

CL 71/REP

تقرير

مجلس منظمة الأغذية والزراعة

الدورة الواحدة والسبعين

روما، من ٦ إلى ١٧ يونيو ١٩٧٧

بيان مجلس منظمة الأغذية والزراعة، الدورة الواحدة والسبعين

١٩٧٧

CL 71/REP

الدول الأعضاء في المنظمة
(في ١٧ يونيو ١٩٧٧)

البروچ	تشيكوسلوفاكيا
العسا	تنزانيا
الليجر	توجو
الهند	تونس
الولايات المتحدة الأمريكية	جابون
اليابان	جامايكا
اليمن	جامبيا
اليمن الديمقراطية	جرينادا
اليونان	جمهوريه الدومينican
امبراطوريه افريقيا الوسطى	جمهوريه بيستان
أندونيسيا	جمهوريه فيتنام الاشتراکية
أوغندا	جمهوريه مغوليا الشعبية
ایران	جواتيمالا
ایرلند	رواندا
ایسلنده	رومانيا
ایطاليا	زائير
بابوا غينيا الجديدة	زامبيا
باراجواي	ساحل العاج
باريدوس	سريلانكا
باکستان	سوازيلاند
باناما	سوريا
بلجيکا	سورينام
بلغاريا	سويسرا
بنجلاديش	سييراليون
بوتسوانا	شيلي
بورما	عمان
بوروندي	نيبال
بولندا	غانا
بوليفيا	نيجيريا
بيرو	نيكاراجوا
تايلاند	نيوزيلندا
تركيا	غينيا - بيساو
ترینیداد وتوباغو	فرنسا
تشاد	فنزويلا
	فنلندا
	فولتا العليا

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

١٩٧٧

روما



ويتألف المجلس من أول يناير ١٩٧٧ من :

رئيس المجلس : جونزالو بولا هوبيوس

أسبانيا ١
اكوادور ٢
الارجنتين ٣
الأردن ١
البرازيل ١
السودان ٢
لصين ٣
لفيسبعين ٣
المانيا الاتحادية ٣
المكسيك ١
 المملة المتحدة ٢
ليجر ٢
لهند ٢
لولايات المانية الأمريكية ١
٠ دول تنتهي عضويتها بانتهاء الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر ، نوفمبر ١٩٧٧
٠ دول تنتهي عضويتها في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨
٠ دول تنتهي عضويتها بانتهاء الدورة العشرين للمؤتمر ، نوفمبر ١٩٧٩

لجنة البرنامج
(من نوفمبر ١٩٧٥ - نوفمبر ١٩٧٧)

مناوب أول

و. ف. جرابيش
(المانيا الاتحادية)

مناوب ثان
ب. سيلان (رومانيا)

مناوب ثالث
س. ناجاتا (اليابان)

الاعضاء
الرئيس
رو. فيليبس
ج. س. كاما (غينيا)
صلاح جمعة (الأردن)
ب. شايب (نيجيريا)

(الولايات المتحدة الامريكية)

م. تركجا (يومنافيا)
أ. س. توينمان (هولندا)
ج. س. فينيوه (الارجنتين)

لجنة المالية
(من نوفمبر ١٩٧٥ - نوفمبر ١٩٧٧)

مناوب أول

ب. ج. بيرنس
(الولايات المتحدة الامريكية)

مناوب ثان
م. بابيزا دى بللافينا (باناما)

مناوب ثالث
أ. ك. أبياه (غانا)

الاعضاء
الرئيس
ص. أحمد (باكستان)
محسن بالحاج عمر (تونس)
س. ه. لجرفلت (السويد)
س. ج. فالدوس (الفيلبين)

رواندا ٣
غينيا - بيساو ٣
فرنسا ٢
فنزويلا ٣
فنلندا ٢
كندا ١
كولومبيا ١
لبنان ١
ليبيا ٢
مصر ٢
ملاوي ٢
موربيس ٢
نيوزيلندا ٢
هولندا ١

لجنة الشؤون الدستورية والقانونية
(من نوفمبر ١٩٧٥ - نوفمبر ١٩٧٧)

كاستاريكا

إيطاليا
سويسرا
فرنسا
تشيكوسلوفاكيا
الفيلبين

الجزائر

لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة في عام ١٩٧٧

تركيا (١)

* ترينيداد وتوباجو (٢)

جواتيمالا (٢)

رائيز (٣)

* غينيا (٢)

فرنسا (٢)

كندا (١)

(٢)

* مصر (١)

موريانا (١)

* هولندا (٢)

اثيوبيا (٢)
المجر (١)
المملكة المتحدة (٣)
* الهند (١)
* الولايات المتحدة الأمريكية (١)
اليابان (٢)
السويد (١)
* العربية السعودية (١)
* اندونيسيا (٢)
* أوغندا (١)
الفيليبين (٢)
ايسلندا (٢)
باكستان (٢)
بلجيكا (٢)

* دول انتخبتها مجلس المنظمة

٠ دول تنتهي عضويتها في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧
٠ دول تنتهي عضويتها في ٣١ ديسمبر ١٩٧٨
٠ دول تنتهي عضويتها في ٣١ ديسمبر ١٩٧٩

تقرير
مجلس منظمة الأغذية والزراعة

الدورة الواحدة والسبعين

روما، من ٦ إلى ١٧ يونيو ١٩٧٧

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
١٩٧٧

روما



<u>الفهرس</u>		<u>قائمة المحتويات</u>
(المفحات ٥٣ - ٦٠)		<u>قرارات المجلس وتوجيهاته وتصديقاته</u>
٥١	٥٢	<u>مقدمة</u>
٥٣		قرار جدول الأعمال والجدول الزمني
٥٤		انتخاب نائب الرئيس وتعيين رئيس وأعضاء لجنة المصايف
٥٥		بيان المدير العام
٤٣	٤٤	<u>الوضع العالمي للأغذية والزراعة</u>
٤٥		الوضع الراهن للأغذية في العالم
٤٦		استعراض المحتوى العام للتقرير "حالة الأغذية والزراعة" وهيكله وتوقيت صدوره
٤٧	٤٨	تقرير لجنة الأمان الغذائي العالمي (الدورة الثانية ، روما ، أبريل ١٩٧٢)
٤٩	٥٠	تقرير لجنة مشكلات السلع (الدورة الحادية والخمسين ، روما ، مايو ١٩٧٧)
٤١		<u>المعايير الغذائية</u>
٤٢		ـ المعايير الزراعية الدولية : تقرير عن مدى التقدم
٤٣		<u>نشاط المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي</u>
٤٤		تقرير لجنة الخابات (الدورة الثالثة ، روما ، نوفمبر ١٩٧٦)
٤٥		تقرير لجنة مصايد الأسماك (الدورة الحادية عشرة ، روما ، أبريل ١٩٧٧)
٤٦		تقرير لجنة الزراعة (الدورة الرابعة ، روما ، أبريل ١٩٧٧)
٤٧		اقتراحات لدعم أنشطة المنظمة الزراعية إلى خفض خسائر الحصاد وما بعد الحصاد
٤٨		اقتراح باشا ، جائزة باسم "أه بورما"
٤٩		برограм الأغذية العالمي : التقرير السنوي الثاني للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها
٥٠		المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة ومجلس الأغذية العالمي ، والأعداد لموتمر التحالفات الثامن
٥١		<u>العلاقات مع الوكالات الأخرى والمشاورات معها في المسائل ذات الأهمية المشتركة</u>
٥٢		التطورات المتصلة باللجنة الخاصة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة
٥٣		التطورات الجديدة في العلاقات مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومجلس الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الفقرات

- ١٠٥—٩٦ — برنامج الأمم المتحدة للتنمية
 ١٠٧—١٠٦ — مجلس الأغذية العالمي
 ١٠٨ — الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
 ١٢٦—١٠٩ — تقارير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة
 ١١١—١٠٩ — المنح في إطار منظومة الأمم المتحدة
 ١١٤—١١٢ — البرمجة القطرية كوسيلة للتنسيق والتعاون على المستوى القطري
 ١١٨—١١٥ — المعونة الفنية المقدمة لحركات التكامل في آسيا والمحيط الهادئ
 ١٢٦—١١٩ — استمرار وحدة التفتيش المشتركة
- المسائل الأخرى المترتبة على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الإدارية للتنسيق
- ١٢٧ — البرامج والميزانية والشؤون المالية والإدارية
- ١٩٨—١٢٨ — موجز برنامج العمل والميزانية ١٩٧٩—١٩٧٨
- ١٠٩—١٢٨ — مقدمة
- ١٣١—١٢٩ — الاستراتيجية العامة
- ١٣٢ — التغييرات التنظيمية
- ١٤٥—١٣٣ — الأولويات الرئيسية
- ١٢٧—١٣٣ (أ) الممثلون القطريون
- ١٤١—١٣٨ (ب) برنامج التعاون الفني
- ١٤٥—١٤٢ (ج) الاستثمار
- ١٥٧—١٤٦ أولويات أخرى
- ١٥٩—١٥٨ مستوى الميزانية
- ١٦٤—١٦٠ هيكيل "استعراض البرامج الميدانية" ، ومضمونه (ويشمل جزءاً عن التعاون الفني بين البلاد النامية) (قرار ٢١/١)
- مسائل أخرى متصلة بالبرامج والميزانية والشؤون المالية والإدارية : أعمال الدورة الظريفة والثلاثين للجنة البرنامج ، والدورة التاسعة والثلاثين للجنة المالية
- ١٩٨—١٦٥ — تعدلات البرنامج والميزانية
- ١٦٦—١٦٥ — التقرير السنوي عن معدل أداء الميزانية، ١٩٧٦
- ١٦٨—١٦٧ — المركز المالي للمنظمة
- ١٨٠—١٦٩ (أ) حالة الاشتراكات والاشتراكات المتأخرة
- ١٧٩—١٦٩ (ب) طلبات العضوية
- ١٨١—١٨٠ — جدول الاشتراكات للفترة ١٩٧٩—١٩٧٨
- ١٨٥—١٨٢

الفقرات

١٩١—١٨٦

اقتراح بشأن التدابير الكفيلة بحماية البرنامج من التقلبات المحاكسة للعطة
ومن التكاليف التضخمية غير المدرجة في تقديرات الميزانية

١٩٦—١٩٣

شُؤون العاملين

١٩٣—١٩٢

(أ) تعديلات النظام الأساسي لشُؤون العاملين واللائحة العامة للمنظمة

١٩٦—١٩٤

(ب) مكافآت المديرون العام

١٩٨—١٩٧

— تعيين المراجع الخارجي (قرار ٢١/٢)

٢٠٢—١٩٩

الإعداد للدورة التاسعة عشرة لمُؤتمر المنظمة

٢٠٤—١٩٩

ترتيبات الدورة وجدول الأعمال المؤقت للمؤتمر

٢٠٥

تعيين رئيس المؤتمر وموظفيه الآخرين

٢٠٢—٢٠٦

موعد ترشيح رئيس المجلس

٢٤٥—٢٠٨

الشُؤون الدستورية والقانونية

٢٢٠—٢٠٨

التمديلات المقترحة على دستور المنظمة

٢١١—٢٠٨

— عدد مقاعد المجلس وأوجه توزيعها (المادة ١—٥)

٢١٢—٢١٢

— مدة المديرون العام وطريقة انتخابهم (المادة ١—٧ و ٣—٧)

٢٢٠—٢١٨

— اعتماد النصوص الصيغية للدستور (مادة ٢٢)

٢٢٨—٢٢١

وضع واستخدام اللغات في للمنظمة

تقرير جماعة العمل الخاصة بتشكيل واحتياصات كل من المجلس ولجنة البرنامج ولجنة المالية

٢٤٢—٢٢٩

ولجنة الشُؤون الدستورية والقانونية

٢٣٣—٢٢٩

— المؤتمرات الأقليمية

٢٤٠—٢٣٤

— لجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة الشُؤون الدستورية والقانونية

٢٤٢—٢٤١

— موضوعات أخرى

٢٤٤—٢٤٣

طلب انضمام العضوية من جمهورية سيشيل

توجيه الدعوة للدول غير الأعضاء لحضور اجتماعات المنظمة

٢٤٥

٢٤٦

مسائل أخرى

٢٤٦

موعد انعقاد الدورة الثانية والسبعين للمجلس ومكان العقد

الملاحق

الملحق (أ) جدول أعمال الدورة الواحدة والسبعين للمجلس

الملحق (ب) قائمة المندوبين والمراقبين

الملحق (ج) قائمة الوثائق

الملحق (د) بيان المديير العام في افتتاح الدورة

الملحق (هـ) الاشتراكات المستحقة حتى ١٠ يونيو ١٩٧٧

الملحق (و) نسب الاشتراكات لفترة ١٩٧٩—١٩٧٨

قرارات المجلس وتوجيهاته وتصنيفاته

الوضع العالمي للأغذية والزراعة

الوضع الراهن للأغذية في العالم

أهاب بالمنظمة أن تكشف من نشاطها في أفريقيا بغية تحسين اتجاهات الانتاج (فقرة ١١) .

وأهاب بأن تبذل قصارى الجهد لوضع اتفاقية حبوب دولية جديدة قبل انتهاء العمل بالامتداد الجارى للاتفاقية الحالية (فقرة ١١) .

وأهاب بالبلاد المانحة أن تزيد من مخصصاتها من المعونة الغذائية من الحبوب للفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ (فقرة ١٢) .

ورحب بانشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذى يأتى بشيكا (فقرة ١٣) .

وأهاب بالبلاد المانحة أن ترفع من مستوى التزاماتها الرسمية من المساعدات المقدمة للزراعة وأن تحسن من شروط هذه المساعدات (فقرة ١٣) .

وأهاب بالدول المتلقية للمعونة أن تضاعف من جهودها الداخلية بغية توفير مزيد من الموارد المحلية والتغلب على المعوقات الاجتماعية والتنظيمية التي تعرقل مسار التنمية الزراعية والريفية (فقرة ١٣) .

استعراض المحتوى العام للتقرير "حالة الأغذية والزراعة" وهيكله وتوقيت صدوره

أيد مقترنات المدير العام بشأن الترتيبات المقبلة للتقرير السنوى عن "حالة الأغذية والزراعة" (فقرة ١٤) .

وأوصى بأن يتبع نظام "التقرير المصغر" من الآن فصاعداً بشكل دائم (فقرة ١٥) .

ووافق على أن يصدر التقرير النهائي من عام ١٩٧٧ فصاعداً على أساس النسخة المكتوبة بالآلة الكاتبة وأن يكون اصداره في أواخر السنة التي يخطيها التقرير (فقرة ١٥) .

وأيد اقتراح المدير العام الداعى إلى جعل التقرير وثيقة ذات اتجاه انمائى ، تتضمن محتوى طاليا من التحليل للسياسات يكون ذا فائدة عملية مباشرة للدول الأعضاء (فقرة ١٦) .

ووافق على أن يتبع المدير العام أسلوباً مرياً فيتناول محتويات تقرير "حالة الأغذية والزراعة" في كل عام (فقرة ١٦) .

تقرير لجنة الأمان الغذائي العالمي (الدورة الثانية ، روما ، أبريل ١٩٧٧)

وافق على النتائج والتوصيات التي توصل إليها التقرير (فقرة ١٧) .

ووافق على أن يقدم التقرير إلى الاجتماع الذى عقد على المستوى الوزارى لمجلس الأغذية العالمى (مايسلا ، ٢٤-٢٥ يونيو ١٩٧٧) (فقرة ١٧) .

ووافق على أن الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي العالمي يكمن في دفع عجلة الانتاج الغذائي في البلاد النامية (فقرة ١٨) .

وأهاب بجميع البلاد المتقدمة والبلاد المانحة المحتملة أن تبذل قصارى جهدها كى تزيد من قدر المعونة المالية والفنية ، بالأرقام الحقيقة ، التي تقدمها الى البلاد النامية حتى تتمكن تلك البلاد من دفع عجلة الاتساع الغذائي بها قدما (فقرة ١٨) .

وأكد أن الزيادة التي وقعت في إنتاج الأغذية في بلاد عديدة في العاين الأخيرين قد أتاحت فرصة طيبة لتكوين احتياطيات تضمن عدم تكرار أزمة الغذاء التي تزللت بالعالم خلال ١٩٧٢-١٩٧٤ (فقرة ١٩) .

وأهاب بالدول المتقدمة والبلاد المانحة المحتملة الأخرى أن تقدم المعونات الغذائية والمالية والفنية للبلاد النامية كي تستطيع تنفيذ برامجها الرامية إلى تكوين احتياطيات وطنية من الأغذية والمحافظة عليها ، بما في ذلك توسيع منشآت التخزين والتقليل (الفقرة ١٩) .

وأيد ما اعترضته اللجنة من تحليل الآثار بعيدة الأمد التي تشير إليها المعدلات السابقة لمواتساج الأرزر ، ومن اقتراح التدابير الممكنة لعلاج الموقف (فقرة ٢٠) .

شدد على ضرورة تحليل دور السلع من غير الحبوب في الأمن الغذائي في البلاد النامية (فقرة ٢٠) •
ولاحظ موافقة اللجنة على الأرقام التقديرية التي قدمتها الأمانة بشأن المستوى الأدنى للأمان بالنسبة للمخزونات المرحللة ، ووافق على أن الاجماع في الرأي سوف يساعد اللجنة على تقييم مدى كفاية المخزونات الاجمالية لأغراض الأمن الغذائي العالمي (فقرة ٢١) •

وشدد على أهمية تبكيـر المجتمع الدولـي فـي تـقـيـيد مـهـادـيـة التـعـهـدـات الدـولـيـة لـلـأـمـنـ الـغـذـائـيـ (فـقـرة ٢٦)
ورحب بالـأـولـويـة الـتـى أـعـطاـها المـديـرـ العام لـاـنشـاءـ النـظـامـ العـالـمـيـ لـلـإـطـاعـمـ وـالـإـذـارـ المـبـكـرـ بشـأنـ الـأـغـذـيـةـ
وـالـزـارـعـةـ (فـقـرة ٢٣) .

وأعرب عن تأييده للمبادرات التي تتخذ لمساعدة البلد المعنية في إنشاء أنظمة ائذار مبكر تشمل الأغذية الأساسية (فقرة ٢٣) .

لاحظ أن المدير العام قد أحال إلى مجلس القمّح الدولى ، الاقتراحات المقدمة من مجموعة السبعـة والسبعين بشأن إدراج نصوص محددة خاصة بالسياسات في الاتفاقية الدولية الجديدة للحبوب كـى تبحثـها الجمـاعة التحضـيرـية التابعة له (فقرة ٤٢) .

وأهاب بالدول المعنية أن تعنى عاية تامة بتنوية اللجنة الداعية إلى مراعاة الأهداف والعناصر الأساسية الواردة في التتعهد الدولي للأمن الغذائي العالمى هد وضع تصويم اتفاقية الدولة الجديدة للحربوبه التي يتعين أيضاً بدورها أن تولى أمر الحفاظ على المصالح الخاصة للدول النامية اهتماماً خاصاً (فقرة ٢٤) .

وشدد على ضرورة ابرام اتفاقية دولية جديدة للحبوب في وقت مبكر (فقرة ٢٤) .
ووافق بوجه عام على أن من العناصر الهامة التي يجب أن تتضمنها تلك الاتفاقية ، اتفاق جديد للعون الغذائي (فقرة ٢٤) .

واهاب بالبلاد المائحة أن ترفع من مخصصات معوناتها الغذائية حتى تبلغ الرقم المستهدف أى ١٠ ملايين طن من الحبوب في أقرب وقت ممكن (فقرة ٢٥) .

وشدد على الضرورة الملحة لمساهمة البلاد المائحة الأخرى في احتياط الطوارئ الدولي للأغذية حتى يمكن تحقيق الهدف المنشود (فقرة ٢٥) .

تقرير لجنة مشكلات السلع (الدورة الحادية والخمسين ، روما ، مايو ١٩٧٧)

أعرب عن موافقته على النتائج التي توصلت إليها اللجنة والواردة في تقريرها (فقرة ٢٦) .
وانضم إلى وجهة النظر التي أعربت عنها لجنة مشكلات السلع والقائلة بأن التقدم الذي أحرز في المحافل الدولية أزاء حل المشكلات طويلة الأمد التي تؤثر في السلع الزراعية ما زال يطغىها (فقرة ٢٧) .
وأعرب عن أمله في أن تثمر المشاورات الخاصة باستثناف أعمال المورِّمر الخاص بوضع اتفاقية دولية للسكر، في وقت قريب (فقرة ٢٩) .

وغير عن ارتياحه بشأن الدراسة الخاصة التي أشكت أمانة المنظمة على الانتهاء منها عن شراب السذرة الفنى بالفركتوز وعلاقته التنافسية مع سكر القصب والبنجر (فقرة ٢٩) .

وأعرب عن أمله في أن يستطيع مورِّمر التابع لمورِّمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في توسيعه، التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ العملي لمبدأ الصدق المطلق المشترك ، الذى هو من العناصر الجوهرية في البرنامج المتكامل للسلع التابع لمورِّمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (فقرة ٣٠) .

وأعرب عن أمله في أن تقوم الأمانة بدور لشط في مساعدة البلاد النامية في جهودها الرامية إلى وضع التدابير الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين البلاد النامية موضع التنفيذ عن طريق تقديم الخبرة الفنية إليها في جميع مجالات البرنامج المناسبة (فقرة ٣١) .

وأكد على الأهمية التي يوليهها العمل لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية المنبثقة عنها ، باهتماماً محافل تنفذ فيها الحكومات تدابير عملية وفنية وتجرى في إطارها مشاورات حول مشكلات السلع والتجارة (فقرة ٣٢) .

ووافق على أن الدورة الحادية والخمسين للجنة مشكلات السلع كانت ناجعة بوجه خاص في تحديد اتجاهات واضحة تسير فيها الجماعات الحكومية الدولية المنبثقة عنها (فقرة ٣٢) .

وأيد النتائج التي توصلت إليها لجنة مشكلات السلع بشأن الأعمال الجارية في المنظمة بقصد إبرام اتفاقية سلعية دولية للموز ، كما أيد النتائج التي توصلت إليها اللجنة بشأن ضرورة وضع برنامج عمل دولي شامل

بخصوص الشاي ، والقرارات والتوصيات التي أصدرتها بقصد الأعمال المقبلة المتعلقة بوضع خطوط توجيهية للتعاون الدولي في نطاق الجمادات الحكومية الدولية بشأن الأرض ، واللحوم ، والبذور الزيتية ، والزيوت والدهون (فقرة ٣٣) .

وأيد بشدة اقتراح اللجنة باشارة برنامج دولي للجودة وبرنامج دولي لليف (فقرة ٣٣) .

وأيد قرار المدير العام باعطاء أولوية متقدمة للنشاط الخاص بالسلع والتجارة في إطار البرنامج الشامل لأعمال المنظمة (فقرة ٣٤) .

واتفق مع رأى مكتب اللجنة بعدم قد دورة خاصة للجنة في خريف عام ١٩٧٧ (فقرة ٣٥) .

المعايير الغذائية

وافق المجلس على حالة موضوع المساعدة التي تقدمها لجنة مشكلات السلع إلى لجنة الدستور الغذائي بغية تحقيق أساليب مشروعة في تجارة الأغذية ، إلى لجنة الدستور الغذائي ولجنتها التنفيذية لدراسته وابداه رأيها بشأن الاقتراحات والنقاط المختلفة المثارة في تقرير يقدم المدير العام ، حتى يستطيع وضع تقرير عنها ورفعه إلى المجلس في دورة خريف عام ١٩٧٨ (فقرة ٤٢) .

الموامة الزراعية الدولية : تقرير عن مدى التقدم

لاحظ أن لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة قد استعرضتنا الأعمال الجارية بشأن اعداد تقرير المدير العام عن الموامة الزراعية الدولية ، الذي سيقدم إلى الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر (فقرة ٤٣) .

نشاط المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي

تقرير لجنة الغابات (الدورة الثالثة ، روما ، نوفمبر ١٩٧٦)

أيد اقتراح لجنة الغابات الداعي إلى أن تركز المنظمة نشاطها في قطاع الغابات على المجالات ذات الأولوية (فقرة ٤٤) .

أيد توصية اللجنة بايالاً برنامج " الغابات من أجل تنمية المجتمع المحلي " أولوية مطلقة في برنامج عمل المنظمة (فقرة ٤٦) .

وافق على أن الزراعة المختلطة بالغابات يجب اهتمامها على ذات أهمية كبرى في المناطق الاستوائية (فقرة ٤٨) .

أوصى بأن يكون اعداد خطوط توجيهية للتكلفة الاجتماعية وتحليل الفوائد ، موضح طرية خاصة ، مع التركيز على الوسائل الكفيلة بتحديد وقياس الفوائد التي تترتب بشكل غير مباشر على الأنشطة المتعلقة بالغابات (فقرة ٤٨) .

وأيد لجنة الغابات في تركيزها على أهمية المياه، وبصفة خاصة بالنسبة للمناطق القاحلة وشبكة القاحلة (فقرة ٤٩) .

وأيد التعاون الوثيق القائم بين المنظمة واللجنة الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، لمساعدة مختلف البلدان في تعزيز دور الغابات في البرامج العامة للتعهير في منطقة الساحل (فقرة ٤٩) . كما أيد لجنة الغابات في اقتراحها الداعي إلى تدعيم أنشطة المنظمة المتعلقة بالغابات في منطقة الساحل (فقرة ٤٩) .

واقتصر أن تساعد المنظمة في إنشاء: (١) معاهد إقليمية للبحوث تتولى اختبار أنواع الأشجار الاستوائية (٢) ومواركز تدريب إقليمية للفنيين والمساعدين المهنئين لصناديق الخشب الآلية (فقرة ٥٠) . وأعرب عن ترحبيه بمبادرات المنظمة في مجال الصناديق الحرجية صغير الحجم في البلاد النامية (فقرة ٥١) .

وأوصى بأن تولى المنظمة هادية خاصة للبرامج التي من شأنها معاونة الدول النامية في زيادة قدرتها على تصدير موادها الأولية من الخشب وتسيير منتجاتها الحرجية (فقرة ٥٢) .

وأكد على أهمية قيام علاقات واتصالات طيبة بين مستوردى ومصدرى مختلف أنواع الأشجار الاستوائية (فقرة ٥٣) .

وأبرز أهمية إنتاج وتسويق منتجات الغابات غير الخشبية بالنسبة لاقتصاديات المجتمعات الريفية في كثير من البلاد النامية (فقرة ٥٣) .

أيد لجنة الغابات في اقتراحها بما للتعليم والتدريب الحرجيين في برامج المنظمة من أهمية بالغة (فقرة ٥٤) .

وأيد رغبة لجنة الغابات في الحصول على دوراتها المقبلة على معلومات تتضمن أرقاماً محددة للمصروفات المتوقعة خلال فترة العاشر من الجارية وهيارات واضحة عن الاتجاهات المقبلة مبوءة ببيان تفصيلي على هيئة فصوص فرعية (فقرة ٥٥) .

وأيد تقرير الدورة الثالثة لجنة الغابات (فقرة ٥٦) .

تقرير لجنة مصايد الأسماك (الدورة الحادية عشرة، روما، أبريل ١٩٧٧)

صادق على تقرير الدورة الحادية عشرة لجنة مصايد الأسماك (روما، ٢٦-١٩ أبريل ١٩٧٧) والتصويتات التي تضمنها (فقرة ٥٧) .

وأيد جميع الاقتراحات الرئيسية بشأن الأنشطة المقبلة للمنظمة في مجال مصايد الأسماك (فقرة ٦١) .

ووافق على الاتجاهات الرئيسية ، مثل لا مركزية الأنشطة ، والتدريب وتدعيم الجوانب المتعلقة بالتنمية في عمل هذه المصلحة (فقرة ٦١) .

كما وجه الأنظار بصورة خاصة إلى أهمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك ، والى الأنشطة التي تستهدف زيادة الإمدادات الغذائية وخصوصاً البروتين الحيواني (فقرة ٦١) .

ورأى أنه يجب توجيه اهتمام أكبر إلى مصايد الأسماك الصغيرة والمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية (فقرة ٦١) .

ولاحظ الحاجة إلى مزيد من التعاون بين المنظمة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بشؤون البحار (فقرة ٦٢) .

واتفق مع اللجنة في رغبتها بشأن تدريم أنشطتها عن طريق التركيز على بعض مهام رئيسية (فقرة ٦٣) .

وأيد طلب لجنة مصايد الأسماك بشأن اجتماعها مرة في كل عام في السنوات المقبلة على الأقل (فقرة ٦٤) .

تقرير لجنة الزراعة (الدورة الرابعة ، روما ، أبريل ١٩٧٧)

اتفق مع اللجنة على ما للبرنامجين الرئيسيين ، وهو زيادة الانتاج في الدول النامية ، وزيادة الاحتياطيات الغذائية على المستوى العالمي حتى تصل إلى مستوى الأمان ، من أهمية قصوى (فقرة ٦٧) .

وصادق على موافقة اللجنة بشأن الاستراتيجية والمسائل المست ذات الأولوية الرئيسية الواردة في موجز برنامج العمل والميزانية (فقرة ٦٨) .

ووافق على تأييد لجنة الزراعة لدمج البرامج في مصلحة الزراعة وللتعاونيات الإضافية المقترحة للبرنامج (فقرة ٦٨) .

كما وافق على أن تكون مشكلة النهوض بsector الزراعي موضوعاً يعرض للمناقشة في المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (فقرة ٦٩) .

وأوصى بأن يتبع أسلوب متكامل لتحليل وتقدير المشكلات في مجال النهوض بsector الزراعي (فقرة ٦٩) .

وأيد توصيات اللجنة بشأن التدريب ، والتعليم ، والإرشاد (فقرة ٧٠) .

كما وافق على أن تعطى هذه الأنشطة أولوية متقدمة جداً في البرامج المقبلة (فقرة ٧٠) .

ووافق على أن يولي دور المرأة ما يستحق من اهتمام ، في المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (فقرة ٧٠) .

وأيد الاقتراح الداعي إلى أن يقوم المدير العام بتكوين لجنة استشارية على مستوى ظال من الخبراء ، بالتشاور مع حكومات الدول الأعضاء ، لمعاونته وابدا المشورة له فيما يخص الاعداد للموتمر الحالى (فقرة ٢٦) .

واتفق على الحاجة إلى النهوض بانتاجية ودخل صغار المزارعين (فقرة ٢٣) .

وأيد الرأى القائل باتاحة الفرصة لهم للافاده من الامكانيات الانتاجية الجديدة من خلال سياسات وبرامج أفضل عن ذى قبل ، في مجالات الائتمان الريفي ، والتسويق ، وتطوير التعاونيات ، واستخدام التكنولوجيا وتطبيقيها لتلائم احتياجاتهم وأوضاعهم (فقرة ٢٣) .

وأوصى بأن يحظى تحسين المراعي واستخدام أراضي الرعي لاسيما في المناطق التي ينخفض فيها سقوط الأمطار ، بمزيد من الاهتمام (فقرة ٢٤) .

ووافق على ذلك الأمر يقتضى المزيد من البحوث التطبيقية وتحسين خدمات الارشاد (فقرة ٢٤) .
واحظ أن أغلبية أعضاء اللجنة تويد اقتراح انشاء صندوق خاص للمنظمة لخفض خسائر الأغذية (فقرة ٢٦) .
ووافق على مشكلتين من مشاكل التنمية اختارتلهما اللجنة واقتربت ادراجهما في جدول أعمال الدورة الخامسة (فقرة ٢٧) .

واقتصر أن تدرج المواضيع المعيبة في الفقرة ، في جدول أعمال الدورات المقبلة للجنة (فقرة ٢٨) .

اقتراحات لدعم أنشطة المنظمة الرامية إلى خفض خسائر الحصاد وما بعد الحصاد

وافق بالاجماع على اقتراحات المدير العام بشأن برنامج العمل لخفض خسائر الأغذية الأساسية (فقرة ٨٠) .

وأقر الخطوط التوجيهية التي قدمت بشأن الأنشطة التي ستقوم بها الدول الأعضاء ، والمنظمة ، والوكالات الأخرى ، من أجل خفض الخسائر (فقرة ٨٠) .

وأيد اقتراحات المدير العام بشأن الأجهزة التي تضطلع بوضع برنامج عمل المنظمة موضع التنفيذ (فقرة ٨١) .

وافق ، بأغلبية كبيرة ، على ضرورة انشاء صندوق خاص للمنظمة لخفض خسائر الأغذية ، لتمويل برنامج حل المنظمة ، كما وافق على المعايير التي اقترحها المدير العام للموافقة على المشروعات التي يتم تمويلها من ذلك الصندوق (فقرة ٨٢) .

وأكد على الحاجة إلى مزيد من التركيز ، في اطار البرنامج العادى ، على الأنشطة الرامية إلى خفض خسائر الأغذية (خصوصا خسائر ما بعد الحصاد) (فقرة ٨٤) .

ووافق ، بالأغلبية العظمى للأعضاء ، على اقتراح المدير العام بتحويل مبلغ لا يزيد على ١٠ ملايين دولار من الحساب المغلق لفترة ١٩٢٦-١٩٢٧ كمساهمة أولية في الصندوق ، بما يتيح البدء دون ابطاء في تنفيذ برنامج العمل ، إلى حين وصول المساهمات الاختيارية التي يأمل المجلس في أنها آتية في القريب . وفي محاولة لضمان اتفاق الرأي ، قرر المجلس ، مع ذلك ، أن يومجل اتخاذ قرارنهائى بشأن القرار المطروح حتى دورته الثانية والسبعين (فقرة ٨٥) .

اقتراح بالشأن جائزة باسم "١٠ هـ بورما"

رحب باقتراحات المدير العام الواردة في الوثيقة (فقرة ٨٢) .

وبحث الاقتراح الخاص بتخصيص جائزة كل طمرين لمقابل يستوفى الاشتراطات المنصوص عليها في الفقرة ، على أن يتم اختيار النهائى للفائز بالجائزة بمعرفة المدير العام (فقرة ٨٨) .

ووافق على أن تقدم الجائزة أثناء دورة المونتم (فقرة ٨٩) .

وأوصى المدير العام بالاشتراطات الخاصة بالجائزة والبيئة في الفقرة (فقرة ٨٩) .

برنامج الأغذية العالمي : التقرير السنوى الثانى للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها المقىد الى المجلس الاقتصادي والاجتماعى ومجلس منظمة الأغذية والزراعة ومجلس الأغذية العالمى ، والإعداد لموتمر التعميم دات

التأمين

وافق على نص مشروع قرار يقدم إلى دورة المجلس الثانية والسبعين بشأن التعهدات المستهدفة لبرنامج الأغذية العالمى عن الفترة ١٩٢٩-١٩٣٠ (فقرة ٩٢) .

العلاقات مع الوكالات الأخرى والمشاورات معها في المسائل ذات الأهمية المشتركة

التطورات المتصلة باللجنة الخاصة باطادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة

أعرب عن قلقه بالنسبة لعدم توافر معلومات محددة بشأن التوصيات التي تزمع اللجنة الخاصة تقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (فقرة ٩٤) .

وناشد بأن تعطى الوكالات المتخصصة الفرصة للتعليق على أية توصيات تتطوى على آثار هامة بالنسبة لها ، قبل اتخاذ قرار في الجمعية العامة (فقرة ٩٤) .

ورحب بالاجراء الذى اتخذه المدير العام بابداً آرائه للجنة الخاصة بشأن مجالات التسويق بين الوكالات والخدمات المعاونة التي توفرها الأمة والأنشطة العملية (فقرة ٩٥) .

كما أيد أسلوب المدير العام لا سيط بشأن الأخذ بهذا "الوكالة الرائدة" (فقرة ٩٥) .

وأتفق مع المدير العام ، بأغلبية كبيرة من أعضائه ، على الرأي القائل بأن تجتمع الأنشطة العملية والأموال ليس بالهدف المستحب اذ أنه قد يزيد من حساسية المنظومة (فقرة ٩٥) .

التطورات الجديدة في العلاقات مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومجلس الأغذية العالمي والمصدقون الدوليون

للتربية الزراعية

— برنامج الأمم المتحدة للتنمية

أيد ما جاء في بيان المدير العام من أن الحكومات هي وحدتها التي تستطيع أساساً أن تنسق بين جميع الساهمات في مجال المعاونة الفنية (فقرة ٩٩) .

وأتفق على أن علاقات العمل على المستوى القطري بين منظمة الأغذية والزراعة وبين برنامج الأمم المتحدة للتنمية بشأن البرمجة والتنفيذ ، هي علاقات وثيقة جداً وأن الحكومات تجني كل الفائدة من هذه المشاركة (فقرة ٩٩) . وأعرب عن قلقه العميق بالنسبة للنتائج المالية التي قد تترتب على خفض مستوى سداد التكاليف التي يدفعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (فقرة ١٠٤) .

قرر بالأغلبية أن المنظمة ينبغي لها أن تطلب مواصلة العمل بالترتيب الحالى الذى يقضى بأن يتم احتساب السداد على أساس ١٤٪ من التسلیم (فقرة ١٠٤) .

طلب أن تبلغ آراؤه بقصد هذه المسائل ، بالشكل المناسب ، إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في دورته القادمة (فقرة ١٠٥) .

— مجلس الأغذية العالمي

أكد من جديد ضرورة التكامل بين عمل المنظمة وعمل مجلس الأغذية العالمي (فقرة ١٠٦) .

وشدد على أهمية التعاون على مستوى الامانتين (فقرة ١٠٦) .

ورأى أنه من غير الملائم أن يدخل في مناقشة موضوعية لتقرير الاجتماع التحضيري للدورة الثالثة لمجلس الأغذية العالمي ، الذي وزع على المجلس للعلم (فقرة ١٠٧) .

— المصدقون الدوليون للتربية الزراعية

أيد اقتراح المدير العام بتوفير مبلغ إضافي قدره ٦٠٠٠٠ دولار أمريكي للامانة المؤقتة للمصدقون (فقرة ١٠٨) .

— تقارير وحدة التفتیش المشتركة للأمم المتحدة

— الملح في إطار منظومة الأمم المتحدة

أيد آراء لجئتي البرنامج والمالية ، وكذلك آراء اللجنة الإدارية للتسيير ، بشأن هذا التقرير (فقرة ١٠٩) .

كما أيد ما قيل بخصوص التوصية المتعلقة بالتنسيق ، ومواءها أن التنسيق يمكن أن يتم بصورة فعالة عن طريق عقد اجتماعات خاصة بين الموظفين المسؤولين عن المعن ، وانشاء نقطة مركبة في المنظمة لتبادل المعلومات (فقرة ١١٠) .

وأتفق على أن هناك ثمة حاجة لأن يتضمن البرنامج أسلوباً للتقدير (فقرة ١١١) .
كما اتفق على أن أهم توصية في التقرير هي التوصية رقم ٤٨ ، التي اقترح فيها تغيير وجهة الأنشطة التدريبية لتتم على المستويين القطري والإقليمي (فقرة ١١١) .

البرمجة القطرية كوسيلة للتنسيق والتعاون على المستوى القطري

أيد بوجه عام آراء لجنة البرنامج والمالية بشأن هذا التقرير (فقرة ١١٢) .
ووافق على الموقف الذي اتخذه الروسّاء التنفيذيون من هذا التقرير ، كما ورد في الوثيقة ٧١/١٥ CL Sup. ١ (فقرة ١١٣) .

وأيد الاتجاه الرئيسى للتقرير والذى يدعى إلى وجوب اشتراك الوكالات الفنية اشتراكاً كاملاً في البرمجة القطرية والتنسيق بفعالية أكبر بين مختلف برامج المعونة على المستوى القطري (فقرة ١١٤) .

المعونة الفنية المقدمة إلى حركات التكامل في آسيا والمحيط الهادئ

يتفق مع رأى المدير العام بأن التقرير يفتقر إلى الكفاية في عدة جوانب منه (فقرة ١١٥) .
وأعرب عن اتفاقه مع المدير العام في تعليقه بأن التقرير لم يقدر حق التقدير الجهد الذي بذلته المنظمة في الماضي والتي تواصلها حالياً لتعزيز تدابير التكامل والتعاون في الإقليم (فقرة ١١٦) .

وأيد وجهة نظر المدير العام بأن تتبع المنظمة أسلوباً يتناسب بالتعاطف ويكون طابعه مع ذلك العملية والمرنة ، وبقدر ما يستحقه الدور القيادي للمنظمة في ميدان الأغذية والزراعة ، من تقدير (فقرة ١١٦) .

كما أيد الرأى القائل بأن الزراعة يتبعين أن تحتل المكان اللائق بها في الترتيبات التي تم بشأن التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليم (فقرة ١١٧) .

وأيد ، مع الملاحظات التي ذكرت في التقرير ، تعليقات المدير العام وكذلك الآراء التي أبدتها لجنة البرنامج والمالية بشأن هذا التقرير (فقرة ١١٨) .

استمرار وحدة التفتيش المشتركة

أخذ طما بتقرير المدير العام عن الآثار التي تترتب بالنسبة للمنظمة على قبول النظام الداخلي ، وبوجهات نظر لجنة البرنامج والمالية وكذا لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بشأن الجوانب الموضوعية والمالية والدستورية التي ينطوي عليها هذا الأمر (فقرة ١١٩) .

ووافق على أن هناك حاجة مستمرة لوجود جهاز للتفتيش يمتلك بالاستقلال والكفاءة في منظومة الأمم المتحدة (فقرة ١٢٠) .

كما وافق على أن تواصل المنظمة التعاون مع هذه الوحدة (فقرة ١٢٠) .
وأخذ علماً بوجهة نظر لجنة الشؤون الدستورية والقانونية موعداً لها أن قبول النظام الأساسي يقتضي قراراً بذلك من المؤتمر في دورته التاسعة عشرة (فقرة ١٢١) .

واقتصر أن يصاغ تحفظ المنظمة (ب شأن قبول اعتبار وحدة التفتيش بمثابة "جهاز فرع" للهيئات التشريعية بالمنظمة ، كما هو مقترن في الفقرة ٢ من المادة الأولى من النظام الأساسي) في شكل مذكرة تفسيرية (فقرة ١٢٢) .

ووافق على رأى لجنة البرنامج والمالية بشأن باقي أحكام النظام الأساسي (فقرة ١٢٣) .
ورأى المجلس أنه يتبع على المنظمة أن تسجل رأيها بشأن الحكم الوارد في المادة ١٦ وبشأن ما تضفيه الفقرة ٢ من المادة ٥ على التصديق من توكييز لا يبرر له ، دون أن يكون ذلك على شكل تحفظات بشأن قبولها للنظام الأساسي (فقرة ١٢٣) .

وأعرب عن اعتقاده بصحة إجراء تحليل للتكليف والمعايا بشأن قيمة الخدمات التي تقدمها الوحدة (فقرة ١٢٥) .

ورحب باقتراح المدير العام بإجراء تقييم لخدمات الوحدة وعرضه على المجلس والمؤتمر في عام ١٩٧٩ (فقرة ١٢٥) .

وأعرب عن تأييده ، مع العلاحظات المدونة بالتقرير ، لاستمرار وجود وحدة التفتيش المشتركة وتعاون المنظمة معها (فقرة ١٢٦) .

وأوصى المؤتمر أن يقبل النظام الأساسي للوحدة على أساس المفهوم المشار إليه في الفقرة ١٢٦ من التقرير (فقرة ١٢٦) .

السائل الأخرى المترتبة على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة

الإدارية للتنسيق

أيد توصية لجنة البرنامج الدائمة إلى تأجيل موعد الدورة الثانية للجنة سياسات الأغذية والتغذية ،
التي كان مزمعاً عقدها في يومية ١٩٧٧ ، إلى عام ١٩٨٨ (فقرة ١٢٧) .

البرنامج والميزانية والشئون المالية والإدارية

موجز برنامج العمل والميزانية ١٩٧٩-١٩٧٨

مقدمة

وافق على أن يستمر العمل بالاجراء المتبوع بشأن تقديم موجز لبرنامج العمل والميزانية لدورته الصيفية في طم اتفاق المولى (فقرة ١٢٨) .

الاستراتيجية العامة

أعرب عن تأييده الكامل للخطوط الرئيسية لاقتراحات البرنامج (فقرة ١٢٩) .

وأكيد الاتجاه الجديد للسياسة وأولويات البرنامج المشار إليها في موجز برنامج العمل والميزانية (فقرة ١٣٠) .

ووافق على أن جواب الاستراتيجية الوارد ذكرها في الفقرة ١٣٠ من شأنها أن تتيح للمنظمة القيام بدور أكثر إيجابية في التنمية الزراعية في العالم (فقرة ١٣١) .

التغييرات التنظيمية

اتفق مع المدير العام ولجنتي البرنامج والمالية بشأن حصر التغييرات التنظيمية في أضيق حدود (فقرة ١٣٢) .

وأكيد الادماجات الصغيرة المقترحة بالنسبة للأسمدة والاستهعار البعيد ، والتقييم والاستثمار (فقرة ١٣٣) .

الأولويات الرئيسية

(أ) المطلوب القطريون

وأفق بوجه طم على أن التقديرات بشأن إنشاء مكاتب لممثل المنظمة قد وضعت على أساس واقع (فقرة ١٣٤) .

وأكيد بوجه طم الزيادة المتواضعة المقترحة للمكاتب الإقليمية (فقرة ١٣٦) .

وشدد على أن يظل استخدام المؤسسات القومية والتعاون معها بشأن جميع البرامج ، بما يكفل دعم تلك المؤسسات ، ركنا أساسيا من أركان السياسة الشاملة للأمم المتحدة (فقرة ١٣٧) .

(ب) برنامج التعاون الفنى

طلب تحديث المعلومات التي قدمت إليه بشأن تنفيذ برنامج التعاون الفنى لتقديمها إلى المولى (فقرة ١٣٨) .

كما طلب إلى المدير العام تقديم تقريره عن تقييم برنامج التعاون الفنى إلى المجلس في دورة خريف ١٩٧٨ (فقرة ١٤٠) .

وأيد المجلس، بأغلبية كبيرة، الميزانية المقترحة ومخصصات برنامج التعاون الفنى لفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ (فقرة ١٤١) .

(ج) الاستثمار

رأى المجلس أن الصندوق الدولى للتنمية الزراعية يبغي أن يفيد لأقصى درجة من خدمات المنظمة، وأنه من الأهمية بمكان أن يعمل البرنامج العادى على دعم الصندوق الدولى للتنمية الزراعية وكذلك الصناديق الجديدة الناشئة، وتعزيز التعاون مع مصارف التنمية الإقليمية (فقرة ١٤٣) .

ورحب بالاتجاه الرامى إلى زيادة المساعدة المباشرة التي تقدم إلى مختلف الدول فى مجال الاستثمار، وذلك بالتعاون مع المؤسسات القومية (فقرة ١٤٤) .

وأيد الأولوية المقترحة اعطاؤها للاستثمار، وما سوف يتربّط طيّها من ترشيد في هيكل مركز الاستثمار (فقرة ١٤٥) .

- أولويات أخرى

أيد بوجه عام الأولويات الرئيسية الأخرى في موجز برنامج العمل والميزانية (فقرة ١٤٦) .

وشدد، في إطار برنامج التنمية الريفية، على أولوية العمل لزيادة مشاركة السكان الريفيين، خصوصاً المرأة وفئات السكان الأقل حظاً في النشاط الانمائى (فقرة ١٤٨) .

وأيد الاهتمام المتزايد بالتدريب في جميع البرامج مهراً الحاجة إلى التعليم والتدريب وخدمات الارشاد لسكان الريف (فقرة ١٤٨) .

وأبرز الحاجة إلى نقل التكنولوجيا المناسبة من البلاد المتقدمة إلى البلاد الأقل تقدماً، وكذلك بين البلاد النامية نفسها (فقرة ١٤٨) .

كما رحب بالاهتمام بمصارف الزراعة والسياسات المتعلقة بشؤونهم في مجالات مثل الائتمان (فقرة ١٤٨) .

ورأى أن تطوير التعاونيات وسيلة نافعة للنهوض بالانتاجية الزراعية وأداة مفيدة تعين في بعض المجالات على تثبيت الأسعار في مستويات مجزية للمدعيين ومحقولة بالنسبة للمستهلكين (فقرة ١٤٨) .

وأيد اقتراح اللجنة الإدارية للتنسيق باشراف لجنة فرعية للتنفيذ وتكوين جماعة استشارية للتنفيذية تحمل محل الجماعة الاستشارية للبروتوكول بمنظمة الأمم المتحدة (فقرة ١٤٩) .

وطالب بأن تعقد الدورة الثانية للجنة سياسات الأغذية والتنفيذية في أقرب فرصة مستطاعة في عام ١٩٧٨ (فقرة ١٤٩) .

وطلب الى المدير العام أن يبلغ مجلس الأذية العالمي أن المنظمة ينبغي أن تحتل القيادة ، فـس اطار منظومة الأمم المتحدة ، للعمل في ميدان التغذية (فقرة ١٤٩) .

وأنضم الى المواقفة على تحويل التركيز في برامج صناید الأسماك الى المساعدة المباشرة في المجالات المذكورة (الفقرة ١٥٠) .

كما وافق على أن يوجه الاهتمام في برامج الغابات الى المجالات المدرجة (الفقرة ١٥١) .

ووافق على أن يوجه برنامج الموارد الطبيعية بقدر المستطاع الى اثابة فوائد مباشرة للبلاد المعنية مع ايلاء الأولوية لتحسين مشروعات الري (فقرة ١٥٣) .

وأكد على ضرورة توفير الأسمدة بطريقة منتظمة وبأسعار معقولة (فقرة ١٥٣) .

وأعرب عن تأييده لأولوية تخفيض خسائر ما بعد الحصاد (فقرة ١٥٤) .

ووافق على أن هناك حاجة الى وحدة للتنسيق (فقرة ١٥٤) .

ووحيث على ايلاء الاهتمام الكافي بتنمية الصناعات الزراعية والميكنة (فقرة ١٥٤) .

ورأى أن الأولويات في برنامج الانتاج الحيواني تتوجه الوجهة السليمة كما ورد تفصيله في الفقرة (فقرة ١٥٥) .

وأعرب عن أمله في أن تتوفر أموال من خارج الميزانية لمكافحة أمراض التربة وزوما (فقرة ١٥٥) .

كما أعرب عن رجائه في أن تكون مشروعات تنمية انتاج اللحوم والألبان وسيلة مفيدة في تحقيق التعاون بين مختلف البلاد (فقرة ١٥٥) .

وشدد على ضرورة تركيز برنامج دعم البحوث على استخدام المؤسسات القومية في البلاد النامية ، وتعزيز التعاون بين تلك المؤسسات وابجاد روابط فعالة بين البحوث والارشاد (فقرة ١٥٦) .

وأقر بضرورة مساعدة مختلف البلاد في التخطيط وتطوير السياسات في القطاع الزراعي ، واشتراك المنظمة في الاعداد للعقد الثالث للتنمية للأمم المتحدة من خلال دراسة " الزراعة سـة ٢٠٠٠ " (فقرة ١٥٧) .

— مستوى الميزانية —

أيد كل التأييد الأسلوب العام الذي اتبّعه المدير العام للتوصيل الى برنامج معقول ومتوازن في مجموعة (فقرة ١٥٨) .

وكان هناك تأييد واسع للمستوى المقترن وقدره ٢٠٦ مليون دولار (على أساس سعر ٩٠٠ ليرة للدولار الأمريكي) (فقرة ١٥٩) .

ووافق بما يقرب من الاجماع على موجز برنامج العمل والميزانية كأساس لاعداد برنامج العمل والميزانية النهائي ، في ضوء الآراء التي أعرب عنها المجلس (فقرة ١٥٩) .

هيكل "استعراض البرامج الميدانية" وضمونها (ويشمل جزءاً عن التعاون الفنى بين البلاد النامية)

اتفق على أن موجز "استعراض البرامج الميدانية" لفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ يكفل توازناً مقبولاً بين العرض السريع لمختلف جوانب الأنشطة الميدانية التي تضطلع بها المنظمة في فترة العامين الجاريين ، والدراسة الفاحصة لجوانب مختارة بعناية تعرض على المؤتمر لمناقشتها مناقشة موضوعية أشمل (فقرة ١٦٠) .
وأيد بالاجماع مشروع القرار الذي اقترحته الأرجنتين وانضمت إليها في تقديمها جميع دول أمريكا اللاتинية المعتملة في المجلس (فقرة ١٦١) .

وناشد المدير العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لمحاولة إعادة الأمور إلى نصابها بشأن الترتيبات الحالية الخاصة بتنظيم المؤتمر المقترن للأمم المتحدة للتعاون الفنى بين البلاد النامية (١٩٧٨) والتي قد تحد من اشتراك المنظمة والوكالات المتخصصة الأخرى اشتراكاً موسعاً أشمل في إعداد الوثائق الرئيسية للمؤتمر (فقرة ١٦١) .

وطلب إلى المدير العام أن يسترعى انتباه الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون الفنى بين البلاد النامية المزعمع قدماً في نيويورك في ١٧ سبتمبر ١٩٧٧ ، إلى منطوق الفقرة ٢ من القرار ٢١/١ (فقرة ١٦١) .

ووافق على عرض الأمر على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومدير ذلك البرنامج بصفته الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المذكور (فقرة ١٦١) .

وافق على تخصيص بند بذاته في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للمؤتمر لمناقشة موضوع التعاون الفنى بين البلاد النامية في مجال الزراعة والأغذية (فقرة ١٦٢) .

وأقر المجلس قراراً بشأن التعاون الفنى بين البلاد النامية (فقرة ١٦٤-قرار ٢١/١) .

مسائل أخرى متصلة بالبرنامج والميزانية والشؤون المالية والإدارية : أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامج ، والدورة التاسعة والثلاثين للجنة المالية

--- المركز المالي للمنظمة

(١) حالة الاشتراكات والاشتراكات المتأخرة

أعاد بحکومة لا أن تستجيب للدورة الثانية للمدير العام بتقديم اقتراح لسداد التزاماتها المالية المستحقة عن فترة تمتد بسبعين سلیمان (فقرة ١٦٦) .

جدول الاشتراكات للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ---

أوصى بأن يقر المؤتمر مشروع قرار بشأن جدول الاشتراكات للفترة ١٩٧٩-١٩٧٨ (فقرة ١٨٤) .

واسترقى نظر المؤتمـر إلى السبب في الاختلاف بين معدلات اشتراك كل من الدول الأعضاء ، السوارـة في جدول اشتراكات المنظمة لفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ و ١٩٧٨-١٩٧٩ (فقرة ١٨٥) .

اقتراح بشأن التدابير الكفيلة بحماية البرنامج من التقلبات المعاكسة للعملة ومن التكاليف التضخمية

غير المدرجة في تقديرات الميزانية

قرر أن يحيل على المؤتمـر مشروع قرار بشأن التوفيق في إنشاء حساب احتياطـن خاص ، للنظر فيـه بصورة نهائية وأصدرـه (فقرة ١٩١) .

شوؤون العاملـين

(١) تـعـديـلاتـ النـظامـ الأسـاسـيـ لـشـوـؤـنـ الـمـوـظـفـيـنـ وـالـلـائـحةـ الـعـامـةـ لـلـمـنـظـمةـ

أوصى المجلس المؤتمـر باقرار مشروع التعـديـلاتـ المقـرـحةـ عـلـىـ المـادـتـيـنـ ٢٤ـ وـ ٢٧ـ منـ اللـائـحةـ الـعـامـةـ للـمـنـظـمةـ وـفقـ ماـ هوـ مـبـيـنـ بـالـفـقـرـةـ (١٩٣) .

(ب) مـكافـآتـ المـديـرـ الـعـامـ

وـوـافـقـ عـلـىـ ضـرـورـةـ أـنـ تـتـخـذـ اـلـاجـرـاتـ الـكـفـيـلـةـ بـمـعـاـدـلـةـ مـكـافـآـتـ المـديـرـ الـعـامـ وـشـروـطـ خـدمـتـهـ بـمـكـافـآـتـ وـشـروـطـ خـدمـةـ الـرـوـمـسـاءـ التـنـفيـذـيـيـنـ لـلـوـكـالـاتـ الـأـخـرـىـ (فـقـرـةـ ١٩٥) .

وـأـوـصـىـ بـمـشـرـوعـ قـرـارـ يـعـرـضـ عـلـىـ المؤـتمـرـ لـاقـرـارـهـ ،ـ بـشـانـ مـكـافـآـتـ المـديـرـ الـعـامـ (فـقـرـةـ ١٩٦) .

تعيين المراجع الخارجـيـنـ

وـافـقـ عـلـىـ اـطـادـةـ تـعـيـيـنـ المـراـقبـ والمـراـجـعـ الـعـامـ لـحـسـابـاتـ الـمـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ كـمـراجـعـ خـارـجـيـنـ لـفـتـرـةـ سـنـتـيـنـ جـدـيدـيـنـ (فـقـرـةـ ١٩٧) .

وـطـلـبـ الـمـديـرـ الـعـامـ وضعـ اـقـرـاحـاتـ بدـيـلـةـ لـتـعـيـيـنـ فـيـ الـعـسـتـقـبـ وـعـرـضـهـ عـلـىـ المـجـلـسـ لـدـرـاستـهـ (فـقـرـةـ ١٩٧) .

وـأـقـرـرـ قـرـارـاـ بـشـانـ تـعـيـيـنـ مـراجـعـ الـحـسـابـاتـ الـخـارـجـيـنـ (فـقـرـةـ ١٩٨ـ -ـ قـرـارـ ٢١/٢ـ) .

الإـعـادـةـ لـلـدـوـرـةـ التـنـاسـعـةـ عـشـرـةـ لـمـؤـتمـرـ الـمـنـظـمةـ

تـرتـيبـاتـ الدـوـرـةـ وـجـدـولـ الـأـعـمالـ الـمـوقـتـ لـمـؤـتمـرـ

لاحظ أن بـنـداـ جـديـداـ تـحـتـ هـوانـ "ـالـتـعـاـونـ الـفـنـيـ بـيـنـ الـبـلـادـ الـنـاـمـيـةـ فـيـ مـيدـانـ الزـرـاعـةـ وـالـأـغـذـيـةـ"ـ سوفـ يـضـافـ تـحـتـ الـجـزـءـ الثـانـيـ مـنـ جـدـولـ الـأـعـمالـ الـمـوقـتـ لـمـؤـتمـرـ (فـقـرـةـ ١٩٩) .

ووافق على أن تناقش اللجنة الثانية البند ١٥ "استعراض ترتيبات عقد مؤتمر طالب للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية" في وقت مبكر من عملها (فقرة ٢٠٠) .

وأخذ ظما بالاقتراح الخاص بأن يقدم إلى المؤتمر بيانات عن مدى التقدم الذي أحرزه والتقدم المتوقع بشأن إشراك المرأة في جميع برامج المنظمة ، وذلك ضمن ما يقدم من تقارير مثل تقرير "استعراض البرامج الميدانية" و "الأهداف المتوسطة الأجل" (فقرة ٢٠٢) .

ورأى أن المؤتمر قد يقرر ، عد الاقتضاء ، العمل يوم السبت إذا ما تطلب الأمر من يوم الجمعة بمناسبة عيد الأضحى الذي يحتفل به المسلمون (فقرة ٢٠٣) .

مود ترشيح رئيس مستقل للمجلس

حدد آخر موعد لتسليم الترشيحات عد الساعة ١٧٠٠ من يوم الاثنين ٥ سبتمبر ١٩٧٧ : طس أن تبلغ هذه الترشيحات لجميع الدول الأعضاء في موعد لا يتتجاوز يوم الاثنين ١٩ سبتمبر ١٩٧٧ (فقرة ٢٠٧) .

الشوون الدستورية والقانونية

التعديلات المقترحة على دستور المنظمة

ـ عدد مقاعد المجلس وأوجه توزيعها (المادة ١-٥)

وافق على زيادة عدد أعضاء المجلس بسبعة مقاعد (فقرة ٢١٠) .
وطلب من المدير العام ابلاغ كافة الدول الأعضاء في الوقت المناسب بالتعديل المقترح للمادة الخامسة من الدستور (فقرة ٢١١) .

ـ مدة المدير العام وطريقة انتخابه (المادة ١-٧ و ٣-٢)

وافق بالاجماع على أن يوصى المؤتمر باقرار جواز اعادة تعيين المدير العام .
وأعرب عن تأييده الكامل ، بالغالبية العظمى من أعضائه ، لجواز اعادة انتخاب المدير العام دون قيد على عدد الفترات ودون اختلاف في مددتها (فقرة ٢١٤) .

وأوصى بمشروع قرار يعرض على المؤتمر لاقراره ، بشأن مدة المدير العام (فقرة ٢١٦) .
ـ اعتماد النص الصيني للدستور (مادة ٢٢)

قرر الاقتراح بتعديل المادة ٢٢ من الدستور وفقا لما هو مبين بالفقرة (فقرة ٢١٩) .
وطلب إلى المدير العام أن يبلغ الدول الأعضاء بهذا الاقتراح وأن يبعث لكافة الدول الأعضاء ، في نفس الوقت ، بالنسخة الصينية من الدستور (فقرة ٢٢٠) .

وضع واستخدام اللغات في المنظمة

وافق على أن تعديل المادة ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة على نحو ما اقترحه المؤتمر الإقليمي الثالث عشر للشرق الأدنى (تونس ، أكتوبر ١٩٢٦) هو تعديل مناسب (فقرة ٢٦٤) .

وقرر أن يوصي المؤتمر بتعديل المادة ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة وفقاً لما هو مبين بالفقرة (فقرة ٢٦٤) .

ورأى ضرورة استمرار الاتجاه العمل في استخدام اللغات (فقرة ٢٦٥) .

وأوصى المؤتمر بأن يدخل على النصوص الأساسية التعديلات المبينة في الفقرة (فقرة ٢٦٦) .

وأقر اقتراحات المدير العام بشأن الزيادة المقترحة في إمكانيات الترجمة العربية (فقرة ٢٦٧) .

تقدير جماعة العمل الخاصة بتشكيل واختصاصات كل من المجلس ولجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة الشؤون

الدستورية والقانونية

المؤتمرات الإقليمية

وافق على أنه يجب أن تقوم هذه المؤتمرات في المستقبل بدور أكبر في صياغة السياسات الإقليمية بالنسبة للتعاون في مجالات التنمية الزراعية وانتاج الأغذية (فقرة ٢٦٩) .

وأعرب عن اتفاقه في الرأي مع التوصيات بأنه ينبغي على البلاد التي تتبع في الواقع إلى الإقليم المعنى ، أن تقرر خلال المؤتمرات الإقليمية التي ستنعقد عام ١٩٢٨ ، مسألة اشتراك الدول الأعضاء في كل مؤتمر من هذه المؤتمرات بما في ذلك الشكل الذي يجب أن يكون عليه اشتراك العراقيين (فقرة ٢٣٦) .

وأخذ طما بالطلب الذي وجهه أعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية إلى المدير العام (فقرة ٢٣٣) .

لجنة البرنامج ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية

وافق على رأي جماعة العمل بضرورة أن تسلّم هذه اللجان في العمل كأجهزة استشارية للمجلس وللمدير العام (فقرة ٢٣٤) .

ووافق على التوصية بالمسائل المبيبة في الفقرة (فقرة ٢٣٧) .

وطلب من لجنة الشؤون الدستورية والقانونية إعداد التعديلات التي يجب ادخالها على النصوص الأساسية الخاصة بالبنود الموضحة في الفقرة ٢٣٧ وتقديم هذه التعديلات إلى الدورة القادمة للمجلس (فقرة ٢٣٨) .

ووافق على عدم اجراء أي تغيير في خصوصية لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ووظائفها (فقرة ٢٤٠) .

م الموضوعات أخرى

وافق على التوصيات التي قد منها جماعة العمل والمبيبة في الفقرة (٢٤١) .

طلب انضمام للعضوية من جمهورية سيسيل

رخص للمدير العام في أن يدعو جمهورية سيسيل للاشتراك بصفة مراقب في اجتماعات المجلس المناسبة وفي الاجتماعات الاقليمية والقافية التي تعقد لها المنظمة وتكون ذات اهتمام لها (فقرة ٢٤٤) .

مسائل أخرىموعد انعقاد الدورة الثانية والسبعين للمجلس ومكان انعقادها

قرر قد دورته الثانية والسبعين في روما من ٨ - ١٠ نوفمبر ١٩٧٧ (فقرة ٢٤٦) .

مقدمة

- ١— عقدت الدورة الحادية والسبعين للمجلس في مدينة روما من ٦ إلى ١٧ يونيو سنة ١٩٧٧ ، برئاسة السيد / ج. بولا هوبوس ، رئيس المجلس .
- (١) اقرار جدول الأعمال والجدول الزمني
- ٢— يتضمن الملحق ١ بهذا التقرير جدول الأعمال الذي أقره المجلس لهذه الدورة .
- (٢) انتخاب نائب الرئيس وتعيين رئيس وأعضاء لجنة الصياغة
- ٣— انتخب المجلس السيد / أمين أبوسيفه (السودان) نائباً أول للرئيس والسيد / أتيي نيوكولا (فنلندا) نائباً ثانياً له .
- ٤— انتخب المجلس السيد / أحمد تيجان داده (جامبيا) رئيساً لجنة الصياغة ، والدول التالية أسماؤها أعلاه : بنجلاديش والبرازيل ، وفرنسا ، والجابون ، ونيوزيلاندا ، وباكستان ، والولايات المتحدة الأمريكية .
- (٣) بيان المدير العام
- ٥— استمع المجلس إلى البيان التمهيدى للمدير العام ، الوارد فيه في الملحق د بهذا التقرير .

CL 71/1, CL 71/1(a), CL 71/INF/1, CL 71/INF/12, CL 71/INF/13, CL 71/PV/1, CL 71/PV/5, (١)
CL 71/PV/12.
CL 71/PV/1, CL 71/PV/4, CL 71/PV/9. (٢)
CL 71/INF/5, CL 71/PV/1. (٣)

الوضع العالمي للأغذية والزراعة

(١) الوضع الراهن للأغذية في العالم

- ٦— لا حظ المجلس أنه لم يتحقق إلا تغيير طفيف في الوضع العالمي للأغذية خلال الفترة الجارى استعراضها . في بينما بزرت بعض العوامل المشجعة خلال العامين المنصرمين ، ظل الوضع هزيلًا ولا زالت هناك مظاهر لا يبعث على الارتياح بشأن الاتجاهات في المدى الأكتر بعدها وكذا بشأن النتائج الفعلية التي تحقق في مختلف البلدان النامية . كما كان التقدم الذى أحرز على طريق تحقيق الأهداف المتفق عليها أثناء مؤتمر الأغذية العالمي أولى بلوغ هدف التنمية الزراعية الذى حددهه استراتيجية التنمية للعقد الثانى للتنمية ، ضئيلاً أيضًا . ومن ثم لم يكن هناك من سبب يبعث على الرضا أو الإفراط في التفاوض .
- ٧— حق انتاج الأغذية العالمي أداء انتاجياً طيباً في عام ١٩٢٥ و ١٩٦٦ على السواء ، ويشمل ذلك الدول النامية التي بلغ متوسط معدل الزيادة في الانتاج الزراعي بها خلال العامين المذكورين ، حوالي ٤ في المائة سنويًا بالرغم من تباين هذا المتوسط تبايناً كبيراً بين مختلف البلاد والأقاليم .
- ٨— استمر التحسن الذي بدأ في عام ١٩٢٥ في المعروض العالمي من الأغذية . ومع ذلك فقد أقر المجلس بأن جانبًا كبيراً من هذا التحسن يرجع إلى العوامل الجوية التي كانت مواتية ذلك العام بدرجة أكثر من ذى قبل . وأنه كان من جراء الأسعار الأكتر ملائمة أن اتسعت الرقعة المنزرعة ، كما كان المتوفّر من الأسمدة ومستلزمات الانتاج الزراعي الأخرى في تحسن أيضاً . كما يرى المجلس في نفس الوقت أنه يجدر الاعتراف بالجهود الجدية التي يبذلها المجتمع الدولي عامة ، والدول النامية على وجه الخصوص ، لبلوغ معدلات أعلى لنمو الانتاج الزراعي .
- ٩— ارتفع المخزون من الحبوب في العالم (مع استبعاد الصين والاتحاد السوفييتي) ، في ١٩٦٦/١٩٧٥ للمرة الأولى خلال فترة ثلاثة أعوام . وفي ختام مواسم ١٩٧٢/١٩٧٣ ، يتوقع ازيداً من هذا المخزون بنسبة أخرى قدرها ٣٠٪ وببلغ هذا المخزون ١٥٩ مليون طن يصبح معدلاً ١٧٪ من الاستهلاك السنوي وواقعًا ضمن نطاق التقديرات المؤقتة التي وضعتها الأمانة للمستوى الأدنى للأمن الغذائي العالمي . والزيادة الإجمالية البالغ قدرها ٣٧ مليون طن عن عام ١٩٦٦/١٩٧٥ تعكس بصورة رئيسية الكميات الكبيرة من المخزون من القمح والحبوب الخشنة في أهم البلاد المصدرة . كما أن بعضًا من البلاد النامية المستوردة قد زادت من مخزوناتها . وكان المتوقع أن يهبط حجم المخزون من الأرز هبوطًا هامشياً . ولا يحظ المجلس أن حالة مخزونات الحبوب في الوقت الراهن مشجعة عموماً ، وأهاب بالمجتمع الدولي أن ينتهز الفرصة لوضع مبادئ التعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمي موضع التنفيذ .
- ١٠— تشير التوقعات بالنسبة لمحاصيل القمح والحبوب الخشنة إلى احتمال حدوث زيادة جديدة في المخزون المرحل من تلك الحبوب . أما تقديرات المنظمة بالنسبة لانتاج العالم من القمح فهي تبيّن أنه سوف يقارب ٤٠٠ مليون طن ، أي بقلص طفيف عن الرقم الذي بلغه في عام ١٩٧٦ وقد قدره ٤١٢ مليون طن ، بينما من المتوقع أن يصل انتاج الحبوب الخشنة إلى ٢١٨ مليون طن محققاً بذلك رقمًا قياسيًا جديداً . وقد سادت في معظم أقاليم العالم المتقدمة ظروف زراعية أفضل ، بينما كانت الصورة مختلفة في الأقاليم النامية . ومن السابق لأوانة التنبؤ بما سوف تكون عليه محاصيل الأرز الكبرى لعام ١٩٧٧ . ولم يزد الانتاج العالمي من الألبان إلا بدرجة بطيئة حتى هذا الوقت من عام ١٩٧٧ . كما كانت التوقعات

بالنسبة للإنتاج الكلى للأنواع الرئيسية من اللحوم تشير إلى زيادة ضئيلة جداً خلال عام ١٩٧٧ . كما أن من غير المحمول أن تتحقق أية زيادة في المحمول السككي بالنسبة لعام ١٩٧٦ .

١١- واسترع المجلس الانتباه إلى المشاكل العديدة طويلة المدى التي لم يتحقق في حلها سوى تقدّم ضئيل أو لم يحدث بشأنها أي تقدّم على الإطلاق . فلقد ازداد تدهور شروط التبادل لمعظم الدول النامية . ولم يتجاوز متوسط المعدل السنوي لزيادة إنتاج الأغذية في البلاد النامية منذ بداية السبعينيات نسبة ٢٦٪ ، وهو ما يقل بكتير عن الهدف الذي وضعته استراتيجية التنمية الدولية للعقد الثاني للتنمية للأمم المتحدة والذي طد فأكده مؤتمر الأغذية العالمي ، ولم تكن اتجاهات الإنتاج الأخيرة مواتية في بعض البلاد النامية ، لا سيما في أفريقيا وفي أفراد العجز الغذائي . وقد أهاب المجلس بالمنظمة أن تكتف من نشاطها في أفريقيا ، من أجل تلك البلاد بوجه عام . كما أهاب أيضاً بأن تبذل قصارى الجهد لوضع اتفاقية حبوب دولية جديدة قبل انتهاء العمل بالاتفاقية الحالية .

١٢- زادت المعونة الغذائية التي تقدّم في أشكال أخرى غير الحبوب ، بشكل ملموس في عام ١٩٧٥ كما استمرت في الارتفاع خلال عام ١٩٧٦ . وقد بلغ مجموع المعونات الغذائية من الحبوب في ١٩٧٧/١٩٧٦ ما يقرب من ٣٨ مليون طن ، وهذا الرقم يقل بكثير عن الحد الأدنى المستهدف سنوياً . وقدره ١٠ ملايين طن — الذي أوصى به مؤتمر الأغذية العالمي . كما أن مخصصات ١٩٧٨/١٩٧٧ ، التي تبلغ نحو ٦٨ مليون طن ، قاصرة هي الأخرى عن تحقيق هذا الهدف ، لذلك أهاب المجلس بالدول المانحة أن تزيد من مخصصاتها . وقد اقترح بعض الأعضاء زيادة الهدف الأدنى للمعونة الغذائية من الحبوب بما يساعد على تحسين مستوى التغذية وبناء مخزونات احتياطية . وأعرب المجلس عن قلقه بشأن التقدّم البطيء في إنشاء مخزون احتياطي للطوارئ من الحبوب مقداره ٥٠٠٠٠ طن .^(١)

١٣- لاحظ المجلس أن العبء الرئيسي في حل مشاكل الغذاء في البلاد النامية يقع على عاتق تلك البلاد ، إلا أنه طد فأكده أن البلاد المتقدمة لها دور حيوي في المساعدة على توفير بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة للتنمية تشمل تحسين ظروف التعامل التجاري أمام البلاد النامية في الأسواق العالمية ، وزيادة تدفق معونة التنمية ذات الشروط الميسرة . بيد أنه شعر بالقلق إزاء انخفاض حجم المعونة في عام ١٩٧٦ بعد الزيادة في تعهدات المعونة الخارجية المخصصة للزراعة في عام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . وقد كان من جراء ذلك أن ازداد اتساع الفجوة التي تفصل بين التعهدات والمتطلبات من المعونة الخارجية اللازمة للتعجيل بمعدل زيادة الإنتاج الزراعي في البلاد النامية . ورحب المجلس في هذا الصدد بالشروع الصدوق الدولي للتنمية الزراعية الذي بات وشيكاً . وأهاب المجلس مرة أخرى بالدول المانحة أن ترفع من مستوى التزاماتها الرسمية من المساعدات المقدمة للزراعة وأن تحسن من شروط هذه المساعدات حتى يمكن الوفاء بمتطلبات المعونة الرأسمالية والفنية بشروط ميسرة ومناسبة بما يكفل زيادة الإنتاج في البلاد النامية ، وذلك وفقاً لتوصيات مؤتمر الأغذية العالمي . وعلن نحو مائة ، أهاب المجلس بالدول المترقبة للمعونة أن تضاغف من جهودها الداخلية بغية توفير مزيد من الموارد المحلية والتغلب على المعوقات الاجتماعية والتنظيمية التي تعوق مسار التنمية الزراعية والريفية . ولا حظ المجلس أن غالبية أعضائه أعربت عن قلقها الشديد من جراء وجود حواجز أمام صادرات الدول النامية في الأسواق الخارجية ، بدل

(١) انظر الفقرة ٣٥ فيما بعد .

ومن ازدياد تلك الحاجز في بعض الحالات ، كما لا حظ أيضاً أن هؤلاء الأعضاء يرون أن تحسين شروط الوصول إلى أسواق البلاد المتقدمة ، أمر يتسم بطابع اللاحاج ، فضلاً عن أهميته ، يقضيه تيسير الانتاج الزراعي الغذائي والنهوض به في البلاد النامية .

(1)

استعراض المحتوى العام لتقرير " حالة الأغذية والزراعة " وهيكليه وتوقيت صدوره

١٤- أيدى المجلس مقترنات المدير العام المتعلقة بالترتيبات المقبلة للتقرير السنوي عن " حالة الأغذية والزراعة " ، والوجهة التي يتعين أن تسير عليها محتوياته ، وكذلك تعليقات الدورة الثانية والثلاثين للجنة البرنامـج بشأن تلك المقترنات . وأبرز الفائدة التي تعود من التقرير وما أثاره بصورة مستمرة من اهتمام عريض . فالتقدير السنوي الذي يجريه التقرير لـ حالة الأغذية والزراعة في العالم واحتمالاتها المتباينة ، يساعد على تحديد أولويات المنظمة وبرامجهما ، وتقدـيم معلومات أساسية تتصل بخلفية المواضيع ونتائج المقارنة وقيـاس الأداء الفعلي .

١٥- جرى الوضع منذ عام ١٩٧٤ على أن ينطلق المؤتمر أو المجلس ، على سبيل التجربة ، " تقريراً مصغراً " من " حالة الأغذية والزراعة " (وهو أساساً صورة تمهيدية لأهم محتويات الفصل الذي يتناول المسائل العالمية الواردة بالـ التقرير المطبوع) ، يستكمل بياناً يتضمن آخر التطورات لعرضه على الدورة ، بينما يتم إعداد التقرير في شكله النهائي فيما بعد . وأوصى المجلس بأن يتبع هذا الأسلوب من الآن بشكل ثابت بوصفه الحل العملي الأفضل . كما تم الـ اتفاق على أن يصدر التقرير النهائي من عام ١٩٧٧ فصاعداً على أساس النسخة المكتوبة بالآلة الكاتبة بدلاً من رصها على آلة الطباعة ، وذلك اقتصاداً في التكاليف وبفرض الإسراع في عمليات الاعداد . ويتـعـين اصدار التقرير في أواخر السنة التي يخطـيـها التـقـرـير .

١٦- أيدى المجلس اقتراح المدير العام الداعي إلى جعل التقرير وثيقة ذات اتجاه انتـمائـي ، تتضـمن محتوى طالـياً من التحليل للسياسات يكون ذا نفع عمل مباشر للدول الأعضاء . وهذا يقتضـي أن يركـز التـقـرـير على مشـاكل التنمية الزراعـية والحلول الممكنـة لها ، وذلك بـغـرض التـعـجـيل بـتحـديـد تلك المشـاـكل وـوـضـع وـتـطـبـيق السياسـات الـلـازـمـة لـتـغلـبـ عليها ، وـتـقـيـيم الأـوضـاع فـي ضـوء الـاتـجـاهـات بـعـيـدةـ المـدى وـأـهـدافـ التـنـمـيـة . ولـقـد كان من الـضرـورـي أـيـضاً أـن تـتم مـراـقبـةـ الـحـالـةـ وـمـتـابـعـتهاـ على أـسـاسـ مـقـارـنـ منـ سـنـةـ إـلـىـ أـخـرـىـ ، وـهـذـا يـقـضـيـ توـفـيرـ قـدـرـ معـيـنـ منـ الـبـيـانـاتـ الـقـيـاسـيـةـ وـالـتـحـلـيـلـاتـ فـيـ كـلـ تـقـرـيرـ مـنـ التـقـرـيرـ (ـبـمـاـ فـيـ ذـلـكـ اـيـرـادـ مـلـحـقـاتـ اـحـصـائـيـةـ) . وـوـافـقـ المجلس على أن يتـبعـ المـدـيرـ العـامـ أـسـلـوـبـاـ مـرـنـاـ فـيـ تـاـولـ مـحـتـوـيـاتـ التـقـرـيرـ فـيـ كـلـ عـامـ . وـبـهـذـهـ الطـرـيـقـ ، فـاـنـهـ يـسـتـطـيـعـ أـنـ يـأـخـذـ فـيـ الـاعـتـارـ الـاقـتـرـاحـاتـ الـعـدـيـدـةـ التـنـدرـ بشـأنـ الـمـوـاضـيـعـ عـلـىـ أـسـاسـ مـقـارـنـ منـ سـنـةـ دـوـنـ أـنـ يـكـونـ هـنـاكـ ثـمـةـ تـحـمـيلـ لـمـرـرـ لـهـ لـلـوـثـيقـةـ ، كـمـ أـنـهـ لـيـسـ مـنـ الـضـرـورـيـ حـتـمـاـ أـنـ يـتـضـمـنـ التـقـرـيرـ كـلـ سـنـةـ المـرـادـ تـاـولـهـاـ دـوـنـ أـنـ يـكـونـ هـنـاكـ ثـمـةـ تـحـمـيلـ لـمـرـرـ لـهـ لـلـوـثـيقـةـ ، كـمـ أـنـهـ لـيـسـ مـنـ الـضـرـورـيـ حـتـمـاـ أـنـ يـتـضـمـنـ التـقـرـيرـ كـلـ سـنـةـ فـصـلاـ عنـ الـأـقـالـيمـ وـآخـرـ يـتـاـولـ مـوـضـوـطـ خـاصـاـ ، فـالـتـطـوـرـاتـ الـاقـليمـيـةـ الـهـامـةـ يـمـكـنـ تـغـطـيـتـهاـ فـيـ الفـصـلـ الـذـيـ يـتـاـولـ الـمـسـائـلـ الـعـالـمـيـةـ وـفـيـ التـقـرـيرـ الـمـصـغـرـ فـيـ حـيـنـ يـمـكـنـ تـقـدـيمـ الـفـصـولـ الـخـاصـةـ الـتـيـ تـتـاـولـ مـوـضـوـطـ مـعـيـةـ الـمـوـئـمـرـ أوـ الـمـجـلـسـ فـيـ شـكـلـ وـنـائـقـ قـائـمـةـ بـذـاتـهـ . وـإـذـ كـانـ الـإـيجـارـ هـنـاـ أـمـراـ مـرـفـقاـ فـيـهـ ، إـلـاـ أـنـهـ يـبـغـ أـلـاـ يـتـمـ عـلـىـ حـسـابـ اـسـقـاطـ مـوـادـ مـفـيدةـ ،

بما في ذلك تلك الموضوعات التي لولا التقرير ، لا فتنصرت على جمهور محدود من المهتمين فحسب . كما أن المواجهات التي تستدعا اهتماما خاصا يتعين اختيارها في ضوء الأولوية التي يضعها المدير العام . وبالرغم مما استقر من أن التحليل الكمي المفصل ليس ممكنا في جميع الظروف ، إلا أنه يتعين بذل المحاولات للتعييز بين العوامل المختلفة التي تؤثر في وضع الأغذية على الصعيد العالمي .

(١) تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي (الدورة الثانية ، روما ، أبريل ١٩٧٢)

١٧— درس المجلس تقرير الدورة الثانية للجنة الأمن الغذائي العالمي (رومـا ، ١٣-١٩٧٢ أـبريل ١٩٧٢) وافق على النتائج والتوصيات التي توصل إليها . ولا يلاحظ أن الأمانة قد أدرجت على مسؤوليتها ، طبقاً لقرار اللجنة ، موجزاً للتوصيات والطلبات كقسم أول بهذا التقرير . واد لاحظ المجلس أن المدير العام قد وضع التقرير في متناول الاجتماع التحضيري للدورة الثالثة لمجلس الأغذية العالمي (رومـا ، ٩-١٤ مايو ١٩٧٢) ، فقد وافق على أن يقدم التقرير أيضاً إلى الاجتماع الذي يقدّم على المستوى الوزاري لمجلس الأغذية العالمي (مانـيلا ، ٢٠-٢٤ يونيو ١٩٧٢) .

١٨— لقد كان هناك اتفاق عام على أن الأمن الغذائي العالمي مسألة لها أهميتها الحيوية والمستمرة لجميع البلاد . ووافق المجلس على أن الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي العالمي يمكن في دفع عجلة الانتاج والسير بها قدماً في البلاد النامية . وأعرب المجلس ، وهو في صدد التشديد على ضرورة ازدياد تدفق المساعدة الخارجية للبلاد النامية من أجل الانتاج الزراعي ، بما يساعده من قلق بشأن ما تبين له على أساس المعلومات المتوفرة حالياً من أن القيمة الإجمالية للمعوبات النامية المخصصة للزراعة في عام ١٩٧٦ قد هبطت بما كانت عليه في ١٩٧٥ حتى إذا ما احتسبت على أساس الأسعار الجارية . وأهاب بجميع البلاد المتقدمة والبلاد المانحة المحتملة أن تبذل قصارى جهودها كن تزيد المعونة المالية والفنية ، بالرقم الحقيقية ، التي تقدمها إلى الدول النامية حتى تتمكن تلك الدول من دفع عجلة الانتاج الغذائي بها قدماً . وقد أشار أحد الأعضاء في هذا الصدد ، إلى توصية موتمر التعاون الاقتصادي الدولي بتقديم مساعدات مالية وفنية في حدود مبلغ يصل إلى ٢٠ مليوناً من الدولارات لانتاج التقاوى والتدريب واجراء البحوث ، وأعرب عن استعداد حكومة بلاده للتعاون مع غيرها من الحكومات لتحقيق هذا الغرض .

١٩— وأبيز المجلس أن الزيادة التي وقعت في انتاج الأغذية في بلاد عديدة في العاشرين الآخرين أثاحت فرصاً طيبة لتكوين احتياطيات تضمن عدم تكرار أزمة الغذاء التي نزلت بالعالم في ١٩٧٤-١٩٧٦ . كما أقر المجلس بأن بلاداً عديدة من مجموعة البلاد النامية لم يكن في استطاعتها الافادة من المحاصيل الطيبة في تكوين احتياطيات أغذية وطنية نظراً لافتقارها إلى الموارد اللازمة . وعلي ذلك أهاب المجلس بالدول المتقدمة والبلاد المانحة المحتملة إلا أخرى أن تقدم المعونات الغذائية والمالية والفنية للبلاد النامية كن تستطيع تنفيذ برامجها الرامية إلى تكوين احتياطيات وطنية من الأغذية والمحافظة عليها ، بما في ذلك توسيع منشآت التخزين والنقل . ورأى بعض الأعضاء أنه يجب ايلاء الأولوية في منح المعونات الغذائية ، لمواجهة المتطلبات العاجلة وليس لتكوين احتياطيات غذائية تتکلف في نظرهم الكبير للمحافظة عليها .

٤٠ - أيد المجلس ما اغزمه اللجنة من تحليل الآثار بعيدة الأمد التي تشير إليها المعدلات السابقة لمو انتاج الأرز ، والتي كانت منخفضة جدا بالنسبة لمعدلات القمح ، وعلاقتها بحالة الأمان الغذائي في البلاد المنتجة والمستهلكة للأرز ، ومن اقتراح التدابير الممكنة لعلاج الموقف . كما شدد المجلس على ضرورة تحليل دور السلع من غير الحبوب في الأمان الغذائي في البلاد النامية .

٤١ - لاحظ المجلس بارتياح أن اللجنة وافقت ، ريثما يتم مزيد من الدراسة ، على الأرقام التقديرية التي قد متها الأمانة بشأن المستوى الأدنى للأمان بالنسبة للمخزونات المرحلة باعتبارها توفر أساساً معقولاً لعمليات التقييم التي تجريها ، وإن كان ذلك لا ينطوي على أي التزام محدد بشأن مستوى المخزونات المنشود الذي يمكن أن ينص عليه في الاتفاقية الدولية للحبوب . ولوحظ أن الأمانة قد قدرت المستوى الأدنى للأمان من مخزونات الحبوب اللازمة للأمن الغذائي العالمي ، بنسبة ١٧ إلى ١٨ في المائة من الاستهلاك العالمي السنوي ، منها ٥ إلى ٦ في المائة تتصل عصراً " الاحتياطي " والباقي مخزونات " عاملة " أو " في الطريق " . ووافق المجلس على أن هذا الاجماع في الرأي سوف يساعد اللجنة على اضطلاع بعمل هام كلفت به ، وهو تقييم كفاية المخزونات الاجمالية لأغراض الأمان الغذائي .

٤٢ - شدد المجلس على أهمية تبصير المجتمع الدولي في تنفيذ مبادئ التعهد الدولي للأمن الغذائي العالمي ، لا سيما التوصية الصادرة عن الدورة الأولى للجنة الداعية إلى أن تقوم جميع الدول خلال عام ١٩٧٧ بقدر المستطاع ، بتحديد وتطبيق سياسات وأهداف وطنية للمخزون ، يجرى تعديلها كلما اقتضى الأمر ، كي تتناسب مع التعهد الدولي . وقد قام عدد من الأعضاء باحاطة المجلس بسياسات وبرامج التخزين التي وضعتها حكومات بلادهم وفقاً للخطوط التوجيهية للتعهد الدولي المذكور .

٤٣ - وأعرب المجلس عن ارتياحه بمقدار المبكر بشأن الأغذية والزراعة ، الذي رأت اللجنة أنه يسير على نحو مرض . كما رحب بالأهمية التي أعطاها المدير العام لهذا الوجه الهام من أوجه النشاط ، وأعرب عن تأييده للمبادئ التي تتخد لمحاونة الدول المعنية في إنشاء أنظمة ادار مبكر تشمل الأغذية الأساسية .

٤٤ - أيد عديد من الأعضاء اقتراحات المقدمة من مجموعة السبعة والسبعين في البيان الذي أدلت به في الدورة الأولى للجنة ، وكذلك بيان تحدث المعلومات الذي أدلت به المجموعة في الدورة الثانية . ولوحظ المجلس أن المدير العام قد أحال بناء على طلب اللجنة ، اقتراحات المقدمة من مجموعة السبعة والسبعين إلى مجلس القمح العالمي ، بشأن ادراج نصوص محددة خاصة بالسياسات في الاتفاقية الدولية الجديدة للحبوب كي تبحثها الجماعة التحضيرية التابعة له ، وأهاب المجلس بالدول المعنية أن تعنى غاية تامة بتوصية اللجنة الداعية إلى مراعاة الأهداف والعناصر الأساسية الواردة في التعهد الدولي للأمن الغذائي العالمي ، عند وضع نصوص الاتفاقية الدولية الجديدة بشأن الحبوب ، التي يتعين أيضاً بدورها أن تولى أمر الحفاظ على المصالح الخاصة للدول النامية اهتماماً خاصاً . كما شدد المجلس على ضرورة ابرام اتفاقية دولية جديدة بشأن الحبوب في وقت مبكر ، تتضمن على تكوين مخزونات احتياطية تكفل الأمان الغذائي واستقرار الأسعار والإمدادات . كما تم الاتفاق بوجه ظم على أن من العناصر الهامة التي تتضمنها تلك الاتفاقية فقد اتفاقية جديدة للعون الغذائي .

٦٥— واذ لاحظ المجلس أن المعونة الغذائية ظلت دون الهدف الأدنى المحدد بـ ١٠ ملايين طن من الحبوب ، فقد أهاب بالدول المانحة أن ترفع من مخصصات معونتها الغذائية حتى تبلغ ذلك الهدف في أقرب وقت ممكن . وفيما يتعلق باحتياطى الطوارئ العالمى من الأغذية ، أعلن مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أن حكومة بلاده مستعدة لأن تساهم بكمية تبلغ ١٢٥ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية لبلوغ الهدف المحدد أي ٥٠٠ ٠٠٠ طن ، بالاشتراك مع بقية الدول المانحة . ولاحظ المجلس ، وهو يرحب بهذا التطور ، أنه حتى معأخذ هذه المساهمة الإضافية في الاعتبار ، فإن مجموع المساهمات التي تقررت حتى الآن لا يزيد عن نصف الهدف المحدد بـ ٥٠٠ ٠٠٠ طن . وشدد المجلس على الضرورة الملحّة لمساهمة البلاد المانحة الأخرى في احتياطى الطوارئ العالمى حتى يمكن تحقيق الهدف المنشود .

(١) تقرير لجنة مشكلات السلع (الدورة الحادية والخمسين ، روما ، مايو ١٩٧٧)

٦٦— درس المجلس تقرير لجنة مشكلات السلع عن دورتها الحادية والخمسين (روما ، ٦-٦ مايو ١٩٧٧) ، وأعرب عن موافقته على النتائج التي توصلت إليها . وقد استعرضت اللجنة بوجه خاص انتباه المجلس إلى الاستعراض الذي أجرته عن العمل الدولي بقصد المسائل الهامة المتعلقة بالسلع والتجارة ، والتي ما توصلت إليها من نتائج بشأن دور منظمة الأغذية والزراعة ، والتي مدوا لها بشأن الاقتراح الخاص بمشاركة في مراقبة تأثير المعايير الغذائية التي يقررها الدستور الغذائي على التجارة ، والتي مناقشاتها بشأن الترتيبات المتعلقة بدورتها التالية .

٦٧— انضم المجلس إلى وجهة النظر التي أعربت عنها لجنة مشكلات السلع والقائلة بأن التقدم الذي أحرز في المحافل العالمية إزاء حل المشاكل طويلة الأمد التي تؤثر في السلع الزراعية مازال بطيئاً . وأعرب عن قلقه العميق من جراء عدم الاستقرار الشديد في أسعار غالبية السلع الزراعية خلال السبعين الماضية وعدم نجاح الجهود التي بذلت على الصعيد الدولي حتى الآن لتبسيط الأسعار في مستويات مجزية للمُنتجين ومعقوله للمُستهلكين . وقد استعرض الأعضاء انتباه المجلس في هذا الصدد إلى المصاعبات الخاصة التي يعاني منها منتجو السلع الزراعية ، ذلك أن أسعار سلع كالجوز والألبان الصلبة والجوز واللحوم والبذور الزيتية والسكر ، والأرز ، وهن كلها سلع ذات أهمية خطيرة بالنسبة لعديد من الدول النامية ، عجزت عن مواكبة الزيادة في أسعار الواردات الأساسية ، مثل السلع المصنوعة والوقود ، أو أنها قد هبطت في بعض الحالات إلى مستوى دون مستوياتها الجارية . وظلت أسعار القمح منخفضة . وقد كان لذلك تأثيره الشديد على العمالة الريفية وعلى الوضع الاقتصادي العام في البلاد النامية (وفي بعض البلاد المتقدمة) ، التي يواجه كثير منها عبئاً متزايداً من الديون ويعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة في السلع الزراعية كمصدر للموارد اللازمة للاستثمار في مجال التنمية .

٦٨— وقد ورد في بيان أدلت به مجموعة السبعة والسبعين أمام المجلس ، وفي ملاحظات تالية أبديت في هذا الشأن ، أن عدم وجود اتفاق أساس بشأن قضايا السياسات الكبرى لا يقتصر على موضوع تثبيت أسعار السلع فحسب

واما يشمل أيضا تحسين حصيلة صادرات البلاد النامية . كما كان هناك شعور بالاستياء تجاه سياسات بعض الدول المتقدمة التي لجأت بغية تحقيق اكتفائها الذاتي ، الى تقديم دعم كبير لانتاجها الداخلي والى فرض قيود متزايدة على الاستيراد مما أدى الى نتائج سلبية خطيرة في حصيلة صادرات البلاد النامية . وقد ازدادت ، في نظره ، الصعوبات التي تعانى منها الدول النامية حدة من جراء التوسع في استبدال المنتجات الطبيعية بالمنتجات التركيبية أو المنتجات البديلة ، والطابع المحدود لشمول السلع الزراعية في النظام المعمم للأفضليات ، وتنقاضها عن تيسير وصول المنتجات الزراعية المصنعة ونصف المصنعة الواردة من الدول النامية الى أسواقها .

٢٩ - يرى كثير من الأعضاء أن التقدم البطئ للغاية في تحسين ظروف التجارة الدولية في السلع إنما يعكس عدم توافر الإرادة السياسية بشكل مستمر لدى الدول المتقدمة ، وهو الأمر الذي أظهره بوضوح تقرير لجنة مشكلات السلع ، والذي كان السمة السائدة في مناقشات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية ومؤتمر الأمم المتحدة للتربية والتجارة ، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي عقد أخيراً في باريس . وظهر شعور بخيبة الأمل من أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي كانت ذات طابع محدود للغاية ، وافق مؤتمر التفاوض الذي قد أخيراً بشأن وضع اتفاقية دولية للسكر . واذلاحظ المجلس ما للأسعار المنخفضة الجارية من تأثير على اقتصاديات البلاد المنتجة ، فقد أعرب عن أمله في أن تثمر المشاورات الخاصة باستثناف أعمال ذلك المؤتمر في وقت قريب . كما عبر المجلس عن ارتياحه بشأن الدراسة الخاصة التي أشكت أمانة المنظمة على الانتهاء منها عن شراب الذرة الغني بالفركتوز وعلاقته التنافسية مع سكر القصب والبنجر .

٣٠— ورأى عدة أعضاء أن المفاوضات المتصلة الجارية في إطار الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، ومؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تتجه نحو بلوغ نتائج إيجابية ذات فائدة مباشرة للدول النامية، وأكدا أن القرارات الصادرة عن اجتماع قادة البلاد الصناعية المعقد في لندن في الشهر الماضي، وكذلك نتائج اجتماعات مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي سوف تعطى دفعة جديدة للمفاوضات الجارية في المحافل الأخرى من أجل تحقيق هذه الأهداف.

كما أحيط المجلس بما يأن مبدأ اقامة صندوق مشترك ، الذى هو من العناصر الجوهرية فى البرنامج المتكامل للسلح لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، قد تم قبوله أثناء المؤتمر الدولى للتعاون الاقتصادى . وأعرب المجلس عن أمله فى أن يستطيع مؤتمر التفاوض التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى تحقيق التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ العملى لمبدأ الصندوق المشترك .

٣١ شدد عدد من الأعضاء على أهمية تنفيذ سلسلة التدابير الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين الدول النامية التي أقرتها مجموعة السبعة والسبعين (المكسيك ، سبتمبر ١٩٧٦) باعتبارها برنامجاً هاماً لتحقيق هدف الاعتماد الذاتي بشأن إنشاء النظام الدولي الاقتصادي الجديد . وأعربوا عن أملهم في أن تقوم الامانة بدور نشط في مساعدة الدول النامية في جهودها الرامية إلى وضع التدابير الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين الدول النامية موضع التنفيذ عن طريق تقديم الخبرة الفنية إليها في جميع مجالات البرامج المناسبة .

٢٣ وأكـد المجلس عـلـى الـاـهـمـيـةـ الـتـيـ يـولـيـهاـ لـلـجـلـةـ مشـكـلـاتـ السـلـعـ وـالـجـمـاـطـ الـحـكـوـمـيـةـ الدـوـلـيـةـ الـمـبـثـقـةـ عـلـهـاـ ،ـ باـهـبـارـهـاـ مـحـافـلـ تـتـخـذـ فـيـهـاـ الـحـكـوـمـاتـ تـدـابـيرـ عـلـيـةـ وـفـنـيـةـ وـتـجـرـىـ فـيـ اـطـارـهـاـ مـشـاـورـاتـ حـوـلـ مشـكـلـاتـ السـلـعـ وـالـتـجـارـةـ ،ـ

ما يسهل بدرجة كبيرة المفاوضات في المحافل المعنية . ووافق المجلس على أن الدورة الحادية والخمسين للجنة مشكلات السلع قد أدت بوجه خاص دوراً مفيداً في وضع توجيهات واضحة لتسير عليها الجماعات الحكومية الدولية المتبنية عنها ، كما أعرب عن تقديره لرئيس اللجنة سعادة السفير جورج ماجومبي لتوجيهاته خلال مداولات اللجنة .

٣٣ - أيد المجلس بوجه خاص النتائج التي توصلت إليها لجنة مشكلات السلع بشأن الأعمال الجارية في المنظمة بقصد إبرام اتفاقية سلعية دولية للموز ، كما أيد النتائج التي توصلت إليها اللجنة بشأن ضرورة وضع برنامج هدف دولي شامل بخصوص الشاي ، والقرارات والتوصيات التي أصدرتها بقصد الأعمال المقبلة المتصلة بوضع خطوط توجيهية للتعاون الدولي في نطاق الجماعات الحكومية الدولية بشأن الأرز ، واللحوم ، والبذور النباتية ، والزيتون والدهون . وبالاضافة إلى ذلك فقد أيد المجلس بشدة اقتراح اللجنة بانشاء برنامج الجوت الدولي وبرنامج الليف الدولي ، وأعرب عن أمله في أن يمهد الاجتماع المزمع عقده بخصوص الجلود المدبعة والجلود الخام ، الطريق لحلول مشتركة مقبولة للمشكلات الاقتصادية في هذا القطاع .

٣٤ - نظراً للدور الهام الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة في المعاونة على ايجاد حلول للمشاكل الدولية المتعلقة بالسلع الزراعية ، فقد أيد المجلس قرار المدير العام باعطاء أولوية متقدمة للنشاط الخاص بالسلع والتجارة في إطار البرنامج الشامل لأعمال المنظمة . وفي رأي المجلس ، أن هذا الإجراء كان ضرورياً لتمكين المنظمة من الافادة من خبرتها الفنية في المساعدة باستمرار بدور فعال كل الفعالية في دعم البرنامج المتكامل للسلع الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفي أعمال المتابعة اللاحقة وفقاً لمقررات لجنة مشكلات السلع ، وكذلك لا تاحة الفرصة للمنظمة كي تتroxذ المبادرة لتعزيز التعاون الدولي في مجال السلع الزراعية الهامة التي يشملها برنامج السلع المتكامل .

٣٥ - وفيما يتعلق باحتفال قد دورة خاصة للجنة في خريف عام ١٩٧٧ ، اتفق المجلس مع رأي مكتب اللجنة بعدم قدر هذه الدورة نظراً لزدحام جدول الاجتماعات خلال تلك الفترة ولللعب الذي سوف يلقىه قد دورة اضافية للجنة طبعاً على الحكومات وطني الأجهزة الادارية بالمنظمة .

المعايير الغذائية

٣٦ - أبرزت مجموعة السبعة والسبعين ، في البيان الذي أدلت به أمام الدورة الحادية والخمسين للجنة مشكلات السلع ، والذي يرد نصه في الملحق (د) بتقرير اللجنة (٢٠١/٦٧١) ، أن وضع معايير للأغذية أمر له آثار هامة في مجال التجارة ، وأن المجموعة ترى أنه من المفيد بل من الضروري أن تقوم اللجنة بمعاونة لجنة الدستور الغذائي لضمان الاساليب المشروعة في التجارة ، وفقاً لما ورد في النظام الاساسي للجنة الدستور الغذائي . كما رأت مجموعة السبعة والسبعين أنه يجب بوجه خاص اشراك لجنة مشكلات السلع في عملية مراقبة تأثير المعايير الغذائية على المصالح التصديرية للدول النامية ، كما أوصت بأن تقوم اللجنة المذكورة بإبلاغ المجلس باستعدادها للاضطلاع بهذه المهمة . وعبرت المجموعة عن اعتقادها بأن لجنة مشكلات السلع هي ، بوجه خاص ، الجهة المalaقة لمعالجة هذه المشكلة نظراً لما تتمتع به اللجنة من خبرة ودراية في مجال المشكلات التجارية . وأوضحت المجموعة أن اقتراحاتها إنما قد مت في ضوء ما هناك من الدلائل التي تشير بأن المعايير الغذائية التي تم اقرارها حتى الآن لم تكون دائماً مناسبة للدول النامية ولم تحافظ بدرجة كافية على مصالح تلك الدول في مجال التصدير .

٣٧— أعرب عدة أعضاء أبناء اجتماعات اللجنة عما يساورهم من شكوك جدية بشأن تناول اللجنة لموضوع المعايير الغذائية .
اذ أنه موضوع يتضمن بحث مسائل فنية على درجة عالية من التخصص ، ويتطلب خبرة لا تتوفر لدى مندوبين الوفود التي تحضر طاولة اجتماعات اللجنة . وهم يرون أن لجنة الدستور الغذائي هي أقرب محفل لمناقشة موضوع المعايير الغذائية من كافة الوسائل بما في ذلك كفالة الأساليب المشروعة في التجارة ، فضلاً عن أن اللجنة مارست دورها بشكل يدعوا إلى الرضا وبطريقة موضوعية وفقاً لاختصاصاتها ، كما أنها أسهمت في مراعاة الأساليب المشروعة في التجارة التي من شأنها إفادة الدول النامية . واقتصر هؤلاء الأعضاء أنه إذا كان بعض أعضاء لجنة مشكلات السلع يواجهون مشاكل معينة في تجارتهم السليمة بسبب المعايير الوراءة بالدستور الغذائي ، فيلامن مناقشة تلك المشاكل في اللجنة المذكورة وفس لجنة الدستور الغذائي في دورة مقبلة .

٣٨— لم تتوصّل اللجنة إلى اجماع في الرأي بقصد هذا الموضوع . وعلى ذلك اتفقت على حالة الموضوع ومداولاته الخاصة به إلى المجلس .

٣٩— أهابت مجموعة السبعة والسبعين في بيانها إلى المجلس الوارد في الوثيقة CL 71/INF/9 ، بالمجلس أن ينظر بعين الاعتبار إلى اقتراح الداعي إلى اشتراك لجنة مشكلات السلع ، نظراً لخبرتها ، في مهمة التأكيد من أن معايير الأغذية التي تضعها لجنة الدستور الغذائي تساهم فعلاً في تعزيز الأساليب المشروعة في تجارة الأغذية وأنها لا تضر بتطور الصناعات الغذائية بالدول النامية أو بتجارة المصادرات بها .

٤٠— وقد أثيرت النقاط التالية خلال مداولات المجلس في صدد هذا الموضوع ، تأييداً لوجهة نظر واقتراحات مجموعة السبعة والسبعين :

(أ) بدلاً من متابعة تحقيق الهدف المعلن بشأن حماية صحة المستهلك وكفالة الأساليب المشروعة في تجارة الأغذية ، بدا أن معايير الأغذية التي أقرت حتى الآن لا تغير اهتماماً في حالات عديدة للاعتبارات الصحية ولمصالح المستهلك الحقيقي ، وأنها توجهها في الأصل المصالح التجارية للشركات الصناعية والمجموعات الاقتصادية الأخرى في البلاد المقدمة .

(ب) بدلاً من وضع قاعدة موحدة من شأنها تيسير المعاملات التجارية ، هناك من الدلائل القوية ما يشير إلى أن هذه المعايير هي بمثابة حواجز غير جمركية على التجارة لها تأثير سلبي على الصناعات الغذائية في الدول النامية وعلى مصالح المصادرات بها ، وهناك أيضاً من الأسباب ما يدعى إلى الافتقار بأن المعايير الغذائية التي تم اقرارها حتى الآن ليس لها إلا علاقة واهية بالمتطلبات الفعلية للمستهلكين في البلاد النامية .

(ج) وطن أساس التقييم الوارد بالبندين (أ) و (ب) أعلاه ، يبدو من الضروري بل من العاجل العمل على وضع ترتيبات ملائمة للمراقبة تكفل عدم خروج هذه المعايير عن الأغراض التي وضعت من أجل تحقيقها ، وبوجه خاص ، تلافى التأثيرات السلبية على البلاد النامية وصناعاتها الغذائية ومصالحها التصديرية .

(د) إن الكفاءة والدراية الفنية التي تتمتع بها لجنة مشكلات السلع تجعلان من تلك اللجنة بوجه خاص أنساب جهاز لمساعدة لجنة الدستور الغذائي في ممارسة المراقبة المشار إليها ، على نحو يجعل أعمال لجنة

الدستور الغذائي أكثر قدرة على تلبية احتياجات الدول النامية وأكثر اتساقاً مع نظامها الأساسي نفسه . فضلاً عن أن هذا الاختيار يمرره أيضاً توزيع الاختصاصات بين كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن برنامج معايير الأغذية ، والذي يلقى على المنظمة الأولى المسؤولية الرئيسية عن المسائل المتعلقة بالسلع الزراعية .

(ه) علاوة على الترتيبات التنظيمية الخاصة بمراقبة الآثار الاقتصادية للمعايير الغذائية ، لا سيما في اقتصادات الدول النامية ، فإنه يجب أيضاً وضع إجراءات مناسبة لقياس تلك الآثار ، وهناك اقتراح في هذا الصدد موعداً أن يفاس التأثير الاقتصادي للمعايير الغذائية على أنسان بيان موجز يقدم عد عرض المعايير على لجنة الدستور الغذائي لاقرارها للمرحلة النامية ، يتناول تأثير تلك المعايير على التجارة ، وتتولى اعداده أمانة منظمة الأغذية والزراعة بالتشاور مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

(و) ييد وأن ما جرى به العمل من أن لجنة السلع ولجنة المواضيع العامة التابعين للجنة الدستور الغذائي تستضيفهما بصفة مستديمة دول معينة ، وهي كلها حتى الآن من الدول المتقدمة التي تقوم أيضاً بتقديم الخدمات إلى هاتين اللجنتين ، قد جعل هاتين اللجنتين أقل استجابة لمصالح الدول النامية وأكثر ميلاً في غالب الأحيان لمشاعر المصالح التجارية للشركات العاملة بالصناعات الغذائية واستيراد الأغذية في البلاد المتقدمة ، وعلاوة على ذلك فإن الدول النامية كثيراً ما تجد من الصعب عليها أن تشتراك أشراكاً نشطاً في اجتماعات لجنة الدستور الغذائي ، وهذا راجع جزئياً إلى مكان قد الدورات التي غالباً ما تتم في أماكن ليس للحكومات فيها تمثيل دائم ، كما أنه يرجع أيضاً إلى نقص عدد الموظفين الفيين الأخصائيين مما جعل من العسير الاشتراك في الاجتماعات العديدة التي تعقد في إطار لجنة الدستور الغذائي .

(ز) وما ضاف من صعوبة استخدام الترتيبات التنظيمية المتناهية في لجنة الدستور الغذائي ، أن بعض الدول المتقدمة ، باصرارها على الاشتراك في أعمال لجان التسييس الإقليمية المبنية عن لجنة الدستور الغذائي والتي شكلت خصيصاً لخدمة المناطق النامية ، قد حدت بدرجة كبيرة من فائدة تلك اللجان الإقليمية التي لو لا ذلك لكانت استعانت بها البلاد النامية في وضع استراتيجية لها وسياساتها المتعلقة بالمعايير الغذائية وفي التعبير عن مطالبهـا .

٤١ - وفي الجانب الآخر ، أوضحت الوفود التي كان من رأيها أن لجنة مشكلات السلع ليست الهيئة المناسبة لمعالجة مثل هذه المسائل ، النقاط التالية :

(أ) ان الغرض من وضع معايير الدستور الغذائي كما نص عليه النظام الأساسي للجنة هو " حماية صحة المستهلكين وكفالة الأساليب المشروعة في تجارة الأغذية " .

(ب) ان أحد الأهداف الرئيسية للمعايير الغذائية الدولية التي تضعها لجنة الدستور الغذائي ، تيسير التجارة الدولية في الأغذية عن طريق إزالة الحواجز غير الجمركية – أو على الأقل التخفيف منها – التي تعرّض سبيل التجارة بسبب اختلاف المعايير والتشريعات الوطنية المتعلقة بالأغذية . وقد شارك

المجتمع الدولي في وضع هذه المعايير ومواءمتها ، وعلى ذلك فهن تشجع تجارة الأغذية الدولية
ولا تعرقلها .

- (ج) ان المعايير الغذائية الدولية كان لها تأثير على التجارة وطن الصناعات الغذائية في جميع البلاد – وليس فقط في البلاد النامية . وقد كان من الضروري تحقيق توازن مقبول بين الحاجة الى حماية المستهلك من الأخطار الصحية والرغبة في تشجيع المبيعات والمصادرات وزيادتها . وهذا العمل لم يكن يتأتى انجازه بطريقة ملائمة الا في محفل تتتوفر لديه الخبرة الفنية في جميع المجالات العلمية المعنية .
- (د) ان عملية مراقبة تأثير معايير الدستور الغذائي على التجارة تقع خارج نطاق الاختصاص الفنى للجنة مشكلات السلع . كذلك فان لجنة الدستور الغذائي تملك في اطارها كل الخبرة اللازمة ل القيام بهذه العملية .
- (ه) ان أية دولة تعتقد أنها تواجه صعوبات في تجارتها بسبب تطبيق معيار من معايير الدستور الغذائي يجوز لها أن تعرض الأمر على لجنة الدستور الغذائي لمناقشته واتخاذ قرار بشأنه . ويلاحظ في هذا الصدد أن لجنة الدستور الغذائي ولجانها الفرعية، وفقا لنظامها الأساسي ، مفتوحة لا شراك جميع البلاد .
- (و) لجنة الدستور الغذائي هي لجنة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأعضاؤها الـ ١١٥ ليسوا جميعا أعضاء في المنظمة الأولى . وطن هذا فان العضوف في لجنة الدستور الغذائي اذا كان عضوا في منظمة الصحة العالمية ولكنه ليس عضوا في منظمة الأغذية والزراعة ، قد يتعرض على خصوص عمل لجنة الدستور الغذائي لمراقبة جهاز آخر ليس هو ممثلا فيه . كما أن وجهات نظر منظمة الصحة العالمية يتبعين الوقوف عليها . وباختصار ، فسوف يكون هناك صعوبات تتصل بالاجراءات وبالجوهر ، اذا ما اقتصرت دراسة هذه المسائل على لجنة مشكلات السلع وحدها دون غيرها ، في اطار المنظمة .
- (ز) ان الاقتراح القائل بأن يرفق بكل معيار يتم اقراره للمرحلة الثالثة بيانا بتأثير ذلك المعيار على التجارة ، ليس اقتراحا عمليا ، بسبب ما يتطلبه التنفيذ من موظفين .
- (ح) يرى أحد الأعضاء أن ما يدع عن من صعوبات تواجه التجارة بسبب المعايير الدولية ، يمكن أن تتنفس فيها لجنة مشكلات السلع كلما طرأ حالة محددة تستدعي ذلك .
- (ط) أشأت لجنة الدستور الغذائي لجان تنسيق اقليمية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وهن بسيط وضع دستور للأخلاقيات في مجال التجارة الدولية في الأغذية . كما يجرى حاليا في الجات ، وضع ميثاق لتجنب قيام الحواجز غير الجمركية التي تعترض التجارة ، وتجرى دراسة امكانية تطبيقه في مجال المنتجات الزراعية . لذلك فان البلاد التي تعتقد أن مصالحها التجارية تتأثر ضارا من جراء المعايير ، يجوز لها أن تعرض الامر على الجات .

٤٦— وفي الختام ، وافق المجلس على احالة هذا الموضوع مع مختلف الآراء التي أبديت بصدره ، كما وردت بعاليه وكما دونت في المحاضر الحرفية لجلساته ، الى لجنة الدستور الغذائي ولجنتها التنفيذية لدراسةها وابداء رأيهـ

ب شأن الاقتراحات والنقاط المختلفة في تقرير يقدم إلى المدير العام ، حتى يستطيع وضع تقرير عنها ورفعه إلى المجلس
في دورة خريف عام ١٩٧٨ .

الموامة الزراعية الدولية : تقرير عن مدى التقدم

٤٣ لاحظ المدير العام أن لجنة مشكلات السلع ولجنة الزراعة قد استعرضتا الأعمال الجارية بشأن اعداد تقرير المدير العام عن الموامة الزراعية الدولية الذي سيقدم إلى الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر . وقد أعرب كثير من المندوبين عن أملهم في أن يكون هذا التقرير شاملًا في تحليله للتقدم في تحقيق الأهداف والمبادئ العامة المنعقدة طليها للموامة الزراعية الدولية ، وأن يولي اهتماماً خاصاً للتطورات المتصلة بالسياسات القومية للإنتاج ودعم الأسعار في البلاد المنتقدة وكذلك إلى صافى تحويل الموارد إلى البلاد النامية ، ودرجة التيسيرات المقدمة بشأن ذلك النقل . ومع ذلك فقد حذر أعضاء عديدون من المخالاة في أهداف هذا التحليل . ذلك أن هناك كثيراً من المسائل المعقدة التي يتبعين أخذها في الاعتبار لدى وضع السياسات الزراعية الوطنية، كما أنه إذا كان من الضروري مراقبة وتقدير التقدم المحرز على طريق المعايدة الزراعية الدولية ، فإن المؤتمر لا يبغي – في رأي بعض الأعضاء – أن يتوقع منه أن يصدر حكماً بشأن السياسات القومية أو القليمية . وقد أشار أيضاً نفسي الأعضاء إلى أن المعايدة الزراعية هي عملية دينامية وأن التقدم نحو تحقيقها قائم ويسير في الاتجاه الصحيح كما تؤكد ذلك الزيادة التي تحققت في إنتاج الأغذية بغية سد جوانب العجز التي ظهرت في السينين القليلة الماضية .

نشاط المنظمة وبرنامجه الأغذية العالمي

(1)

تقرير لجنة الغابات (الدورة الثالثة ، روما ، نوفمبر ١٩٧٦)

٤٤ أثنى المجلس وهو يستعرض تقرير الدورة الثالثة لجنة الغابات (روما ، ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ١٩٧٦) ، على مادة التقرير ووضوحيه وأيد اقتراح اللجنة الداعي إلى أن تتركز المنظمة نشاطها في قطاع الغابات على المجالات ذات الأولوية .

٤٥ وأعرب المجلس عن تأييده لتصانيات اللجنة ، وركز مناقشاته على المسائل الرئيسية التالية :

٤٦ يوئيد المجلس تصانية اللجنة بایلاً ببرامج " الغابات من أجل تنمية المجتمع المحلي " أولوية مطلقة في برنامج عمل المنظمة . وأقر المجلس بأن الغابات تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية الريفية ، لا يقل أهمية عن الزراعة أو المراعي . وأن الغابات لا تقدم الخشب وحده فحسب بل أيضاً الغذاء ، والعلف ، والمنتجات الأخرى كالصمغ العربي ، والفوائد البيئية كحماية المحاصيل والحيوانات الزراعية ومكافحة تعرية التربة . ويجب أن تشمل مكونات البرنامج الرئيسية التعليم ، والتربية والارشاد .

٤٧ لاحظ المجلس بارتياح أن الموضوع الرئيس لمؤتمر الغابات العالمي الثامن المزمع عقده في أندونيسيا في عام ١٩٧٨ هو " الغابات في خدمة الشعب " وأن " الغابات من أجل تنمية المجتمع المحلي " تتحل مكاناً بارزاً في جدول أعمال المؤتمر .

(1) CL 71/8, CL 71/PV/16.

- ٤٨— أيد المجلس الأولوية العليا التي أولتها لجنة الغابات لتنمية الغابات الاستوائية ، ووافق على أن الزراعة المختلفة بالغابات يجب اعتبارها عملية ذات أهمية قصوى في المناطق الاستوائية . وهناك حاجة إلى معلومات إضافية بالنسبة لمدى ملائمة الأنواع الاستوائية للتشجير ، وطن الأخص صنور المناطق الاستوائية ، بينما يبيغ أن تولى الأهمية في مجال العمالة الريفية لوضع منهاجية لتقدير العلاقات الأمامية والخلفية للنشاط المتصل بالغابات وصناعة الغابات . كما كان هناك اقتراح بأن توجه عاية أكبر للمشكلات التي تفرد بها الغابات الاستوائية لا سيما ما يتصل منها بالبحوث والتطور التكنولوجي . وأوصى المجلس أن يكون اعداد خطوط توجيهية للتكلفة الاجتماعية وتحليل الفوائد ، موضع غاية خاصة ، مع التركيز على الوسائل الكفيلة بتحديد وقياس الفوائد التي تترتب بشكل مباشر على الأنشطة المتصلة بالغابات .
- ٤٩— أيد المجلس لجنة الغابات . في تركيزها على أهمية الصيانة وبصفة خاصة بالنسبة للمناطق القاحلة وشبه القاحلة ، التي يمكن أن تشكل زراعة الغابات فيها مساهمة جوهرية في ثبات الكثبان الرملية ، وصون التوازن الإيكولوجي ، ومكافحة الزحف الصحراوى وادارة الماء وتجمعات المياه . ويجب التركيز على اعداد خطوط توجيهية لتقدير التكلفة والفوائد الاجتماعية التي تترتب على تدابير مكافحة التعرية . وفي كثير من المناطق القاحلة يثير خطر الحرائق تهديدا شديدا للغابات ولذا فمن الجوهرى ايجاد طرق كافية للوقاية من الحرائق ومكافحتها . وأيد المجلس التعاون الوثيق القائم بين المنظمة واللجنة الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل لمساعدة مختلف البلدان في تعزيز دور الغابات في البرامج العامة للتعهير في منطقة الساحل ، كما أيد لجنة الغابات في اقتراحها الداعي إلى تدعيم أنشطة المنظمة المتصلة بالغابات في تلك المنطقة .
- ٥٠— شدد المجلس على أهمية (١) معاهد البحوث الإقليمية فيما تقوم به من اختبارات لأنواع الأخشاب الاستوائية (٢) ومرتكز التدريب الإقليمية للفنيين والمساعدين المهنيين لصناعات الخشب الآلية ، واقتراح أن تعاون المنظمة في إشائها .
- ٥١— واعترافا بما للصناعات الحرجية صغيرة الحجم من أهمية في البلاد النامية ، وبوجه خاص المصانع الصغيرة لانتاج الخشب المنشور ، وألواح الخشب ، ولب الخشب ، والورق ، أعرب المجلس عن ترحيبه بمبادرات المنظمة وأشاد بالنتائج التي تحققت في مجال تصميم تلك المصانع .
- ٥٢— وأوصى المجلس بأن تولى المنظمة عاية خاصة لبرامج التي من شأنها معاونة الدول النامية في زيادة قدرتها على تصنيع موادها الأولية من الخشب وتسيويق منتجاتها الحرجية . وبالرغم من أن الأولوية في هذا البرنامج يجب أن تعطى لأصناف الأخشاب الاستوائية ، يتعين في الوقت نفسه الاهتمام بنشر التكنولوجيا الخاصة بتصنيع الأخشاب صغيرة القطر وبالتالي التفريخ .
- ٥٣— أكد المجلس على أهمية قيام علاقات واتصالات طيبة بين مستوردى ومصدرى مختلف أصناف الأخشاب الاستوائية كما أبرز أهمية انتاج وتسويق منتجات الغابات غير الخشبية بالنسبة لاقتصاديات المجتمعات الريفية في كثير من الدول النامية .
- ٥٤— أيد المجلس لجنة الغابات في اعترافها بما للتعليم والتدريب الحرجيين في برامج المنظمة من أهمية بالغة ، ورحب بالتقدم الذي تحقق وأشارت إليه عدة دول في تقاريرها ، في مجال تطوير معاهد التدريب الوطنية

العاملة في قطاع الغابات . والمنظمة ينبغي أن تواصل برامجها الخاص بتنظيم دورات تدريبية فلسفية ، على المستويين المهني ودون المهني ، كما ينبغي أن تشمل هذه الدورات التدريب على استعمال الآلات في نطاق الأعمال في الغابات والصناعات الحرجية .

٥٥ - أخذ المجلس علما برقية لجنة الغابات في أن تزود في دوراتها المقبلة بمعلومات توضح أرقاما محددة للمصروفات المتوقعة خلال فترة العامين الجاريين وببيانات واضحة عن الاتجاهات المقبلة مبوبة تفصيلا على هيئة فصول فرعية ، وأيد ذلك الرغبة .

٥٦ - ومع أخذ ما تقدم في الاعتبار ، أيد المجلس تقرير الدورة الثالثة لجنة الغابات .

تقرير لجنة مصايد الأسماك (الدورة الحادية عشرة ، روما ، أبريل ١٩٧٢) (١)

٥٧ - صادق المجلس على تقرير الدورة الحادية عشرة لجنة مصايد الأسماك (رومـا ، ٢٦-١٩ إبريل ١٩٧٢) والتوصيات التي تضمنها .

٥٨ - لاحظ المجلس أن هناك ثلاثة مسائل معروضة لاتخاذ قرارات بشأنها . الأولى مسألة الحد الجنوبي لمجلس مصايد شرق وسط الأطلسي التي أوصت لجنة مصايد الأسماك بهذه جنوبا . وأعرب المجلس عن رأيه قائلا أنه ينبغي أن يتم هذا الأمر ، إذا ما تقرر اجراؤه ، بالتشاور الكامل مع جميع الأطراف المعنية وأن يبذل كل جهد للموازنة بين الأنشطة التي تتضطلع بها تلك الأطراف .

٥٩ - أخذ المجلس علما باقتراح انشاء مجلس للمصايد في الشرق الأدنى ولا حظ أن اقتراحا محددا في هذا الشأن كان قد صدر عن المؤتمر الإقليمي الثالث عشر للشرق الأدنى (تونس ، ١٩٢٦) .

٦٠ - وفيما يتعلق بالاقتراح الخاص بادخال الترجمة العربية الفورية في الدورات المقبلة لجنة مصايد الأسماك ، لا حظ المجلس أن هذه المسألة وردت في البند ١٨ من جدول أعماله .^(٢)

٦١ - أيد المجلس ، عقب مناقشته لمختلف المسائل المطروحة على سبيل الإعلام ، جميع الاقتراحات الرئيسية بشأن الأنشطة العقلية للمنظمة في مجال مصايد الأسماك . ووافق المجلس على الاتجاهات الرئيسية ، مثل لا مركزية الأنشطة ، والتدريب وتنمية الجوانب المتعلقة بالتنمية في عمل هذه المصانع . كما وجه الانظار بصورة خاصة إلى أهمية الجوانب الاجتماعية الاقتصادية لمصايد الأسماك ، والتي الأنشطة التي تستهدف زيادة الامدادات الغذائية وخصوصا البروتين الحيواني . ورأى المجلس كذلك أنه يجب توجيه اهتمام أكبر إلى مصايد الأسماك الصغيرة والمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية . كما أن هناك ثمة حاجة في مجال المصايد البحرية لإدارة الموارد السمكية على نحو أفضل ، والتي تتيح واستغلال موارد جديدة ، بما في ذلك الموارد الموجودة في مناطق لم تستغل في الماضي بالأساليب المتعارف عليها ، والتي تحسين الافادة من المحصول السمكي ، وتطوير المنتجات السمكية ، والتي اتخاذ التدابير التي تؤدي إلى خفض الفاقد والوقاية من التلوث .

(١) CL 71/7 ، CL 71/PV/16.

(٢) انظر الفقرات ١-٢٢٢ فيما بعد .

٦٢. وفي مناقشة التطورات في النظام القانوني للبحار وأثاره بالنسبة لمصايد الأسماك ، لاحظ المجلس الدور المتزايد الذي يتبعه المنظمة في مجال معاونة الدول النامية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة الجاري إقامتها . والمنظمة يبيغى لها في هذا الصدد أن تقوم بدور فعال في تحديد فرض الاستثمار في الدول النامية وتشجيع التنمية من خلال ترتيبات مثل المشاريع المشتركة ، كلما كان ذلك ملائماً . ومن شأن ذلك أن يتيح المساعدة على استخدام الطاقات المعطلة للسفن في البلاد المقدمة ومساعدة الدول النامية في زيادة استغلال مواردها . كما يتعين على المنظمة أن تساعد الدول النامية في إعداد دراسات الجدوى ، ووضع الخطط والبرامج ، بحيث تستطيع تلك الدول الحصول على ما يلزمها من أموال من المؤسسات المالية الأقليمية والدولية . وأعرب المجلس عن تقديره لأن مستقبل الأجهزة الأقليمية المعنية بمصايد محل دراسة الآن ، ولا حظ أيضا الحاجة إلى مزيد من التعاون بين المنظمة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بشؤون البحار .

٦٣. أعرب المجلس عن تقديره لجهود لجنة مصايد الأسماك في تكييف وضعها ليتلاءم مع النظام القانوني المتغير للمحيطات ، ولقيتها بدرو أكثر فعالية في تحديد سياسة مصايد الأسماك على الصعيد العالمي . واتفق المجلس مع اللجنة في رفقتها بشأن تدعيم أنشطتها عن طريق التركيز على بعض مهام رئيسية كأن تتحلى مصايد الأسماك المكان اللائق بها في صياغة السياسات الغذائية ، وأن يستمر العمل من أجل تحقيق الأهداف العامة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وأن يكون هناك مزيد من التعاون مع جميع الأجهزة المعنية بادارة الموارد الحية في أطر البحار .

٦٤. وأيد المجلس تماماً طلب لجنة مصايد الأسماك بشأن اجتماعها مرة في كل عام ، في السينين المقبلة على الأقل ، نظراً لأهمية التغيرات الحالية في النظام القانوني للبحار .

(١) تقرير لجنة الزراعة (الدورة الرابعة ، روما ، أبريل ١٩٧٧)

٦٥. أخذ المجلس طلباً بتقرير الدورة الرابعة للجنة الزراعة (روما ، ٢٨-٣٠ أبريل ١٩٧٧) .

٦٦. استعرض المجلس المسائل الأربع التي وجهت لجنة الزراعة عاليته إليها وهي : الاتجاهات متوسطة الأداء بالنسبة للتنمية الغذائية والزراعية ، وجزء برنامج العمل والميزانية ، التقليل من خسائر الأغذية بعد الحصاد ، وجدول أعمال الدورة الخامسة للجنة .

٦٧. اتفق المجلس مع اللجنة على ما للبرنامجين الرئيسيين ، وهو زراعة الارتفاع في الدول النامية ، وزيادة الاحتياطيات الغذائية على المستوى العالمي حتى تصل إلى مستوى الأمان ، من أهمية قصوى .

٦٨. صادق المجلس على موافقة اللجنة بشأن الاستراتيجية والمسائل ذات الأولوية الرئيسية الواردة في وجزء برنامج العمل والميزانية وهي تقليل خسائر الأغذية بعد الحصاد ، وأمراض التربة وزراعة والأمراض المتسببة من القوارد ، والثقاوى والأسمدة ، والتنمية الريفية ، ونظم الإعلام عن البحوث الزراعية الجارية ، والسلع والأمن الغذائي . كما وافق على تأييد لجنة الزراعة لـ دجاج البراج في مصلحة الزراعة وللتعدديات الإضافية المقترحة للبرنامج .

- ٦٩— أخذ المجلس عما بوجهة نظر اللجنة في شأن النهوض بصغر المزارعين ووافق على أن تكون هذه المشكلة موضوعاً يعرض للمناقشة في المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية المزمع عقده في يوليه ١٩٧٩ وأوصى المجلس بأن يتبين أسلوب متكامل لتحليل وتقدير المشكلات، نظراً لتنوع الفروع العلمية التي يشملها البحث و
- ٧٠— أيد المجلس بالاجماع توصيات اللجنة بشأن التدريب، والتعليم والارشاد، ووافق على أن تعطى هذه الأنشطة أقصى درجات الأولوية في البرامج العقبلية، لما لها من دور بالغ الأهمية في عملية التنمية و واستعرض عديد من الأعضاء الانتباه إلى الدور الحاسم التي تقوم به المرأة في الانتاج الزراعي وأبرزوا الحاجة إلى تحسين امكانية استفادتها من الارشاد الريفي، وبرامج التدريب، والتكنولوجيا الملائمة ووافق المجلس على أن يولي دور المرأة ما يستحق من اهتمام، في المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية و
- ٧١— أخذ المجلس طما بالعمل الجاري للتحضير للمؤتمر العالمي، بما في ذلك الترتيبات الخاصة بالتعاون مع الأجهزة الأخرى بالأمم المتحدة التي أبدت اهتماماً بالمشاركة في العمل و
- ٧٢— رحب المديرون العام بالاقتراح الداعي إلى أن يقوم هو بتكوين لجنة استشارية على مستوى طل من الخبراء، بالتشاور مع حكومات الدول الأعضاء، لمعاونته وإبداء المشورة له فيما يخص الإعداد للمؤتمر العالمي، وأيد المجلس هذا الاقتراح و
- ٧٣— اتفق المجلس على الحاجة إلى النهوض بانطاجية ودخل صغار المزارعين وأيد الرأي القائل بتأهله الفرصة لهم للأفاده من الامكانيات الانتاجية الجديدة من خلال سياسات وبرامج أفضل عن ذي قبل في مجالات الائتمان الريفي، والتسويق، وتطوير التعاونيات، واستخدام التكنولوجيا وتطبيقيها لتنافس احتياجاتهم وأوضاعهم و
- ٧٤— أوصى المجلس بأن يحظى تحسين المراكز واستخدام أراضي الرعي لاستئصالها في المناطق التي ينخفض فيها سقوط الأمطار، بمزيد من الاهتمام ووافق المجلس على أن ذلك سوف يتطلب اجراء بحوث تطبيقية اضافية، وبالناتي النهوض بخدمات الارشاد الزراعي و
- ٧٥— والمجلس أذ يقر بأن مناقشة مستفيضة قد دارت حول الموضوع أثناء دورة لجنة الزراعة، يعرب عن تقديره للجنة، فيما ذهبت إليه من تأييد برنامج العمل المقترن في شأن تقليل الفوائد الغذائية ومساندتها القوية لتحقيق التكامل بين شاطئ تقليل فوائد ما بعد الحصاد والتنمية الزراعية وأنظمة انتاج المحاصيل و
- ٧٦— لا يلاحظ المجلس أن أغلبية أعضاء اللجنة تويد اقتراح إنشاء صندوق خاص للمنظمة لخفض خسائر الأغذية (١) و
- ٧٧— وافق المجلس على مشكلتين من مشاكل التنمية اللتين اختارتهما اللجنة واقترحت ادراجهما في جدول أعمال الدورة الخامسة، وهما: استخدام المياه في المزارع والمملكتة الزراعية وأثرها على العمالة وتوزيع الدخل و

(١) انظر الفقرة ٨٦ فيما بعد و

٧٨— اقترح المجلس المواقبيع التالية لادراجها في جدول أعمال الدورات المقبلة للجنة : ادارة المراقب وأراضي الرعي ، والانتاج في المناطق قليلة الأمطار ، والفوائد والخضروات ، والدخلات والخدمات الزراعية ، بما في ذلك الائتمان والتسويق والتعاونيات ، وكذلك المشكلة الناجمة عن تفتيت الحيازات الصغيرة .

اقتراحات لدعم أنشطة المنظمة الرامية الى خفض خسائر الحصاد وما بعد الحصاد (١)

٧٩— لاحظ المجلس أن اقتراح المدير العام بشأن وضع برنامج عمل لخفض خسائر الحصاد وما بعد الحصاد كان بمثابة استجابة لقرارات مؤتمر الأغذية العالمي ، والدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والدورة السابعة عشرة لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ، وطلب محمد من الدورة السبعين للمجلس :

٨٠— وافق المجلس بالاجماع على اقتراحات المدير العام بشأن برنامج العمل لخفض خسائر الأغذية الأساسية ، كما وردت بالوثيقتين CL 71/4 و CL 71/9 وكما أقرتها لجنة الزراعة . وأقر المجلس الخطوط التوجيهية لأنشطة الرامية الى خفض الخسائر والتي قد منها الدول الأعضاء ، والمنظمة والوكالات الأخرى ، والتي يمكن أساسها في وضع برامج متكاملة قوية على المستوى القطري لخفض الخسائر ، تدعيمها المعونة الخارجية كلما اقتضى الأمر .

٨١— رأى المجلس أيضاً اقتراحات المدير العام بشأن الأجهزة التي تتطلع ببرنامج العمل المذكور للمنظمة والتي تشمل وحدة مركبة صغيرة الحجم في مصلحة الزراعة تقوم على تنسيق جميع أنشطة المنظمة في هذا المجال ، وتجمیع النتائج التي تتمضى عنها أنشطة الدول الأعضاء والمغاربة بينها ، وضمان تعاون المنظمة مع أنشطة الوكالات الأخرى .

٨٢— ووافقت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس على ضرورة إنشاء صندوق خاص للمنظمة لخفض خسائر الأغذية ، لتمويل برنامج العمل المذكور ، كما وافقت على المعايير التي اقترحها المدير العام للموافقة على المشروعات التي يقدم تمويلها من ذلك الصندوق .

٨٣— وأعرب بعض أعضاء عن تحفظاتهم بشأن الحاجة إلى إنشاء أو تشغيل صندوق خاص لتحقيق الهدف المقصود ، واقتربوا حلولاً أخرى .

٨٤— وأكيد المجلس كذلك على الحاجة إلى إنشاء أو تشغيل صندوق خاص ما بعد الحصاد .

٨٥— ووافقت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس على اقتراح المدير العام بتحويل مبلغ في حدود ١٠ ملايين دولار من الحساب المغلق لفترة ١٩٦٢/١٩٦٣ كمساهمة أولية في الصندوق ، تتبع البدء دون ابطاء في تنفيذ برنامج العمل ، إلى حين وصول المساهمات الاختيارية التي يأمل المجلس في أنها آتية في القريب . وفي ضوء ما بدا من اختلاف في الآراء بشأن القرار المقترن ، وفي محاولة لضمان اتفاق الرأي ، قرر المجلس مع ذلك أن يوجه اتخاذ قراراتهائي بشأن القرار المطروح حتى دورته الثانية والسبعين . وعلى ذلك تقرر ادراج مشروع القرار في جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين .

CL 70/REP para. 20, CL 71/4 paras. 2.163-2.170 and 3.125-3.135, CL 71/4-Corr.1 (E only),
CL 71/9 paras. 104-124, CL 71/PV/4, CL 71/PV/5, CL 71/PV/17, COAG/77/6. (1)

٨٦— اقتراح بإنشاء جائزة باسم "أ.هـ. يوما"

أعد المجلس الى الأذهان أن المؤتمر كان في دورته الثامنة عشرة قد طلب الى المدير العام أن يقترح على المجلس تفاصيل نشاط دائم جديد تقديراً للخدمات التي أداها المدير العام السابق للمنظمة .^(٢)

٨٧— رحب المجلس باقتراحات المدير العام الواردة في الوثيقة CL 71/13 وأحيط علماً بأن تلك المقترنات قد تم استعراضها بشيء من التفصيل بمعرفة لجنة البرنامج^(٣) وكذلك لجنة المالية .^(٤)

٨٨— وبحث المجلس الاقتراح الخاص بتخصيص جائزة كل عامين لعقال يتناول مجالاً أو أكثر من المجالات التي تهم المنظمة ، يكون على مستوى رفيع ويساهم بحكم طبيعة الموضوع أو طريقة المعالجة في اثارة اهتمام الجمهور وتأييده للتدابير الكفيلة بالمساعدة على ايجاد الحلول لمشكلة الغذاء^(٥) في العالم . ويتم الاختيار النهائي للفائز بالجائزة بمعرفة المدير العام .

٨٩— وافق المجلس على أن تقدم الجوائز أثناء دورات المؤتمر وأوصى المدير العام بما يلى :

(أ) منح الجائزة وقيمتها ١٠٠٠٠ دولار ، لشخص واحد أو اقتسامها بين عدة فائزين .

(ب) يجوز أن تقسم الجائزة أو الجوائز ، بدلاً من دفع مبلغ اجمالي ، إلى مبلغ أقل يمنح نقداً بالإضافة إلى مبلغ لتخفيض مصاريف السفر وغيرها من الترتيبات لزيارة البلاد النامية واكتساب مزيد الخبرة بشأن المشكلة في الموقع .

(ج) لا يجب قصر الجائزة بالضرورة على الكلمة المكتوبة ، بل يجوز ، مع مراعاة الاعتبارات العملية ، توسيع نطاقها لتشمل ما يمكن اعداده بالاستعانة بسائل وسائل الاعلام بما في ذلك الاذاعة المرئية والاذاعية بوجه خاص .

(د) يمكن منح الجائزة للصحفيين أو غيرهم من يتناولون قضايا التنمية أو يتساءلون بأى صورة أخرى في خلق وعي أفضل بمشاكل الغذاء بين أفراد الجمهور .

برنامـج الأغذـية العـالـمـي : التـقـرـيرـ السـدـوىـ الثـانـىـ لـلـجـلـةـ سـيـاسـاتـ المـعـوـنةـ الـغـذـائـيـةـ وـبـرـامـجـهاـ المـقـدـمـ إـلـىـ المـجـلـسـ الـاقـتصـادـىـ

وـالـجـنـهـاـنـىـ وـمـجـلـسـ منـظـمـةـ الأـغـذـيـةـ وـالـزـرـاـةـ وـمـجـلـسـ الأـغـذـيـةـ الـعـالـمـيـ ،ـ وـالـعـادـدـ لـمـوـئـرـ التـعـهـدـاتـ الثـانـىـ (٥)

٩٠— تدارس المجلس التقرير السدوي الثاني للجلة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التالية لبرنامج الأغذية العالمي المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ، والذي يشمل الفترة من ٨ مايو ١٩٧٦ إلى ٢٧ مايو ١٩٧٧ .

CL 71/13, CL 71/PV/15, CL 71/PV/18. ^(١)

٢٥ / ١ قرار ٤ فقرة ٤ ره المؤتمـرـ الدـورـةـ الثـامـنةـ عـشـرـ. ^(٢)

CL 71/4 paras. 2.190 - 2.194. ^(٣)

CL 71/4 para. 3.139. ^(٤)

CL 71/18, CL 71/PV/15. ^(٥)

- ٩١ — وجه نائب المدير التنفيذي الأنطار ، وهو يقدم التقرير ، الا أن جملة التعهادات قد زادت منذ اعداد ذلك التقرير ، من ٥٢٦ مليون دولار الى ٥٧٩ مليون دولار ، لفترة العامين ١٩٧٨—١٩٧٧ . وأبلغ المجلس أن المدير التنفيذي كان قد اقترح هدفاً للتعهادات قدره ٩٥٠ مليوناً من الدولارات لفترة العامين ١٩٧٩—١٩٨٠ ، لتنمية برنامج الأغذية العالمي من مواجهة الافتاق المترتب على التعهادات التي سبق الدخول فيها بما في ذلك التعهادات التي تجاوزت قيمتها ٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦ ، وأن يكون لديه مستوى يبلغ ٣٠٠ مليون دولار للتعهادات الجديدة خلال ١٩٧٧—١٩٨٠ . ومع ذلك قررت اللجنة تأجيل اصدار توصيتها في هذا الشأن حتى دورتها الرابعة .
- ٩٢ — ووافق مجلس ، بشأن التعهادات المستهدفة للفترة ١٩٧٩—١٩٨٠ ، على نص مشروع القرار التالي ، على أساس أن تقوم لجنة المعونة الغذائية بتقديم توصية ثانية بشأن هدف التعهادات إلى دورة المجلس المقبلة .

مشروع قرار مقدم إلى الدورة الثانية والسبعين للمجلس

رقم التعهادات المستهدفة لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ١٩٧٩—١٩٨٠

ان المجلس ،

وقد تدارس التقرير السنوي الثاني للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجه ،

واذ يلاحظ تعليقات لجنة المعونة الغذائية بشأن المستهدف للمساهمات الطوعية في البرنامج للفترة

١٩٧٩—١٩٨٠ .

- واذ يذكر بالقرارين ٤٤٦٢ (٤٣) و ٢٦٨٢ (٢٥) الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، اللذين
- أقرأ بما اكتسبه برنامج الأغذية العالمي من خبرة في مجال المعونة الغذائية متعددة الأطراف .
- ١— يقدم لموتمر منظمة الأغذية والزراعة مشروع القرار المرفق لبحثه والمموافقة عليه .
 - ٢— ويهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبالأعضاء والأعضاء المنتسبين في منظمة الأغذية والزراعة أن يقوم بالإجراءات التحضيرية اللازمة لبيان التعهادات أثناً موتمر التعهادات الثامن لبرنامج الأغذية العالمي .

مشروع قرار مقدم الى المؤتمر

رقم التعهدات المستهدفة لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠

ان المؤتمر ،

اذا يستذكر أحكام القرار ٦٥/٤ الذي يقضى باستعراض وضع برنامج الأغذية العالمي قبل انعقاد مؤتمر التعهدات ،

واذا يذكر بأحكام ملحوظة الفقرة ٤ من قراره رقم ٧٥/١٩ والتي تقضى بدعة مؤتمر التعهدات للانعقاد في اوائل عام ١٩٧٨ على ابعد تقدير - وذلك بعد اجراء الاستعراض المشار اليه فيما تقدم - تدعى فيه الحكومات الى الاعلان عن تعهداتها بالنسبة لمساهماتها عن طموح ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بغية الوصول الى الهدف الذي توصى به حيئذ الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٠

واذا يلاحظ أن استعراض البرنامج قد تم بمعرفة كل من لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها لبرنامج الأغذية العالمي ، في دورتها الثالثة ، ومجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته الحادية والسبعين ٠

واذا تدارس القرار ٧٦/٠٠٠ لمجلس منظمة الأغذية والزراعة ، وكذلك توصيات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ،

واذا يقر بما للمعونة الغذائية متعددة الأطراف بالصورة التي قد منها برنامج الأغذية العالمي منذ انشائه من قيمة ، وبضرورة مواصلة البرنامج لعمله بوصفه شكلا من أشكال الاستثمار الرأسمالي وأسلوبا لمواجهة الاحتياجات الطارئة من الأغذية ،

١- يحدد مبلغ ٠٠٠٠٠ مليون دولار هدفا للمساهمات الطوعية لعام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، على أن لا تقل نسبة ما يقدم منها في شكل نقد أو خدمات أو بالشكلين معا اجمالا عن الثلث ، ويعرب عن أمله في تعزيز هذه الموارد بمساهمات اضافية كبيرة من مصادر أخرى ، مراعاة للحجم المتوقع للطلبات التي ترد بشأن المشروعات السليمة واعترافا بقدرة البرنامج على العمل على مستوى أعلى ،

٢- يبحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء والأعضاء المنتسبين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن يبذلوا قصارى جهدهم لضمان بلوغ الأرقام المستهدفة بالكامل ،

٣- يطلب من الأمين العام أن يدعو ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ، الى عقد مؤتمر التعهدات لهذا الغرض في المقر الرئيسي لل الأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٧٨ ٠

٤- ويقرر - مع مراعاة الاستعراض المشار اليه في القرار ٦٥/٤ - أن يعقد مؤتمر التعهدات التالي في اوائل عام ١٩٨٠ على ابعد تقدير ، حيث تدعى فيه الحكومات الى الاعلان عن تعهداتها بالنسبة لمساهماتها عن عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، بغية الوصول الى الهدف الذي توصى به حيئذ الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ٠

العلاقات مع الوكالات الأخرى والمشاورات معها في المسائل ذات الأهمية المشتركة

التطورات المتعلقة باللجنة الخاصة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة (١)

٩٣ - لاحظ المجلس أن اللجنة الخاصة لم تكن قد استكملت أعمالها في مايو ١٩٧٧ كما كان متوقعاً . كما لاحظ أن التقرير الجاري وضعه بمعرفة رئيس اللجنة المذكورة على أساس المشاورات غير الرسمية التي يجريها مع الوفود سوف يعرض على اللجنة الخاصة لدراسته في أوائل سبتمبر ، ثم يقدم للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة من خلال الدورة الثالثة والستين المتضمنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٩٤ - أعرب المجلس عن قلقه بالنسبة لعدم توافر معلومات محددة بشأن التوصيات التي تزعم اللجنة الخاصة تقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولا يلاحظ المجلس أنه لن تكون هناك في الواقع فرصة للأجهزة الرئيسية بالمنظمة لكتابه تدرس تلك التوصيات قبل عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . وناشد بأن تعطى الوكالات المتخصصة الفرصة للتعليق على أية توصيات تتطوّر على آثار هامة بالنسبة لها ، قبل اتخاذ قرار في الجمعية العامة .

٩٥ - رحب المجلس بالاجراء الذي اتخذه المدير العام ، استجابة لدعوة اللجنة الخاصة للروماء التنفيذيين ، بابداء آرائه للجنة الخاصة بشأن مجالات التنسيق بين الوكالات ، والخدمات المعاونة التي توفرها الأمانة ، والأنشطة العملية . وأيد المجلس أسلوب المدير العام لاسيما بشأن الأخذ بمبدأ "الوكالة الرئيسية" ، الذي يحول دون انتشار أجهزة جديدة . واتفق أغلبية كبيرة مع المدير العام في الرأي القائل بأن تجميع الأنشطة العملية والأموال ليس بالهدف المستحب اذ أنه قد يزيد من حساسية المنظمة ، فضلاً مما أظهره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من قدرة الصناديق الجديدة على اجتذاب موارد اضافية .

التطورات الجديدة في العلاقات مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومجلس الأغذية العالمي

والصدق وفق الدليل للتنمية الزراعية (٢)

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية

٩٦ - لاحظ المجلس أنه حدث تطورات جديدة منذ الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والمالية ، بشأن التقديرات الخاصة بتسلیم البرنامج المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية خلال السنة الحالية والتوقعات المقبلة بشأنه ، وبشأن العلاقات بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى .

٩٧ - تشير آخر التبيّنات إلى أن الاتجاه الهبوطي في معدل التسلیم للبرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الذي بدأ كنتيجة لأزمة السيولة التي اتتت ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية في أوائل عام ١٩٧٥ ، والذي استمر في ١٩٧٦ ، سوف يستمر أيضاً في ظم ١٩٧٧ . وإذا كان من المتوقع أن تحافظ الزراعة على نصيبها النسبي في "برنامج" الأمم المتحدة للتنمية ، فمن غير المحتمل أن يتجاوز التسلیم من المنظمة خلال

CL 66/REP para.129, CL 70/4 para. 1. 195, CL 71/4 paras. 2.119-2.121, CL 71/4-Corr.1 (E only), CL 71/4-Corr.2 (F only), CL 71/INF/14, CL 71/PV/13, CL 71/PV/14.

(١)

CL 71/4 paras.2.99-2.118 and 3.3.34-3.40, CL 71/INF/10, CL 71/INF/11, CL 71/PV/7, CL 71/PV/17.

(٢)

عام ١٩٧٢ مبلغ ٩٠ مليون دولار ، مقابل حوالي ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦ و ١٢٦ مليون دولار في عام ١٩٧٥ . وكان من الواضح بالنسبة للمستقبل ، أن العامل الجوهري يكمن في المستوى الفعلى لموارد برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

٩٨ - وفيما يخص العلاقات مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، لاحظ المجلس أن عدداً من المسائل كانت محل مناقشة في اجتماع المجلس الاستشاري المشترك بين الوكالات وهي الآن معروضة على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي سيبدأ اجتماعه في ١٣ يونيو ١٩٧٧ . وبين هذه المسائل تقرير المدير الإداري للبرنامج عن " دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية ونشاطه " الذي يتناول مجالات تهتم بها الوكالات المختصة اهتماماً بالغاً . ومن المسائل الهامة الأخرى موضوع امكانية إنشاء فريق عمل مشترك بين الوكالات في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وأسلوب رد الفضلات الإدارية للوكالات في المستقبل .

٩٩ - أيدى المجلس تأييداً تاماً ما جاء في بيان المدير العام بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية ونشاطه ، من أن الحكومات هي وحدة التي تستطيع أساساً أن تنسق بين جميع المساهمات في مجال المعونة الفنية . واتفق المجلس على أن علاقات العمل على المستوى القطري بين منظمة الأغذية والزراعة وبين برنامج الأمم المتحدة للتنمية بشأن البرمجة والتتنفيذ ، هي علاقات وثيقة جداً ، وأن الحكومات تجني كل الفائدة من هذه المشاركة .

١٠٠ - وأعرب بعض الأعضاء عن اغباطهم لأن جهود المدير العام في الحوار الدائر مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الذي أحياناً ما يتناول مسائل تثير الجدل ، تنصب على العمل للتوصيل إلى المشاركة المتبادلة وتحقيق التفاهم لصالح الدول النامية . وقال البعض الآخر أن الاتفاق العام في الرأي قد يتطلب إجراء بعض التعديلات فيه بعد تجربة سبع سنوات . وظهر تأييداً لاستمرار العمل بالاتفاق العام في الرأي . كما كان هناك تشديد على جوانب تلك الاتفاق المتعلقة بالاحترام المتبادل بين الشركاء في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للاستقلال الذاتي لكل منهم ، وللمساهمة المتخصصة التي يتستطيع كل منهم تقديمها لمجموعة المنظمات التابعة للأمم المتحدة .

١٠١ - كما ذكر أيضاً أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يبيّن أن يقتصر دوره كوكالة منفذة على الحد الأدنى ، وهو دور لا يتعين اللجوء إليه إلا في الحالات التي يكون واضحاً فيها عدم وجود وكالة أخرى لها القدرة اللازمة لأداءه .

١٠٢ - وفي معرض مناقشة المشكلات التي تواجه تمويل المعونة الفنية ، كان هناك اعتراض بأن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يجب أن يكون المصدر الرئيس للتتمويل في إطار منظومة الأمم المتحدة . ومع ذلك يجب أن يتتوفر قدر من المرونة بالنسبة لقنوات التمويل الأخرى . وفي هذا الصدد تم التزويد بدور برنامج التعاون الفني لمنظمة الأغذية والزراعة ، الذي يتمتع باعتراف واسع لدى داخل المجلس بوصفه ركيزاً أساسياً من عمل المنظمة . كما تم الاعتراف بما للبرنامج المذكور من طابع تكميل للانشطة التي يعولها برنامج الأمم المتحدة للتنمية والأنشطة الأخرى التي يضطلع بها ، وقد رتّبه على الاستجابة السريعة لاحتياجات الحكومات .

١٠٣ - وفيما يتعلق بوضع ترتيبات تضمن اسهام الوكالات على نحو المناسب في حل المنظومة على مستوى السياسات ، أيدت غالبية المدير العام فيما يساوره من شكوك بشأن فكرة تشكيل فرقة عمل دائمة بالمقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية . فهذه المسألة قد تحتاج إلى مزيد من الدراسة ، لدى انعقاد الدورة المقبلة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

١٠٤ - وفى شأن مسألة الدفقات الادارية للوكالات ، أعيد الى الأذهان أن الترتيب الحالى الذى تحصل بمقدمة الوكالات المنفذة على نسبة ١٤٪ من تسلیم المشروع ، كان قد تمت الموافقة عليه بعد فترة بحث طويلة وعلى أساس دراسات قياس التكاليف التي راعت بوجه خاص احتياجات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والتي اتفقت فيها المنظمة جهدا كبيرا للغاية وقتا طويلا . واستطرد المجلس معرضا عن قلقه العميق بالنسبة للنتائج المالية التي قد تترتب على خفض مستوى سداد التكاليف التي يتحملها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، بما في ذلك التأثير السُّبُّ الذي قد يحدث من جراء مثل هذا القرار بالنسبة للأنشطة التي يجري تنفيذها في إطار البرنامج العادى ومن مصادر التمويل الأخرى خارج الميزانية . واقترح بعض الأعضاء أن يطلب المجلس الى المدير العام تقديم تقرير الى مؤتمر المنظمة عن آثار مختلف الحلول البديلة لمشكلة التكاليف الادارية بالنسبة لادارة المنظمة وميزانيتها الادارية العامة . الا أن أغلبية المجلس قررت أن المنظمة ينبغي أن تطلب موافصلة العمل بالترتيب الحالى الذى يقضى بأن يتم احتساب السداد على أساس ١٤٪ من التسلیم . فثبتات العمل بهذه الصيغة أمر ضروري يتبع للوكالات تحفيظ موارد لها وتجلب تبديد أموالها وجهودها في عمليات مستويات السداد التي تستنزف الكثير من الوقت ، بدلا من استخدامها في خدمة الدول النامية . كما أن الحل الجارى العمل به يمتاز بأنه يعترف ، من الناحية المالية ، بعنصر المشاركة الذى هو أساس الشاطئ المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالات .

١٠٥ - وطلب المجلس أن تبلغ آراؤه بصدق هذه المسائل ، بالشكل المناسب ، الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في دورته القادمة .

مجلس الأغذية العالمي

١٠٦ - لاحظ المجلس أن نص "الترتيبات الإضافية" الخاصة بالعلاقات بين منظمة الأغذية والزراعة ومجلس الأغذية العالمي يجرى الان اعداده على مستوى الأمانة ، وأنه سيقدم الى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة البرنامج ولجنة المالية في الخريف ، وبعد ذلك الى المجلس والمؤتمر في نوفمبر القادم . وسوف يتطلب النص موافقة مجلس الأغذية العالمي عليه في عام ١٩٧٨ . والنـص ، كما أشارت الى ذلك لجنة البرنامج ، سوف يقـنـى القرارات التي سبق اتخاذها بشأن العلاقات بين منظمة الأغذية والزراعة ومجلس الأغذية العالمي . وفي هذا الاطار ، أكد المجلس من جديد ضرورة التكامل بين عمل المنظمة ومجلس الأغذية العالمي ، وشدد على أهمية التعاون على مستوى الأمانة بغية تجنب الازداج في الجهد .

١٠٧ - رأى المجلس أنه من غير الملائم أن يدخل في مناقشة موضوعية للتقرير الاجتماع التحضيري للدورة الثالثة لمجلس الأغذية العالمي ، الذى وزع على المجلس للعلم . ومع ذلك فقد لاحظ المجلس أن جميع مشروطات القرارات التي أحيلت الى الدورة الوزارية والتى قدت فى مانينا (٢٠ - ٢٤ يونيو ١٩٧٧) كانت متصلة اتصالا مباشرا بعمل المنظمة . ولا حظ بوجه خاص أن التوصيات المتعلقة بالتنفيذ يمكن أن يكون لها انعكاسات ذات شأن على برنامج عمل المنظمة .

الصندوق الدولى للتنمية الزراعية

١٠٨ - أعرب المجلس عن أمله في أن يبدأ الصندوق الدولى للتنمية الزراعية مباشرة عمله في المستقبل القريب ، مشددا على الحاجة الى التعاون الوثيق بين المنظمة والصندوق . وأحيط المجلس بما في هذا الصدد بالمناقشات التي جرت مع

الأمانة العامة المؤقتة للهيئة التحضيرية للصدق وفق ، وأنه سوف يتم اعداد نص مشروع لاتفاقية تنظيم العلاقة في وقت قريب . ومن المتوقع أن يقدم مشروع اتفاقية تنظيم العلاقة هذا الى الدورة الثانية والسبعين للمجلس لا قراره ، وذلك بعد عرضه على لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنتي البرنامج والمالية . وأيد المجلس كذلك اقتراح المدير العام بتوفير مبلغ أضافي قدره ٦٠٠٠٠ دولار أمريكي للأمانة المؤقتة للصدق وفق .

تقارير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة

- المنح في إطار منظومة الأمم المتحدة (١)

١٠٩ - أخذ المجلس ظما وأيد آراء لجنتي البرنامج والميزانية ، وكذلك آراء اللجنة الادارية للتسيير ، بشأن هذا التقرير . واتفق المجلس على أن التقرير يقدم موجزا مفيدا للمعلومات عن تخطيط برامج المنح وتنفيذها في منظومة الأمم المتحدة ، كما أخذ ظما بأن ما يعتبر قابلا للتنفيذ من التوصيات المقدمة يجري فعلا تنفيذه في الوقت الحاضر .

١١٠ - وأيد المجلس ، بخصوص التوصية المتعلقة بالتنسيق ، قرار الرؤساء التنفيذيين الذي وافق عليه لجنتي البرنامج والمالية ، موعداه أن التنسيق يمكن أن يتم بصورة فعالة عن طريق عقد اجتماعات خاصة بين الموظفين المسؤولين عن المنح وانشاء نقطة مركزية في المنظومة لتبادل المعلومات .

١١١ - اتفق المجلس مع لجنة المالية على أن هناك ثمة حاجة لأن يتضمن برنامج المنح أسلوبا للتنفيذ . كما اتفق مع لجنة البرنامج على أن أهم توصية في ذلك التقرير هي التوصية رقم ٤٨ ، التي اقترح فيها تغيير وجهة الأنشطة التدريبية لتنتمي على المستويين القطري والإقليمي . ولاحظ المجلس أن هذا التوجيه الجديد للأنشطة التدريبية يجري تنفيذه فعلا في المنظمة من خلال التركيز الجديد على التدريب على مستوى القاعدة وتدريب المدربين وتدريم المؤسسات الوطنية .

- البرمجة القطرية كوسيلة للتنسيق والتعاون على المستوى القطري (٢)

١١٢ - أيد المجلس بوجه عام آراء لجنتي البرنامج والمالية بشأن هذا التقرير ، ووافق على أنه قد ساهم في المناوشات الدائرة بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالات المشاركة والمنفذة . وأخذ ظما بأن كثيرا من المسائل التي نقاشها ، المفتشون سوف تعرض للبحث على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في دورة يونية ١٩٧٧ ، ثم تناقش بعد ذلك بين الوكالات ، وأن المجلس سوف تتتوفر له فرصة استعراض التقدم في هذا الشأن أثناء دورته الثانية والسبعين .

١١٣ - كما وافق المجلس أيضا على الموقف الذي اتخذه الرؤساء التنفيذيون من هذا التقرير ، كما ورد في الوثيقة CL 71/15 Sup.1 . وأقر بوجه خاص بأن التقرير لم يعط الاهتمام الكافى للدور الأول الذي تقوم به الحكومات المستنيرة في صياغة خططها الإنمائية وفي تنسيق المعونة الخارجية . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أُعطى التقرير دورا هاما للبرمجة القطرية لا يتناسب مع طبيعتها بالنظر إليها كأداة للتخطيط الإنمائى وليس كوسيلة لتوفير المعونة من منظومة الأمم المتحدة بأفضل الطرق فعالية .

(١) CL 71/4 paras. 2.144-2.149 and 3.98-3.102, CL 71/14, CL 71/14 Sup.1, CL 71/PV/14.

(٢) CL 71/4 paras. 2.150-2.157 and 3.108-3.115, CL 71/15, CL 71/15 Sup.1, CL 71/PV/14.

١٤— أيد المجلس في الوقت نفسه الاتجاه الرئيس للتقرير الذي يدعى إلى وجوب اشتراك الوكالات الفنية
اشتراكاً كاملاً في البرمجة القطرية والتنسيق بفعالية أكبر بين مختلف برامج المعونة على المستوى القطري . وبالإضافة إلى ذلك ، أقر بعض أعضاء المجلس بأن الاقتراحات والاستنتاجات الواردة بالتقرير لها من الأهمية ما يجعلها جديرة بالاهتمام .

— المعونة الفنية المقدمة لحركات التكامل في آسيا والمحيط الهادئ ^(١)

١٥— لاحظ المجلس أن التقرير يقدم معلومات مفيدة عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ ، وأنه يوفر مساعدة مفيدة في تركيز الانتباه على بعض من الإمكانيات المتاحة لوضع برنامج موسع للمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لحركات التكامل والتعاون في ذلك الإقليم . ومع ذلك ، فالمجلس يتفق مع رأي المدير العام بأن التقرير يفتقر بصفة عامة إلى الكفاية في عدة جوانب منه ، ولاسيما في شموله للمنظمات المعنية وعدم تمييزه بين حركات التكامل والترتيبيات التعاونية في إقليم غاية في التنوع كإقليم آسيا والمحيط الهادئ .

١٦— أعرب المجلس عن اتفاقه مع المدير العام في تعليقه بأن التقرير لم يقدر حق التقدير الجهود التي بذلتها المنظمة في الماضي والتي تواصلها حالياً لتعزيز تدابير التكامل والتعاون في الإقليم . وفيما يتعلق بالوصيات بمد مساعدة منظومة الأمم المتحدة لتدعم الأمانات بذلك الحركات ، والدخول في اتفاقيات تعاون رسمية معها وأعداد وتنفيذ المشروعات الإقليمية بالتعاون مع التجمعات المعنية ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، أيد المجلس وجهة نظر المدير العام بأن تتبع المنظمة أسلوباً يتسم بالتعاطف ويكون طابعه مع ذلك العملية والمرنة ، ويقر بما يستأهله الدور القيادي للمنظمة في ميدان الأغذية والزراعة ، من تقدير .

١٧— أيد المجلس الرأي القائل بأن الزراعة يتبعين أن تحتل المكان اللاقى بها في الترتيبات التي تتم بشأن التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليميين ودون الإقليمين . إلا أنه أقر بأن حركات التكامل في هذه المنطقة حداثة نسبياً ، وبلغ احطاواها الوقت اللازم لكن تنمو وتتطور . وعلى أية حال فإن البت في هذه المسائل من شأن الحكومات التي يعينها أمر هذه الترتيبات ، وهيها الاتصال بالمنظمة للحصول على المساعدة .

١٨— وبهذه الملحوظات أيد المجلس تعليقات المدير العام وكذلك الآراء التي أبدتها بشأن هذا التقرير لجذبه البرنامج والمالي .

— استمرار وحدة التفتيش المشتركة ^(٢)

١٩— عرض على المجلس النظام الأساسي الجديد لوحدة التفتيش المشتركة ، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والثلاثين . ولاحظ المجلس أن الجمعية العامة كانت قد دعت في قرارها المنظمات المشتركة لابلاغ الأمين العام بموافقتها على ذلك النظام الأساسي ، الذي من المقرر أن يبدأ سريانه اعتباراً من أول يناير ١٩٧٨ . وأخذ المجلس علماً ، وهو يفحص هذه المسألة ، بتقرير المدير العام عن الآثار التي تترتب بالنسبة

CL 71/4 paras. 2.158-2.161 and 3.103-3.107, CL 71/16, CL 71/PV/14.

(١)

CL 71/4 paras. 2.130-2.143 and 3.92-3.97, CL 71/5 paras. 46-55, CL 71/17, CL 71/17-Sup.1,
CL 71/17-Corr.1 (English), CL 71/PV/14.

(٢)

للمنظمة على قبول هذا النظام ، ووجهات نظر لجنة البرنامج والمالية وكذا لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بشأن الجواب الموضعية والمالية والدستورية التي ينطوي عليها ذلك الأمر ٠

١٦٠ - وافق المجلس على أن هناك حاجة مستمرة لوجود جهاز للتفتيش يتمتع بالاستقلال والكفاءة في منظومة الأمم المتحدة ٠ وبينما انضم المجلس إلى لجنة البرنامج فيما أعربت عنه من بعض مشاعر خيبة الأمل بشأن أداء وحدة التفتيش المشترك حتى الآن ، على الأقل فيما يتصل باسهامها في أعمال المنظمة ، أعرب المجلس عن اعتقاده بأن يمكّن القول أجمالاً أن الوحدة قد أدت خدمة مفيدة ٠ ووافق على أن تواصل منظمة الأغذية والزراعة ، بصفتها منظمة مشتركة ، التعاون مع هذه الوحدة ٠

١٦١ - وفي صدد النظام الأساسي ، أخذ المجلس علماً بوجهة نظر لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ^(١) ومفادها أن قبول النظام الأساسي يقتضي قراراً بذلك من المؤتمر في دورته التاسعة عشرة ٠

١٦٢ - وقد أولى المجلس اهتماماً كبيراً لمسألة ما إذا كان يمكن اعتبار وحدة التفتيش بمثابة "جهاز فرع" للهيئات التشريعية بالمنظمة ، كما هو مقترن في الفقرة ٢ من المادة الأولى من النظام الأساسي ٠ وبعد الاطلاع على رأي لجنة الشؤون الدستورية والقانونية حول الموضوع ^(٢)، اقترح المجلس أن يصاغ تحفظ المنظمة بشأن قبول هذه المادة بالذات ، في شكل مذكرة تفسيرية ٠ ولا حظ المجلس في هذا الصدد أنه إذا ما قبل المؤتمر النظام الأساسي بهذا المفهوم فإن ذلك لن يؤثر بأي حال على وظيفة وحدة التفتيش المشتركة أو على علاقاتها بالمنظمة ٠

١٦٣ - وافق المجلس على رأي لجنة البرنامج والمالية بشأن باقي أحكام النظام الأساسي ٠ واتفق على أن حكم المادة ١٦ بعدم مراجعة الأجهزة الرئاسية للتدارير التي يتخدّها الرؤساء التنفيذيون غير ملائم ، كما اتفق أيضاً على أن الفقرة ١ من المادة ٥ تضفي على التنسيق قدرًا من التركيز لا يمرّره ٠ ورأى المجلس أن يتبعين على المنظمة أن تسجل رأيها بشأن هذه المسائل دون أن يكون ذلك في تحفظات بشأن قبولها للنظام الأساسي ٠

١٦٤ - وأعرب المجلس عن اعتقاده بأن نوعية العمل الذي تؤديه وحدة التفتيش المشترك تتوقف بشكل مباشر على كفاءة مفتشيها ٠ وفي هذا الصدد ، لاحظ المجلس أن الإجراءات الجديدة لاختيار المفتشين المنصوص عليها في المادة ٣ من النظام الأساسي تبدو وكأنها تعطى اهتماماً منضيئلاً لآراء الرؤساء التنفيذيين ، ومع ذلك لاحظ المجلس بارتياح أن الأمين العام اقترح التشاور مع زملائه في اللجنة الإدارية للتنسيق بشأن المرشحين الذين يقدّمون إليه لاختيارهم ٠

١٦٥ - وبينما لاحظ المجلس الزيادة الملحوظة في ميزانية الوحدة وعدد موظفيها ، وما صحب ذلك من زيادة في مساهمة المنظمة ، فقد أعرب عن اعتقاده بصعوبة اجراء تحليل للتكليف والمزايا بشأن قيمة الخدمات التي تقدمها الوحدة ٠ إلا أن المجلس يدرك أهمية أن يظل عمل الوحدة قيد المراجعة ورحب بذلك باقتراح المدير العام بإجراء تقييم لخدمات الوحدة ، وعرضه على المجلس والمؤتمر في عام ١٩٧٩ ٠ وفيما يختص بالتكليف باعتبارها جزءاً من العملية ، وبالحاجة إلى أن تعطى الأجهزة الرئاسية اهتماماً كافياً لتقارير وحدة التفتيش المشترك ، أعرب المجلس عن أمله في أن تحد الوحدة في المستقبل من طول تقاريرها وأن تترك التوصيات في جميع الأحوال على المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات . كما شدد المجلس أيضاً على أهمية تجنب الوحدة لازدواجية العمل مع الوكالات الأخرى في مجال اختيار الموضوعات المراد دراستها ٠

CL 71/5 para.49.

(١)

CL 71/5 para.50-55.

(٢)

١٦٦ - وبهذه الملاحظات ، أعرب المجلس عن تأييده لاستمرار وجود وحدة التفتيش المشتركة وتعاون منظمة الأغذية والزراعة معها بصفتها منظمة مشتركة . وأوصى المؤتمراً أن يقبل النظام الأساس للوحدة على أساس المفهوم المشار إليه في الفقرة ١٢٢ أعلاه .

المسائل الأخرى المرتبطة على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ،

(١) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الادارية للتنسيق

١٦٧ - أخذ المجلس علماً بالوثيقة التي تتضمن الترتيبات التنظيمية الجديدة بشأن التغذية التي سوف تقرّحها اللجنة الادارية للتنسيق على الدورة الثالثة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد أبلغ بعض الأعضاء المجلس بأن حكوماتهم سوف توّعّد هذه الاقتراحات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد أيد المجلس أيضاً توصية لجنة البرنامج الداعية إلى تأجيل موعد الدورة الثانية للجنة سياسات الأغذية والتغذية ، التي كان مزمعاً قدّها في يونيو ١٩٧٧ ، إلى عام ١٩٧٨^(٢) ، نظراً للتطورات المشاهدة الآن في ميدان التغذية .

البرنامج والميزانية والشؤون المالية والادارية

(٣) موجز برنامج العمل والميزانية ١٩٧٩-١٩٧٨

مقدمة

١٦٨ - رحب المجلس بشيداً بإنجاز ووضوح هذه الوثيقة ، التي تشكل أساساً طيباً لمناقشات المجلس ، إلى حين وصول برنامج العمل والميزانية المفصل . وبعد هيكل البرنامج الذي سبق أن أقره المجلس في دورته السبعين ، تقدّما ملحوظاً بالنسبة لما سبّقه . ولاحظ المجلس كذلك أن برنامج العمل والميزانية الكامل سوف يتضمن تفاصيل إضافية ، لا سيما بشأن الوظائف ، والأموال الواردة من خارج الميزانية ، والبرنامج على الصعيد الإقليمي . وعلى ذلك وافق المجلس على أن يستمر العمل بالاجراء المتبّع بشأن تقديم موجز لبرنامج العمل والميزانية لدورته الصيفية في عام العقاد المؤتمراً . وأعرب المجلس عن تقديره للتحليل الكامل التفصيلي لموجز برنامج العمل والميزانية الذي أعدّه لجنتنا البرنامج والمالية .

الاستراتيجية العامة

١٦٩ - أعرب المجلس عن تأييده الكامل للخطوط الرئيسية لاقتراحات البرنامج . فهو برنامج يتنسم بالواقعية ، وبالتصمييم السليم والاتجاه إلى الإنجاز الفعلى . وهو يتبّع بوضوح لا القرارات التي اتّخذها المجلس في دورته التاسعة والستين عدم ما قام بتدارس ما قام به المديرين العام من "اطادة النظر" في برامج المنظمة وهيكلها وسياساتها ، فحسب ، وإنما أيضاً وجهات نظر الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر ، وتحصيات لجان المجلس الرئيسية والمؤتمرات الإقليمية .

(١) CL 71/INF/10, CL 71/PV/13, CL 71/PV/14.

(٢) انظر الفقرة ١٤٩ فيما بعد .

(٣) CL 70/REP paras. 91-101, CL 71/3, CL 71/4 paras. 1.1-1.3, 2.6-2.92 and 3.4-3.28, CL 71/4-Corr.1 (E only), CL 71/4-Corr.2 (F only), CL 71/PV/8, CL 71/PV/9, CL 71/PV/10, CL 71/PV/17.

١٣٠ أكّد المجلس الاتجاه الجديد للسياسة وأولويات البرنامج المشار إليها في موجز برنامج العمل والميزانية ، وبوجه خاص ببرنامج التعاون الفنى ، واللامركزية على المستوى القطرى ، ودعم البرنامج المتكامل للسلع في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وشروط التكامل ، والتعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، والأمن الغذائي ، والتركيز على برامج الاستثمار والعمل المباشر لزيادة الانتاج الغذائي، بوصفها أمورا تتفق وأهداف النظام الدولي الاقتصادي الجديد وقرارات الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة .

١٣١ وافق المجلس على أن هذه الجوابات من الاستراتيجية من شأنها أن تتيح للمنظمة القيام بدور أكثر ايجابية في التنمية الزراعية في العالم ، التي أصبحت أمرا حيويا أكثر من أي وقت مضى ، نظراً للخلافات في بلوغ معدل نمو سـوى بنسبة ٤٪ في الانتاج الغذائي على نحو ما تقره للعقد الثاني للتنمية للأمم المتحدة .

الـ التغييرات التنظيمية

١٣٢ اتفق المجلس مع المدير العام ولجنتي البرامج والمالية بشأن حصر التعديات التنظيمية في أضيق حدود ، وأيد الادماجات الصغيرة المقترحة للأسمدة ، والاستئجار عن بعد ، والتقييم والاستثمار .

الأولويات الرئيسية

(١) الممثلون القطريون

١٣٣ تعكس الاقتراحات الخاصة بالماكـتب الجديدة لممثـلين المنظمة قرارات المجلس في دروته التاسعة والستين بشأن اللامركزية . وقد سر المجلس لما لاحظه من التقدم الذي تم احرازه والاـهتمـام بالبالغ الذى أعرـيتـه مختلفـ حـكومـاتـ الدولـ الأـضـاءـ . وقد ورد أـنـاـءـ اـلـعـاـدـةـ الدـوـرـةـ ، ٤٧ طـبـاـ رـسـمـيـاـ بـالـاضـافـةـ إـلـىـ ١٢ـ اـسـتـعـالـاـمـ ، كـمـاـ تـمـ اـبـرـامـ ١٢ـ اـتـفـاقـيـةـ . وـهـمـ طـلـبـ قـدـ قـدـمـ بـشـأنـ مـعـلـومـاتـ اـضـافـيـةـ تـتـصـلـ بـتـموـيلـ المـشـرـوـعـ .

١٣٤ واستعلم بعض الأضاء عن معدل السير في تنفيذ المشروع ، وكان ماثلا في الأذان مشكلة العثور على الموظفين من ذوى الكفاءة المناسبة . ومع ذلك ، قد وافق المجلس بوجه ظـمـ على أن التقديرات وضعـتـ على أساس واقـعـ ، اـذـ أنـ الخـطـةـ تـتـضـمـنـ التـنـفـيـذـ عـلـىـ مـراـحلـ ، أـىـ ١٠ـ مـكـاتـبـ فـيـ ظـمـ ١٩٧٧ـ وـ ٣٧ـ مـكـتاـبـ خـلـالـ ١٩٧٩ـ١٩٧٨ـ . وـهـنـىـءـ فـسـوفـ تـنـظـلـ دـوـلـ عـدـيـدةـ دـوـنـ أـىـ تـمـثـيلـ لـلـمـنـظـمـةـ لـدـيـهـاـ ، اـذـ أـنـ دـعـمـ بـرـنـامـجـ اـلـأـمـ الـمـعـنـدـةـ لـلـتـنـمـيـةـ لـنـظـامـ "ـكـبـارـ الـمـسـتـشـارـينـ الـزـارـاهـيـنـ /ـ المـمـثـلـونـ الـقطـرـيـونـ"ـ لـنـ يـمـتـدـ إـلـيـهـاـ .

١٣٥ لاـ حـظـ المـلـجـسـ بـالتـقـدـيرـ أـنـ تـجـرـىـ الآـنـ مـشـاـوـرـاتـ كـاـمـلـةـ مـعـ بـرـنـامـجـ الـأـمـ الـمـعـنـدـةـ لـلـتـنـمـيـةـ بـشـأنـ التـرـتـيبـاتـ الـحـالـيـةـ لـنـظـامـ "ـكـبـارـ الـمـسـتـشـارـينـ الـزـارـاهـيـنـ /ـ المـمـثـلـونـ الـقطـرـيـونـ"ـ وـأـنـ التـعاـونـ الـوـثـيقـ مـعـ المـمـثـلـ الـعـقـيمـ لـبـرـنـامـجـ الـمـذـكـورـ سـوفـ يـسـتـمـرـ .

١٣٦ كانـ هـنـاكـ تـأـيـيدـ ظـمـ لـلـزـيـادـةـ الـمـتـوـاضـعـةـ الـمـقـتـرـحةـ لـلـمـاـكـاتـبـ الـاقـليمـيـةـ لـتـمـكـيـهـاـ منـ التـعاـونـ فـيـ توـفـيرـ الـمـاسـانـدةـ الـفـيـهـ لـمـمـثـلـ الـمـنـظـمـةـ . وـمـعـ ذـلـكـ فـقـدـ أـعـربـ عـدـدـ مـنـ الـأـضـاءـ عـنـ رـهـفـتـهـمـ لـمـزيدـ مـنـ الـإـيـضاـحـ بـشـأنـ طـبـيـعـةـ الـعـلـاقـاتـ بـيـنـ الـمـاـكـاتـبـ الـاقـليمـيـةـ وـمـمـثـلـ الـمـنـظـمـةـ وـالـمـقـرـ الرـئـيـسيـ ، قـبـلـ أـنـ يـوـافـقـواـ عـلـىـ الـزـيـادـةـ الـمـطلـوبـةـ لـلـمـاـكـاتـبـ الـاقـليمـيـةـ بـالـاضـافـةـ إـلـىـ الـزـيـادـةـ الـكـبـيرـةـ الـلـازـمـةـ لـمـمـثـلـ الـمـنـظـمـةـ .

١٢٧ - رحب المجلس بالزيادة المستهدفة في استخدام المؤسسات القومية والتعاون معها بشأن جميع البرامج بما يكفل دعم تلك المؤسسات، وشدد على أن تظل هذه المهمة ركناً أساسياً من أركان السياسة الشاملة للامركزية.

(ب) برنامـج التعاون الفـني (١)

١٢٨ - لاحظ المجلس أنه حتى آخر مايو ١٩٧٧، كان قد تم اعتماد ٨٨ مشروع بقيمة تبلغ ٩٦ مليون دولار، وتركزت نسبة ٥٦٪ من الأموال في أقل البلاد نمواً وأشدّها تأثراً، وتضمنت المشروعات المعتمدة جميع أوجه المساعدة الأربع التي أقرها المجلس وهي التدريب، والطوارئ، والاستثمار وغيرها من الأعمال العاجلة قصيرة الأمد، وكانت جوانب البرنامج التي حظيت بأكبر قدر من التركيز هي التقاوى، والأراضي والمياه، ووقاية النباتات، والصحة الحيوانية وتدريب العاملين في الارشاد، وشاركت سائر قطاعات المنظمة - من الوحدات الفنية والتشغيلية في المقر الرئيسى، إلى المكاتب الاقتصادية والقطبية والعاملين في الميدان - بدورها بنشاط في تلك المشروعات. وطلب المجلس تحديث المعلومات التي قدمت إليه بشأن تنفيذ برنامج التعاون الفني لتقديمها إلى المؤتمر، كما طلب بعض الأعضاء بمزيد من المعلومات عن برنامج التعاون الفني.

١٢٩ - استمع المجلس للبيانات التي أدلّى بها عديد من الأعضاء من أفادت بلادهم بالفعل من مشروعات برنامج التعاون الفني، مشيداً بهم بفعالية وسرعة الاستجابة المنظمة من خلال البرنامج، وبعدم ازدواجية تلك المعونة، بصورة يتضح منها بجلاءً أن برنامج التعاون الفني يقوم فعلاً بالمهمة الحيوية التي أنشئت من أجلها، وهي الاستجابة السريعة والفعالة من المنظمة لطلبات الدول بشأن المساعدة الفنية العاجلة المطلوبة على نطاق ضيق.

١٣٠ - أقر المجلس بأنه من السابق لأوانه، تقييم فعالية برنامج التعاون الفني إذ أن ما تم استكماله من المشاريع لآن يعد قليلاً، كما لاحظ مدير العام على اعداد تقييم يحدد مدى الأداء، ومدى اتباع المعايير والإجراءات والنتائج المقررة. فطلب إلى مدير العام تقديم تقريره عن هذا التقييم إلى المجلس في دورة خريف ١٩٧٨، واقتصر بعض الأعضاء، أن يقوم مدير العام بإبلاغ دورة المجلس الثانية والسبعين بخطته التفصيلية لا جراء هذا التقييم الذي يتبغض، في نظرهم، أن يتناول أيضاً العلاقة بين برنامج التعاون الفني والجهود الشاملة في مجال التنمية.

١٣١ - أيدت الغالبية العظمى للمجلس المقترنة بمخصصات برنامج التعاون الفني لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩، وأعرب كثير من الأعضاء عن أسفهم للزيادة الضئيلة بسبب المقررة في ميزانية برنامج التعاون الفني والتي سوف تبقى في نفس المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٧٧. وأعرب بعض الأعضاء عن تحفظهم، في هذا الشأن، وذلك لحين إجراء تقييم بشأن مواصلة برنامج التعاون الفني إلى ما بعد فترة العامين ١٩٧٩-١٩٧٨، وأوضحاوا أن مصدر قلقهم يمكنه بالدرجة الأولى في ازدياد عدد مصادر الأموال التي ترد للمساعدة الفنية، وهو أمر قد يكون من شأنه - في رأيهما - أن يؤدي إلى مشكلات في التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة.

(ج) الاستثمار

١٤٢ - أعرب بعض الأعضاء عن قلقهم بشأن الترتيبات المالية القائمة بين منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية، واقترحوا أن يتحمل الصندوق جميع التكاليف المتعلقة بالخدمات والتسهيلات التي توفرها المنظمة.

١٤٣— لاحظ المجلس أن المفاوضات ما زالت دائرة ووافق على أنه ليس بالامكان في هذه المرحلة التبؤ تماماً بما ستكون عليه الترتيبات الفعلية للتعاون مع الصندوق . ومع ذلك فالمجلس رأى أن الصندوق ينبغي أن يفيid لأقصى درجة ممكن خدمات المنظمة ، وأنه من الأهمية بمكان أن يعمل البرنامج العادى على دعم الصندوق الدولى للتنمية الزراعية وكذلك الصناديق الجديدة والناشرة ، وتعزيز التعاون مع مصارف التنمية الاقتصادية . وأشار عدد من الأعضاء على وجه الخصوص الى ضرورة التعاون الكامل مع مصرف التنمية الإفريقى .

١٤٤— رحب المجلس بالاتجاه الرامى إلى زيادة المساعدة المباشرة التي تقدم إلى مختلف الدول فى مجال الاستثمار، وذلك بالتعاون مع المؤسسات القومية .

١٤٥— أيد المجلس تمام التأييد الأولوية المقترن اطلاوها للاستثمار ، وما سوف يترتب عليها من ترشيد فى هيكل مركز الاستثمارات .

أولويات أخرى

١٤٦— كان هناك تأييد ظم للأولويات الرئيسية الأخرى فى موجز برنامج العمل والميزانية ، أى ما يتصل منها بخفض خسائر ما بعد الحصاد ، ومكافحة أمراض التربة وزوما ، والتقاوی ، والأسمدة ، ومصايد الأسماك ، والغابات ، والتنمية الريفية ، والتغذية ، والسلع والأمن الغذائي .

١٤٧— أعرب المجلس عن تقديره للتحول الكبير في وجهة العمل في العديد من هذه المجالات ، كالتنمية والسلع وبعض الأنشطة الانمائية الريفية ، لي סיير على هدى الاستراتيجية الشاملة دون ما زيادة في الموارد ، ولأنه في المجالات التي لم تتحقق فيها إلا زيادة متواضعة ، قد مت اقتراحات بشأن إعادة توجيه استخدام الموارد الحالية اتجاهها جديدا بدرجة كبيرة .

١٤٨— شدد المجلس ، في إطار برنامج التنمية الريفية ، على أولوية العمل لزيادة مشاركة السكان الريفيين ، خصوصاً المرأة وبنات السكان الأقل حظا في النشاط الاقتصادي . كما أبرز المجلس الحاجة إلى التعليم ، والتدريب ، وخدمات الارشاد لسكان الريف . وفي هذا الإطار أيد المجلس الاهتمام المتزايد بالتدريب في جميع البرامج . كما أبرز المجلس الحاجة إلى نقل التكنولوجيا المناسبة من البلاد المتقدمة إلى البلاد الأقل تقدماً ، وكذلك بين البلدان النامية نفسها . كما رحب بالاهتمام بصغر الزراعة والسياسات المتعلقة بشؤونهم في مجالات مثل الاتصال . وأعرب المجلس عن أمله في أن يحظى هذا البرنامج بمزيد من الحيوية والإهتمام ، ورأى كذلك أن تطوير التعاونيات وسيلة فاعلة للنهوض بالانتاجية الزراعية وأداة فعالة تعين ، في بعض المجالات ، على تهيئة الأسعار في مستويات مجرية للمت伤فين ومعقولة بالنسبة للمستهلكين .

١٤٩— وأكد المجلس من جديد أن الهدف الأول من برنامج التغذية هو مساعدة الدول النامية كتحسين التغذية للقرواء من سكان الريف والحضر بها . وأيد اقتراح اللجنة الإدارية للتنسيق باشارة لجنة فرعية للتغذية وتكوين جماعة استشارية للتغذية تحل محل الجماعة الاستشارية للبروتين بمنظمة الأمم المتحدة . كما أقر المجلس بضرورة تأجيل الدورة الثانية للجنة سياسات الأغذية والتغذية وطالب بأن تعقد هذه الدورة في أقرب فرصة ممكنة في ظام ١٩٧٨م (١٠)

وشدد المجلس أيضاً على أن تتحل المنظمة مكان القيادة في إطار منظومة الأمم المتحدة للعمل في ميدان التغذية وطلب إلى المدير العام أن يبلغ ذلك إلى مجلس الأغذية العالمي . كما أعرب عن الأمل في أن يؤدي الفاء الوظيفة الثانية الخاصة بالتنفيذ في المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى هبوط في مستوى الجهد الذي تبذل لتحسين التغذية في تلك المنطقة .

١٥٠ وأيضاً المجلس إلى الموافقة على تحويل التركيز في برامج مصايد الأسماك من تجميع البيانات وعمليات التخطيط ، إلى المساعدة المباشرة في استغلال الثروة السمكية واستخداماتها ، وتنمية المكانات المتأخرة لأقصى درجة خصوصاً بالنسبة لمصايد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية .

١٥١ كما وافق المجلس على أن يوجه الاهتمام في برنامج الغابات ، إلى التكامل بين مشاريع الغابات والتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية ، والعمليات الحرجية صغيرة النطاق ، وتشييف الاستثمار ، وتحسين التكنولوجيا ، والنهوض بالتجارة في منتجات الغابات الاستوائية ، مع عدم إغفال استخدام التكنولوجيا المناسبة للغابات الاستوائية ، والمعاملة الريفية ، والزراعة المختلفة بالغابات لاتاحة الاتصال للغذاء والمحاصيل الحرجية المستدامة ، والتقليل من تدهور الأراضي عن طريق تناوب الزراعة .

١٥٢ أعرب بعض الأعضاء عن رأيهم بأن من الأفضل تمويل برامج المعايير الغذائية عن طريق المساهمات الطوعية .

١٥٣ وأفاد المجلس على أن يوجه برنامج الموارد الطبيعية بقدر المستطاع إلى اتاحة فوائد مباشرة للبلاد المعنية وطن أن تعطى الأولوية لتحسين مشروعات الري . كما أكد أيضاً على ضرورة توفير الأسمدة بطريقة منتظمة وأسعار معقولة .

١٥٤ وبشأن برنامج المحاصيل ، أعرب المجلس عن تأييده لأولوية تخفيض خسائر ما بعد الحصاد ، ووافق على ضرورة ايجاد وحدة تنسيق لهذا الغرض . كما حث كذلك على ايلام الاهتمام الكاف بتنمية الصناعات الزراعية والمكنته .

١٥٥ رأى المجلس أن الأولويات في برنامج الانتاج الحيواني تتوجه الوجهة السليمة بتركيزها على التنمية المتكاملة للمراعي الاستوائية ، وكفاحية أمراض التربة وزوما ، ومن المأمول أن توفر أموال كافية من خارج الميزانية لهذا الغرض ، وطن مشروعات تنمية الانتاج اللحوم والألبان التي يرجى منها أن تكون وسيلة مفيدة في تحقيق التعاون بين مختلف البلدان .

١٥٦ كان هناك تشديد على أن يركز برنامج دعم البحوث على استخدام المؤسسات القوية في البلاد النامية ، وتعزيز التعاون بين تلك المؤسسات وايجاد روابط فعالة بين البحوث والإرشاد . واحتفظ بعض الأعضاء بأرائهم بشأن نظام الإعلام عن البحوث الزراعية الجارية والنظام الدولي للإعلام عن العلوم والتكنولوجيا الزراعية ، لحين دراسة تقرير التقى الذي يوم الانتهاء منه . ووضعه في متناول الأعضاء قبل اعقاد المؤتمر بوقت كاف . وينبغي أن يولي التقرير اهتماماً خاصاً بمدى استفادة الموظفين والمؤسسات المعنية بالتنمية من المعلومات المقدمة ويطبق استخدامهم لها .

١٥٧ وفي صدد برنامج سياسة الأغذية والزراعة أقر المجلس بضرورة مساعدة مختلف الدول في التخطيط وتطوير السياسات في القطاع الزراعي ، واحتراك المنظمة في في الإعداد للعقد الثالث للتنمية للأمم المتحدة من خلال دراسة " الزراعة سنة ٢٠٠٠ " . وكان هناك أعراب عن القلق بقصد الإعداد لتلك الدراسة وبضرورة متابعتها ومراقبتها من حيث الحجم والتكلفة ، كما أشير إلى الحاجة إلى مزيد من الجهد للتقليل من الدراسات النظرية .

- ١٥٨— كان هناك تأييد كامل للأسلوب العام الذي اتبّعه المدير العام في التوصل إلى برنامج معقول ومتوازن في مجموعه ، إذ أخذ في الإهبار أن الجانب الأكبر من الزيادة الإجمالية بمقاييس العكاس للتضخم ، يقابلها لدرجة كبيرة في الجانب الآخر الأسعار المواتية للصرف . كما لاحظ المجلس أيضاً في هذا الصدد أن تحديد سعر صرف طن أساس ٩٠ ليرة للدولار ، وان كان كافياً لأغراض موجز برنامج العمل والميزانية ، إلا أنه سيكون موضع مراجعة خلال الموتمر الذي سيتخذ قراراً بهمايا بشأن سعر الصرف المناسب لفترة ١٩٢٩—١٩٢٨ . ورأى عدد من الأعضاء أن الزيادة في البرنامج كان يجب أن تكون أكبر مما هي عليه ، حتى تستطيع الوفاء باحتياجات الدول النامية بدرجة كافية . وأشار بعضهم إلى أنه في الوقت الذي تسعى فيه بلادهم إلى التكشف المالي الداخلي ، يجدر أيضاً الحد من معدل النمو في ميزانيات الهيئات الدولية ، وأعربوا لذلك عن رغبتهم في أن يعاد النظر في برنامج العمل والميزانية من هذا المنطلق . كما أعرب البعض الآخر عن رغبتهم في دراسة برنامج العمل والميزانية برمته قبل الادلاء برأيهما بشأن مستوى الميزانية .
- ١٥٩— ومع ذلك فقد كان هناك تأييد واسع للمستوى المقترن وقدره ٤٦٠ مليون دولار (على أساس سعر ٩٠ ليرة للدولار الأمريكي) وما يقرب من الاجماع على تأييد موجز برنامج العمل والميزانية كأساس لإعداد برنامج العمل والميزانية النهائي ، في ضوء الآراء التي أعرب عنها المجلس .

هيكل "استعراض البرامج الميدانية" ومضمونه (ويشمل جزءاً عن التعاون الفني بين البلاد النامية) (١)

- ١٦٠— اتفق المجلس مع لجنة البرنامج على أن موجز "استعراض البرامج الميدانية" لفترة ١٩٧٦—١٩٧٧ يكفل توازن مقبولاً بين العرض السريع لمختلف جوانب الأنشطة الميدانية التي تتضطلع بها المنظمة في فترة الخامسة عشرة ، والدراسته الفاخصة لجوانب مختلفة تعنى بمناقشة تعريف طن الموتمر لمناقشتها مناقشة موضوعية أشمل . كما لاحظ المجلس بارتياح أن "الاستعراض" يحاول أن يضع تحت ميزان الفحص العلاقة بين أوجه نشاط البرنامج العادي وأوجه الشفاط المولدة من خارج الميزانية فيما يتصل بالتدريب وتشجيع الاستثمار وبرنامج التعاون الفني .
- ١٦١— تركزت المناقشة بشأن التعاون الفني بين البلاد النامية على النصوص الموضوعية في مشروع القرار الذي اقترحته الأرجنتين وأوضحت إليها في تقديمها جميع دول أمريكا اللاتينية الممثلة في المجلس . وقد أيد المجلس القرار بالمجتمع . وبينما أعرب المجلس عن ترحيبه بالمبادرة التي اتخذتها حكومة الأرجنتين في استضافة الموتمر المقترن للأمم المتحدة للتعاون الفني بين البلاد النامية في ١٩٧٨ ، فإنه لاحظ آسفاً أن الترتيبات الحالية بشأن تنظيم الموتمر ، قد تحدد من اشتراك المنظمة والوكالات المتخصصة الأخرى اشتراكاً موضوعياً أشمل في إعداد الوثائق الرئيسية للموتمر . وازد يرى المجلس أن الأولوية القصوى يجب أن تكون من نصيب الزراعة والغابات وتصايد الأسماك في موتمر بيونيس آيرس ، فأنـ ناشد المدير العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لمحاولة إعادة الأمور إلى نصابها . طلب المجلس إلى المدير العام على وجه التحديد أن يستعرض انتهاء الدورة الثانية للجنة التحضيرية لموتمر الأمم المتحدة للتعاون الفني بين البلاد

النامية المزمع عقدها في نيويورك في ١٢ سبتمبر إلى ملتقى الفقرة الثانية من القرار ١٧٢١ . ووافق المجلس أيضاً على عرض الأمر على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومدير ذلك البرنامج بصفته الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المذكور .

١٦٢ - لاحظ المجلس بارتياح الالتزام القاطع الذي أخذه المدير العام على نفسه ، بالعمل على تعزيز التعاون الفني بين البلدان النامية . ورحب المجلس بما أكده المدير العام من أن استعراض البرامج الميدانية سوف يتناول في بند مفصل أيضاً التدابير والسياسات والبرامج المحددة التي سوف تتبعها المنظمة كنوع من خلط التعاون الفني بين البلدان النامية في مجالات الزراعة والغابات وصناعات الأسماك . ووافق المجلس على تخصيص بند محدد في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة لمؤتمر لمناقشة موضوع التعاون الفني بين البلدان النامية في مجال الزراعة والأغذية (١) .

١٦٣ - وازع التوسيع في مفهوم التقديم ، الذي سوف يشمل من الآن البرامج العادي والأنشطة الميدانية ، اقترح بعض الأعضاء أن يرفع المدير العام من الموارد المخصصة للتقديم وذلك بتحويل بعض الاعتمادات لهذا الغرض ، خصوصاً لاتاحة استخدام المستشارين الخارجيين على نطاق أوسع . وهذا يكفل أن يكون استعراض البرامج الميدانية والاستعراض المزمع إجراؤه لأنشطة البرامج العادي على المستوى المنشود من الشمول والفعالية .

١٦٤ - وأقر المجلس القرار التالي :

قرار ١٧٢١

التعاون الفني بين البلدان النامية

ان المجلس

إذ يلاحظ التعليلات والاقتراحات الهامة التي طرحت أثناء المناقشة ،

وإذ يدرك أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون الفني بين البلدان النامية المقرر عقده في الأرجنتين في مطلع عام ١٩٧٨ ،

وإذ لا يغيب عن ذهنه القرارات ٤٩٧٤ (د - ٢٧) بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٧٦ و٢٢٥١ (د - ٣٩) بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٧٤ ، و٣٤٦١ (د - ٣٠) بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٧٥ ، والقرار ١٧٩/٢١ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، التي طالبت ، من بين ما طالبت به ، بالتنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة في شأن التعاون الفني بين البلدان النامية ،

١ - يعرب عن امتنانه لحكومة الأرجنتين لما عرضته من استشارة المؤتمر القائم للأمم المتحدة للتعاون الفني بين البلدان النامية ،

(١) انظر الفقرة ١٩٩ فيما يلي .

- ٥- يطلب من المدير العام ضمان المشاركة مشاركة نشطة ذات شأن في الاعداد للموتمر حتى يتضمن اياله الجوانب المتعلقة بالزراعة والأغذية الاهتمام الواجب ،

٣- يطلب من المدير العام أن يستعرض انتباه الدورة الثانية للجنة التحضيرية لموتمر الأم المتحدة للتعاون الفنى بين البلاد النامية ، الى الفقرة ٢ من هذا القرار ،

٤- كما يطلب من المدير العام أيضاً أن يقدم للموتمر في دورته التاسعة عشرة من خلال المجلس في دورته الثانية والسبعين ، تقريراً بشأن مشاركة المنظمة في المؤتمر المذكور ، وبرنامجه عمل منظمة الأغذية والزراعة فى مجال التعاون الفنى بين البلاد النامية ، بما فى ذلك التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لا دخال التعديلات المناسبة فى سياسات المنظمة واجراءاتها وبرامجه بما يكفل دفع التعاون الفنى بين البلاد النامية قدماً فى جميع جوانبه ،

٥- يدعى الموتمر أن يولى أولوية الا عتبار لتقرير المدير العام المشار اليه فى الفقرة ٤ بحالاته وأن يدرج ، لهذا الغرض ، ببدا عهوانه "التعاون الفنى بين البلاد النامية فى مجال الزراعة والأغذية " ضمن جدول أعماله الموقت .

مسائل أخرى متصلة بالبرماج والميزانية والشؤون المالية والإدارية : أعمال الدورة الثانية والثلاثين

للمجلة البرنامـج ، والدورة التاسعة والثلاثين للجنة المالية

- ١٦٥— أخذ المجلس علما بتحويل مبلغ ٤٨٠ ٢٢١ دولار في الميزانية من مكتب المدير العام المساعد لمصلحة الزراعة ، إلى قسم تنمية الأراضي والمياه بالمصلحة المذكورة . ووفقاً لهذا التعديل ، انتقلت أنشطة برنامج الأسمدة والمشروع الدولي لتوريد الأسمدة وتركزت الآن في وحدة واحدة ، وذلك طبقاً للتوصيات لجنة الأسمدة التي أقرها المجلس بعد ذلك خلال دورته السبعين .

١٦٦— أخذ المجلس علما بالتحويلين الماليين اللذين أجريا من حساب المصروفات الطارئة لغرض تخطيطية مساهمة المنظمة خلال ١٩٢٦ في أعمال مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، والمعونة المقررة في ١٩٢٦ للهيئة التحضيرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

التقرير السنوي عن معدل أداء الميزانية ، ١٩٧٦

- ١٦٧— أخذ المجلس علما بالتقدير السنوي العاشر عن الأداء بالميزانية الذي قدمه المدير العام إلى الدول الأعضاء، والمرفق بتقرير الدورة التاسعة والثلاثين للجنة المالية . لاحظ أن ما يقرب من ٤٠ % من الميزانية العامة لفترة

CL 71/4, CL 71/4-Corr.1 (E only), CL 71/4-Corr.2 (F only), CL/PV/10.

CL 71/4, CL 71/PV/10.

(1)

(F)

العامين قد تم صرفه أو الالتزام بصرفه في عام ١٩٧٦ ، إذ لم يكن بالمستطاع مباشرة تنفيذ برنامج التعاون الفـ____ـي
وإنشاء المكاتب القطرية للمنظمة إلا في أواخر عام ١٩٧٦ .

١٦٨ - لاحظ المجلس ١ وفورات العملة وصلت في عام ١٩٧٦ إلى مبلغ ٥٩ مليون دولار وتم تحويلها إلى الحساب المعلن طبقاً لقرار المؤتمرات رقم ٣٥ / ٢٥.

المركز المالي للمؤتمرات

(١) حالة الاشتراكات والا شتراكات المتأخرة

١٦٩- لاحظ المجلس أن حالة الاشتراكات في ١٠ يولية ١٩٧٧ كانت كالتاليات :

الرصيد المتبقى في ١٠ يوليه ١٩٧٧	المتحصل	جملة الاشتراكات المستحقة في أول يناير ١٩٧٧	الاشتراكات الجارية لعام ١٩٧٧
٣٩٩٦٣٣٧	٤٢١٨٧٩٠٦	٨٢٠٩٤٢٨٣	٦٢٤٣٩٤٣
٦٩٤٦٣٤	٥٠٤٩٣٠٩	٨٨٣٣٨٢٢٦	٨٨٤٩٧٦٤٢
(٤٠٦٠١١)	٤٢٧٣٧٢١٥	١٠٩٤١٦	٤٠٧٦٠٤٣٧
١٠٩٤١٦	—		

١٧٠ لا حظ المجلس بارتياح أن نسبة تحصيل الاشتراكات عن العام الجارى وصلت فى ١٠ يونيو ١٩٧٧ السـ
٤١٥١٪ مقابل نسبة ٣٠٦٤٪ فى ١٩٧٦ و ٣٦٪ فى ١٩٧٥ .

١٧١— أعاد المجلس الى الأذهان ، الداء الذي وجده خلال دوريه السبعين (٢٩ نوفمبر - ٩ ديسمبر ١٩٢٦) الىسائر الدول الأعضاء أن تعدل ، كلما اقتضى الأمر ، من أسلوب تسديد اشتراكاتها ، بحيث تتمكن المنظمة من تلقي الاشتراكات في تاريخ استحقاقها ، وأعرب عن أمله في أن يبادر الأعضاء المستحقة لدفعهم بحال معلقة ، بسداد التزاماتهم في أقرب وقت مستطاع .

١٧٢— لاحظ المجلس بعين القلق أن المبالغ المستحقة لدى جمهورية الدومينيكان ، وهايتي ، وبارجواي ، طبقاً لقرارات المؤتمرات رقم ٧٥/٣٩ و ٢١/٤٥ و ٢١/٤٦ على التوالي ، قد مضى على ميعاد استحقاقها وقت طوبل . وكان المؤتمر قد وافق في تلك القرارات على اقتراح كل من هولندا والأعضاء بأن يسدد متأخراته من الاشتراكات على فترة عشر سنوات مسج استمراره في دفع الاشتراكات الجارية خلال السنة المقررة لها .

CL 71/4 paras.3.47-3.63, CL 71/4-Corr.3, CL 71/LIM/1, CL 71/PV/10. (1)

٢) أنظر الملحق هـ .

- ١٧٣— ناشد المجلس الدول الأعضاء هذه أن تسد المبالغ الذي مضى على ميعادها وقت طويل (٤٤ ١١٦) و ٢٤ ٢٩٢ و ٣٨ ٨٨١ دولاراً على التوالي) في أقرب فرصة ممكنة قبل انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر .
- ١٧٤— لاحظ المجلس بالإضافة إلى ذلك أنه بما أن المتأخرات على امبراطورية أفريقيا الوسطى ، والكونغو ، وكامبوديا الديمقراطية ، ولاوس ، ومورينجينا ، تجاوز الاشتراكات المستحقة عليهم عن السنين التقويميتين السابقتين ، فإن تلك الدول معرضة لأن تفقد حقها في التصويت في الدورة القادمة للمؤتمر طبقاً للمادة ٣-٤ من الدستور .
- ١٧٥— وناشد المجلس تلك الدول الأعضاء أن تسوى وضعها قبل الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر حتى لا تثار مسألة حقها في التصويت .
- ١٧٦— وفيما يختص بلاوس ، أهاب المجلس بحكومتها أن تستجيب لنداء المدير العام ، الذي وجهه وفقاً لطلب الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر ، بتقديم اقتراح لسداد التزاماتها المالية المعلقة عن فترة تمت بضع سنين .
- ١٧٧— لاحظ المجلس أن السيولة النقدية بالمنظمة مرضية وأن الإيرادات المتحصلة قد فاقت المصروفات لأول مرة منذ أبريل ١٩٧٦ ، وذلك بفضل التحسن الذي حدث في تحصيل الاشتراكات .
- ١٧٨— لاحظ المجلس أيضاً أن الإيرادات المتتنوعة المتحصلة ، والمتوقع تحصيلها وترامكها حتى الفترة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٧٧ وبالنحو قدرها ٤٦٨ ٣٤٨ دولاراً^(١) ، قد تجاوزت المبلغ المقدر في الميزانية الخاصة بفترة العامين وقيمه ٣٨٢٠ ٠٠٠ دولار . وأحيط المجلس علماً بأن العامل الأساسي الذي ساعد على زيادة الإيرادات المتتنوعة هو زيادة إيرادات الفوائد نتيجة للتحسين الذي حدث في تحصيل الاشتراكات والذي أتاح للمنظمة الاحتفاظ ببالغ أكبر كودائع .
- ١٧٩— لاحظ المجلس أن المبالغ التي سددتها برامج الأمم المتحدة للتنمية عن الفترة الممتدة من يناير إلى مارس ١٩٧٧ كان أقل من الناقلات التي تحملتها المنظمة كوكالة منفذة ، وأحيط علماً بأن التجربة السابقة في هذا المضمار تشير إلى أن معدل إيرادات التنفيذ عن السنة بكميتها هو في العادة أعلى من معدل التحصيل خلال الربع الأول من العام .

(ب) طلبات العضوية

- ١٨٠— أحيط المجلس علماً بأن الجولا ، وجزر القمر ، وكوريا (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) وموزمبيق ، وساوتوم وبرنسين ، وسيشيل قد طلبت الدخول في عضوية المنظمة . لاحظ أن معدل الاشتراك (أو المعدل النظري) الذي حددته الأمم المتحدة لعام ١٩٧٧ لتلك الدول ، باستثناء كوريا (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) هو ٢٠٪؎ أي الحد الأدنى ، وأن هذا المعدل الأدنى هو المطبق في المنظمة في عام ١٩٧٧ . كما لاحظ المجلس أن الاشتراكات المستحقة عن الربع الأخير لعام ١٩٧٧ بالنسبة لكل من تلك الدول الخمس هو ٤٠٨٠ دولار ، طبقاً للإجراءات والمبالغ المعمول بها في هذا الصدد . كما أن المبلغ المستحق لدى كل منها لصدق ورئاس المال العام هو ١٣٠٠ دولار .

(١) وصل هذا الرقم في ٣١ مايو ١٩٧٧ إلى مبلغ ٩١٣ ٤٠٠ دولار .

١٨١ — وفيما يختص بكوريا (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) ، لاحظ المجلس أنه قد تقرر بالنسبة لها اشتراك معدله ٥٠٪ في أنشطة الأمم المتحدة التي ساهمت فيها وهذا يوازي معدل اشتراك في المنظمة قدره ٦٠٪ وطن أساس الاجراءات والمبادئ المعمول بها ، تحدد اشتراك كوريا عن الرابع الأخير لعام ١٩٧٧ بمبلغ ١٢٤٠ دولارا والمقدم الواجب دفعه في صندوق رأس المال العامل بمبلغ ٣٩٠٠ دولار .

— جدول الاشتراكات للفترة ١٩٧٨—١٩٧٩ (١) —

١٨٢ — ذكر المجلس بأن المؤتمر كان قد أصدر في دورته الثامنة في نوفمبر ١٩٥٥ ، القرار ٥٥/٤٢ الذي يقضى بأن يكون جدول الاشتراكات بالمنظمة في المستقبل مستمدًا بصورة مباشرة من جدول اشتراكات الأمم المتحدة المعمول به في السنة التقويمية التي تتعقد فيها دورة المؤتمر ، على أن يطبق هذا الجدول بالنسبة للستيني الماليتين . وقد وافق المؤتمر مجدداً في دورته الثامنة عشرة ، بعد استعراضه للبحث الشامل والمفصل الذي أجرته لجنة المالية بشأن هذا الموضوع ، على أن يستمر العمل بالنظام المعمول به حالياً والذي يقضى بأن يكون جدول المنظمة موسساً على جدول الاشتراكات في الأمم المتحدة .

١٨٣ — واقترح المجلس ، متفقاً مع توصيات الدورة التاسعة والثلاثين لجنة المالية ، أن يقر المؤتمر لـ جدول الاشتراكات الوارد في الملحق (و) بهذا التقرير والذي تم إعداده على أساس جدول اشتراكات الأمم المتحدة لعام ١٩٧٧ ، وذلك كله مع مراعاة ما قد يطرأ من تغييرات نتيجة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتحديد معدل مناسب لاشتراك في تمام عن عام ١٩٧٧ وقبول أعضاء جدد خلال الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر .

١٨٤ — وعلي ذلك فقد أوصى المجلس بأن يقر المؤتمر مشروع القرار التالي :

مشروع قرار معرض على المؤتمر

جدول الاشتراكات للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩

ان المؤتمـر

وقد أخذ طما بتوصية الدورة الحادية والسبعين للمجلس ،

١— يقر اعتماد جدول الاشتراكات الوارد في الملحق ، والمستمد بشكل مباشر من جدول اشتراكات الأمم المتحدة لعام ١٩٧٧ ، وذلك للعمل به خلال فترة ١٩٧٩—١٩٧٨ .

١٨٥ — استعرض المجلس نظر المؤتمـر إلى أن الفروق بين معدلات اشتراك كل من الدول الأعضاء ، الواردة في جدول اشتراكات المنظمة لفترة ١٩٧٦/١٩٧٧ وال معدلات المقترحة لفترة ١٩٧٩—١٩٧٨ مصدرها الفروق الموجودة في جدول اشتراكات الأمم المتحدة عن ١٩٧٤—١٩٧٦ ، والتي احتسبت خذول المنظمة لـ ١٩٧٧—١٩٧٦ على أساسه ، وجـدول اشتراكات الأمم المتحدة لعام ١٩٧٧ التي احتسب على أساسه جدول اشتراكات المنظمة لـ ١٩٧٨—١٩٧٩ المقـترـح لفترة ١٩٧٨—١٩٧٩ .

اقتراح بشأن التدابير الكفيلة بحماية البرامج من التقلبات المحاكسة للعملة ومن التكاليف التضخمية غير المدرجة

(١) في تقديرات الميزانية

١٨٦ — لاحظ المجلس أنه ترتب على التطورات التي حدثت في سعر العملة بالنسبة لليرة الإيطالية خلال فترة ١٩٧٦—١٩٧٧ ، تحقيق وفورات بلغت في مجموعها ٨٣ مليون دولار في آخر مارس ١٩٧٧ تجمعت في الحساب المتعلق الذي أنشأه طبقاً لقرار المدير رقم ٢٥/٣٥ ، وأن من المتوقع أن يصل مجموع الوفورات في هذا الحساب إلى حوالي ١٥ مليون دولار في آخر ديسمبر ١٩٧٧ ، إذا ما استمر سعر العملة في معدله الحالى تقريباً . ذكر المجلس بأنه طبقاً للقرار المذكور تمويل الأموال المتجمعة في ذلك التاريخ على النحو المتقدم إلى الصندوق العام .

١٨٧ — استعرض المجلس اقتراح المدير العام الذي أيدته لجنة المالية والداعي إلى تخصيص مبلغ قدره ٥ مليون دولار من الأموال المتجمعة في الحساب المتعلق لمواجهة ما قد يتعرض له برنامج العمل والميزانية بالمنظمة في المستقبل، وذلك في ضوء عدم الاستقرار المتواصل في أسعار العملة والاتجاهات التضخمية وعوامل الغموض الأخرى الكامنة في الموقف .

١٨٨ — أقر المجلس بأن التكاليف التي لم ترصد في الميزانية يمكن تغطيتها بطرق شتى ولا يحظى أن وضع المدير العام في صدد مواجهة تلك التكاليف غير ملائم بدرجة كبيرة إذا ما قوين بوضع الأمين العام للأمم المتحدة أو وضع المديرين العامين في المنظمات الأكبر حجماً في منظومة الأمم المتحدة وذلك للأسباب التالية :

(١) صندوق رأس المال العامل

ان المستوى الأسمى لصندوق رأس المال العامل بالمنظمة وقدره ٦٥ مليون دولار يمثل ٣٩٪ فقط من ميزانية ١٩٧٦—١٩٧٧ ولا يكاد يتجاوز ٣٪ من الميزانية المقترحة لفترة ١٩٧٩—١٩٨٠ ، في حين تصل النسبة الجارية المعاشرة في المنظمات الأخرى إلى ١١٪ بالنسبة لمنظمة العمل الدولية، و٧٥٪ بالنسبة لليونسكو ، و٣٤٪ بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية و ٣٦٪ للأمم المتحدة .

(ب) سلطة الاقتراض

ان المدير ليس لديه سلطة الاقتراض، بينما هذه السلطة مقررة بدرجات متفاوتة للأمين العام للأمم المتحدة والمديرين العامين بمنظمة العمل واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية .

(ج) احتياطى الميزانية

ليس هناك احتياطى بالمنظمة (غير الأموال الموجودة في الحساب المتعلق الذي أنشأه طبقاً للقرار ٢٥/٣٥) والمخصصة لتفطية الخسائر الناجمة عن تقلبات سعر العملة ، والتي لن تكون متوفرة بعد ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ . ففي حالة اليونسكو ، تقرر تخصيص احتياطى ميزانية يجاوز ١٣ مليون دولار في قرار الاعتماد لتفطية الزيادة الناجمة عن التضخم ، وتتضمن ميزانية منظمة العمل الدولية احتياطياً صغيراً لمواجهة المصروف غير المتوقعة .

(د) الاعتمادات الإضافية

موتمر المنظمة هو الجهة الوحيدة التي يجوز لها التصريح باعتمادات إضافية . بينما في حالة منظمة العمل واليونسكو فإن مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي يستطيعان ، في حدود معينة ، تقرير اعتمادات إضافية .

١٨٩ - أعرب عدد من الأعضاء عن اعتقادهم بأنه لم يكن هناك وقت كاف لبحث هذه المشكلة بحثا تاما وأنه يتذر عليهم اتخاذ قرار بشأنها خلال هذه الدورة . فيبيما هم يقررون تماما بأن برنامج العمل والميزانية لفترة ١٩٧٩-١٩٧٨ ، يتعين ، فور اقراره من المؤتمر ، حمايته من الآثار التي قد تترتب على تقلبات سعر العملة وعلى التضخم والتي قد تتجاوز المبالغ المرصودة في الميزانية لهذا الغرض ، والتي ليس بالامكان توقعها ، الا أن رأيهم هو أن الموضوع يحتاج إلى عرضه مرة أخرى على لجنة المالية ، وتقديم مبررات جديدة ومناقشة أخرى في دورة المجلس التالية .

١٩٠ - ومع ذلك فقد أيدت الأغلبية اقتراح المدير العام الذي وافق على لجنة المالية ، لأن الأحداث التي وقعت في فترة العامين الماضية ، تبين أن هذا الاقتراح يتناسب بالواقعية والمنطق ، لاسيما إذا ما استذكرنا الفقرات الفرعية (١) إلى (د) من الفقرة ١٨٨ الواردة بعاليه .

١٩١ - وعلي ذلك قرر المجلس أن يحيط على المؤتمر مشروع القرار التالي للنظر فيه بصورة تهايبة وأصدره :

مشروع قرار معروض على المؤتمرالتفويض في إنشاء حساب احتياطي خاص

ان المؤتمر ،

اذ يستذكرا قراريه ٦/٢٣ و ٣٥/٧٥ ،

وإذ يدرك الحاجة الى تأمين موارد نقدية كافية لكن تستطيع المنظمة تمويل برنامج العمل الذي أقره المؤتمر لفترة ١٩٧٩-١٩٧٨ ،

وإذ يعترف بأن التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية الناجمة عن الاتجاهات التضخمية وتقلبات سعر العملات ، قد يكون لها تأثير كبير في برنامج العمل والميزانية للمنظمة لفترة ١٩٧٩-١٩٧٨ ، وبعد الاطلاع على توصيات المجلس في دورته الحادية والسبعين بشأن التدابير الكفيلة بتمويل تلك التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية هذه نشوئها ،

١ - يفوض المدير العام ، بمصرف النظر عن أحكام المادة ٦-١ (ب) من اللائحة المالية ، وبابداً من ١٣١ يوميسمبر ١٩٧٧ ، في أن يحول من المبالغ ما لا يتجاوز ٥ ملايين من الدولارات من الحساب المتعلق المنشأ بموجب القرار ٧٥/٣٥ ، إلى حساب احتياطي خاص ، لقابلة التكاليف الإضافية غير المدرجة بالميزانية والمترتبة على التقلبات المعاكسة لأسعار العملة ، والتكاليف الناجمة عن التضخم وغيره مدرجة في الميزانية ، وغيرها من الاحتمالات التي يحددها المجلس ،

٢- كما يفرض المدير العام في استخدام أموال حساب الاحتياطي :

(أ) كلما كان رأس المال العامل غير كاف لتمويل مصروفات الميزانية ، لحين ورود الاشتراكات من الدول الأخرى على أن يتم تسديد هذه المبالغ في أقرب فرصة ممكنة مما يصل من اشتراكات بعد ذلك ،

(ب) لتمويل التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية والناجمة عن تقلبات أسعار العملة ،

(ج) لتمويل التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية والناجمة عن الاتجاهات التضخمية غير المتوقعة ، بالقدر الذي يتعدى معه تغطية تلك التكاليف من وفورات الميزانية ، أو لأى أغراض أخرى يحدده المجلس ، وذلك كلما شرطت بحث الموضوع في لجنة المالية وموافقة المجلس عليه .

٣- يقرر ترحيل أى رصيد يتبقى في حساب الاحتياطي من عام إلى آخر إلى أن يقرر المؤتمر خلاف ذلك .

شوون العاملين

(١)

تعديلات النظام الأساسي لشئون العاملين واللائحة العامة للمنظمة

١٩٢- أخذ المجلس علما بتقارير لجنة المالية ولوجنة الشؤون الدستورية والقانونية حول اقتراح المدير العام حذف هامة من النظام الأساسي لشئون العاملين تتعلق بتمويل علاوات المقر التي تطبق على رواتب فئة المهنيين والفنانين العاملين وادراج هذه العبارة في اللائحة العامة للمنظمة حيث مكانتها الصحيح .

١٩٣- أيد المجلس التعديلات التي أوصت بها اللجان . ووافق على تعديل المادة ١٣٣-٣٠١ من النظام الأساسي لشئون العاملين وأوصى المؤتمر باقرار مشروع التعديلات التي أدخلت على المادتين ٢٤ و ٢٧ من اللائحة العامة للمنظمة وفق ما هو مبين أدناه :

"المادة ١٣٣-٣٠١ من النظام الأساسي لشئون العاملين . علاوات المقر . بغية المحافظة على مستويات متقدمة للمعيشة في مختلف مقار العمل ، يقوم المدير العام بتعديل جدول الرواتب الأساسية الملصوص عليها في المادة ١٣٣-٣٠١ من النظام الأساسي لشئون الموظفين وذلك بتطبيق علاوات المقر غير الخاضعة لنظام التقاعد التي تحدد اللجنة الدولية للخدمة المدنية معدلها على أساس التكاليف النسبية للمعيشة ، ومستويات المعيشة والعوامل المتصلة بها في مقار العمل المعنية ."

٧- ويقدم المدير العام تقريرا بهذه العلاوات للمقر الرئيس ويقترح على الدورة النالية للمجلس تمويلها .

المادة ٣٥٤ (ك) من اللائحة العامة

"على المجلس"

(ك) يدرس ملاحظات لجنة المالية على القرارات التي تتخذها اللجنة الدولية للخدمة المدنية وفقا لنظامه .

(١) CL 71/4 paras. 3.87 - 3.88, CL 71/5 paras. 56-59, CL 71/PV/10, CL/PV/17.

(٢) المذوف بين قوسين - - - والإضافات تحتها خط .

الأساسى بما فى ذلك تمويل علاوات المقر للمهنيين المطبقة بحسب جدول الرواتب "١"

المادة ٢٧ (٢) (ق) من اللائحة العامة

"تساعد لجنة المالية المجلس فى مباشرة الرقابة على الادارة المالية للمنظمة وتبادر بصفة خاصة الوظائف التالية :

.....

(ق) أن تبحث التقارير التي يقدمها المدير العام عن القرارات التي تتخذها اللجنة الدولية للخدمة المدنية وفقا لنظامها الأساس بما فى ذلك تمويل علاوات المقر للمهنيين المطبقة بحسب جدول الرواتب ، وأن تقدم أية ملاحظات بشأنها إلى المجلس "

(ب) مكافآت المدير العام (١)

- ١٩٤ - أخذ المجلس علما بتقرير لجنة المالية ، واستذكرة توصيات اللجنة الدولية للخدمة المدنية بشأن جدول الرواتب وشروط خدمة فئة المهنيين والفئات العليا التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- ١٩٥ - وافق المجلس على ضرورة أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بمعادلة مكافآت المدير العام وشروط خدمته بمكافآت وشروط خدمة الرؤساء التنفيذيين للوكالات الأخرى .
- ١٩٦ - وعليه أوصى المجلس بعرض مشروع القرار التالي على المؤتمر لاقراره :

مشروع قرار للمؤتمر

بشأن مكافآت المدير العام

ان المؤتمر ،

اذ يذكر بأنه حدد راتب المدير العام وعلاوته في دورته الثامنة عشرة علا بالفقرتين ٣ و ٢ من القرار رقم ٧٠/٤٠ ،

واذ يلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت ، في دورتها الحادية والثلاثين على بعض توصيات اللجنة الدولية للخدمة المدنية بشأن رواتب وعلاوات الموظفين المهنيين والفئات العليا ،

واذ يلاحظ كذلك أن المجلس كان قد رخص للمدير العام ، في دورته السبعين ، بتعديل النظام الأساسى لشئون موظفى المنظمة لتنفيذ توصيات اللجنة الدولية للخدمة المدنية بالشكل الذى وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي نفس تاريخ العمل بها وهو أول يناير ١٩٧٧ .

واذ يعتبر أن التغييرات التي طرأت على استحقاقات موظفى الفئات المهنية والعليا التي أدخلت في المنظمة اعتبارا من ١ يناير ١٩٧٧ يجب أن تطبق بأثر رجعى على المدير العام .

يقرر ما يلى :

١- يعدل الراتب السنوى للمدير العام بأثر رجعى ابتداءً من ١ يناير ١٩٧٧ بحيث يصبح ما يلى : الراتب الإجمالى ٩٩٣٥٠ دولاراً أمريكياً ، الراتب الصافى ٥٢٠٠٠ دولار أمريكي اذا كان طالباً أو ٤٨٠٨٠ دولاراً أمريكياً اذا كان أغرياً ، وعلاوة مقر للدرجة الواحدة ٢٠٠٠ دولار أمريكي اذا كان طالباً أو ١٩٨٨ دولار أمريكي اذا كان أغرياً .

٢- تعديل نظام العلاوات والمزايا المطبق على المدير العام اعتباراً من ١ يناير ١٩٧٧ بنفس الشكل الذى جرى به التعديل في فئة الموظفين المهنيين والفئات العليا .

(١)

تعيين المراجع الخارجى

-

١٩٧ - وافق المجلس على اعادة تعيين المراقب والمراجع العام لحسابات المملكة المتحدة لفترة سنتين جديدتين اعتباراً من مراجعة حسابات عام ١٩٧٨ . وفي الوقت الذى يعرب فيه المجلس عن تقديره للعمل الذى أداه المراجع الخارجى فى السابق فان المجلس يطلب من المدير العام وضع اقتراحات بدائلة لتعيين فى المستقبل وعرضها على المجلس لدراستها .

١٩٨ - وأقر المجلس بعد ذلك القرار التالى :

قرار رقم ٢١ / ٢

تعيين مراجع الحسابات الخارجى

ان المجلس ،

اذ يأخذ علماً بأن لجنة المالية أوصت باعادة تعيين المراقب والمراجع العام لحسابات المملكة المتحدة مراجعاً خارجياً للمنظمة ،

واذ يعترض بالخدمات الفعالة التي يوديها المراجع الخارجى ،

يقرر اعادة تعيين المراقب والمراجع العام لحسابات المملكة المتحدة مراجعاً خارجياً للمنظمة لفترة سنتين جديدتين اعتباراً من مراجعة حسابات عام ١٩٧٨ .

الاعداد للدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الملمظمة

(1)

ترتيبات الدورة وجدول الأعمال الموّقّت للموتمر

١٩٩— عد بحث الترتيبات المقترحة للدورة التاسعة عشرة للموئتمر ، لاحظ المجلس أن بلدا جديدا تحت طائلة التعاون الفنى بين الدول النامية في ميدان الزراعة والأغذية "سوف يضاف تحت الجزء الثاني من جدول الأعمال المؤقت (٤٢) .

٦٠- ولدى الانتقال إلى الجدول الزمني المؤقت للموتمر، وافق المجلس على اقتراح يقضى بضرورة قيام اللجنة الثانية بمناقشة البند ١٥ "استعراض ترتيبات عقد موتمر طالم، للإصلاح الزراعي، والتنمية الريفية" في وقت مبكر من عملها.

٤٠١ — قدم اقتراح بأن تناقش اللجنة الثانية البند ١١ "استعراض البرامج الميدانية" قبل البند ١٠ "برنامج العمل والميزانية ١٩٢٨-١٩٢٩" ، ولكن أشير إلى أن المؤتمر في دورته الثامنة عشرة عام ١٩٢٥ كان قد قرر ضرورة قيام اللجنة الثانية بمناقشة "برنامج العمل والميزانية" ، و"استعراض البرامج الميدانية" ، و"الأهداف من متوسطة الأجل" ، بهذا الترتيب ، وأن هذه الترتيبات لقيت الرضا العام (٢).

٦٠٢— أخذ المجلس أيضاً علماً بالاقتراح الخاص بـأن يقدم إلى الموقر بيـانات عن مدى التقدم الذي أحرزه والتقدـم المتوقع بشأن اشراك المرأة في جميع برامج المنظمة ، وذلك ضمن ما يقدم من تقارير مثل تقرير "استعراض البرامج الميدانية" و "الأهداف متـوسطة الأجل" وفق ما تنص عليه الفقرة (٥) من مـطـوق قرار المـوقـر رقم ٧٥/١٠ .

٦٠٣ — قدم اقتراح يشير الى أن الأمر قد يتطلب منح يوم أجازة بمناسبة عيد الأضحى الذى يحتفل به المسلمون . ورأى المجلس أن المؤتمرات سيرغب بلا شك فى توفير بعض المرونة فى مواعيد جلساته وأنه قد يقرر ، اذا لزم الأمر ، العمل يوم السبت بدلا من يوم هذا العيد اذا لم يقع فى يوم سبت أو أحد .

٤٦٠ ورد اعلن سواعل أحبيط المجلس على أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تدعى لحضور المؤتمر القادم ، بصفة مراقب ، كما كان الحال في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر .

٥٤٠ لا حظ المجلس أن رئيساً الوفود المعتملة في المجلس قد اجتمعت خلال الدورة لاختيار الأفراد الذين سيجري
الاتصال بهم لتولى رئاسة المكتب ورئاسة اللجان الأولى والثانية والثالثة .

(٥) موعد ترشيح رئيس المجلس

٦٥٠ — لا حظ المجلس أن المؤتمر مطالب في دورته التاسعة عشرة بتعيين رئيس للمجلس اذ تنتهي مدة الرئيس الحالى في نوفمبر ١٩٧٧.

CL 71/11, CL 71/PV/15.	١٦٢ أنظر الفقرة	(١)
See CL 71/11 para. 28		(٢)
CL 71/PV/15, CL 71/PV/18.		(٤)
CL 71/19, CL 71/PV/15.		(٥)

٦٠٧ لاحظ المجلس أيضاً بأنه بالنسبة للترشيحات لهذا المصب ، تقضى المادة ١٦٣ (ب) من اللائحة العامة للمنظمة بأن يحدد المجلس الموعد الذي يجب أن تقدم فيه الدول الأعضاء هذه الترشيحات إلى الأمين العام للمؤتمر . وعلى ذلك ، حدد المجلس آخر موعد لتسلم هذه الترشيحات عدد الساعة ٠٢٧٠ من يوم الاثنين ٥ سبتمبر ١٩٧٧ . ويرسل الأمين العام للمؤتمر هذه الترشيحات لجميع الدول الأعضاء في موعد لا يتجاوز يوم الاثنين ١٩ سبتمبر ١٩٧٧ .

الشوون الدستورية والقانونية

التعديلات المقترحة على دستور المنظمة

(١) عدد مقاعد المجلس وأوجه توزيعها (المادة ١٥)

٦٠٨ درس المجلس ستة اقتراحات حول موضوع عدد مقاعد المجلس وأوجه توزيعها تقدّمت بها جماعة العمل . وكانت هذه الاقتراحات على التوالي الآباء على عضوية المجلس الحالية البالغة ٤٢ مقعداً ، أو زيادة العضوية باضافة ثلاثة مقاعد ، أو ٦ مقاعد ، أو ٢ مقاعد ، أو ١٠ مقاعد أو ١١ مقعداً .

٦٠٩ لاحظ المجلس أن اهبارات الكفاية تقتضي ألا يتضخم حجم المجلس بحيث يصعب تسخير أعماله إلا أنه اعترف بأن الزيادة التي طرأت على عضوية المنظمة منذ اقرار الحجم الحالى للعضوية وكذلك الحاجة الى تحسين التمثيل الجغرافي لبعض المناطق لا سيما في أفريقيا سوف تتطلب زيادة محددة في حجم عضوية المجلس . وفي هذا المجال أشير أيضاً إلى أن التوزيع العادل لا يتعلق فقط بعدد الدول الأعضاء في إقليم معين .

٦١٠ اتفقت أغلبية المجلس في النهاية على زيادة عدد أعضاء المجلس بسبعة مقاعد بحيث يصل العدد الإجمالي إلى ٤٩ مقعداً ، على أن توزع هذه المقاعد الإضافية على النحو التالي : ٣ لـ أفريقيا ، ومقعد لكل من آسيا والشرق الأقصى ، وأوروبا ، وأمريكا اللاتينية ، والشرق الأدنى .

٦١١ وبعد أن أخذ المجلس في الاعتبار أن هذه الزيادة المقترحة في عدد مقاعد المجلس سوف تتطلب تعديل المادة الخامسة من الدستور ، طلب من المدير العام إبلاغ كافة الدول الأعضاء في الوقت المناسب بالتعديل المقترن وفقاً للمادة العشرين من الدستور وذلك لتمكن المؤتمر من الموافقة على التعديل في دورته التاسعة عشرة .

(٢) مدة العدیر العام وطريقة انتخابه (المادة ١٧ و ٢٣)

٦١٢ لاحظ المجلس ، فيما يتعلق بوظائفه ، أن جماعة العمل درست اقتراحاً حول دور كل من المجلس والمجلس فـ^(١) انتخاب المدير العام . وكان جواهر هذا الاقتراح أن يعطى المجلس سلطة اقتراح مرشح واحد كـ يعينه المؤتمر لمدة ست سنوات في المرة الأولى وذلك دون أي قيد على أهلية اطـدة التعيين . ولمساعدة المجلس في دراسة هـذه

CL 71/4, CL 71/4-Corr.1 (E only), CL 71/5, paras.33-35 (Report of the Thirty-Fourth Session of the CCLM), CL 71/12, paras. 20-21 (Report of the Working Party on the Terms of Reference of the Council, the Programme Committee, the Finance Committee and the CCLM), CL 71/PV/11, CL 61/PV/12.

CL 71/5 (Report of the Thirty-Fourth Session of the CCLM), CL 71/12 (Report of the Working Party on the Terms of Reference of the Council, the Programme Committee, the Finance Committee and the CCLM), CL 71/PV/11, CL 71/PV/17.

CL 71/12, paras. 14.19 and App.B.

الأمور طلبت جماعة العمل "من الأماة أن تقدم للمجلس تقريرا في دورته الحادية والسبعين عن الممارسات المعمول بها في المنظمات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة وعن التدابير المختلفة التي يمكن اتخاذها ، اذا لزم الأمر ، فيما يتعلق بالقضايا التي تشار بحد ذاتها هذا الاقتراح ، مستعية في ذلك بلجنة الشؤون الدستورية والقانونية ، كلما كان ذلك ملائما ، وفي حدود اختصاص هذه اللجنة^(١)

٦١٣— بناء على اقتراح من جماعة العمل ، عرضت الموضوعات الخاصة بطريقة انتخاب المدير العام وامكانية اعادة انتخابه على لجنة الشؤون الدستورية والقانونية . ودرست هذه اللجنة في تقريرها^(٢) القواعد والممارسات المعمول بها في المنظمات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة ووضعت مشروع التعديلات على النصوص الأساسية التي يقتضبها الأمر اذا وافق المجلس على الاقتراحات التي قدمت خلال مداولات جماعة العمل .

٦١٤— وافق المجلس بالاجماع على أن يوصي المؤتمر باقرار جواز اعادة تعيين المدير العام . وأعربت الخالبة العظمى من أعضاء المجلس عن تأييدها الكامل لجواز اعادة انتخاب المدير العام دون قيد على عدد الفترات دون اختلاف في مددها . وقد أشير ، في هذا الصدد ، الى أن منظمة الأغذية والزراعة هي المنظمة الوحيدة في منظمة الأمم المتحدة التي تضع أعلى هيئة رئاسية فيها من اعادة تعيين المدير العام الذي يشغل هذه الوظيفة وأنه لا يوجد ثمة ما يدعى الى التحول عن القواعد والممارسات المعمول بها في المنظمات الأخرى . هذا التحول الذي يهدى الى حرمان الدول الأعضاء في المنظمة من حرية اعادة تعيين المدير العام اذا رأت هذه الدول أن استمراره في وظيفته يخدم أفضلي مصالح المنظمة وتتفق مع برامجها . وجرى التشديد كذلك على أن النص على عدم جواز اعادة انتخاب شاغل وظيفة المدير العام يعد أمرا ينطوي على تمييز .

٦١٥— وشعر عدد قليل من الأعضاء بأنه نظرا لأن تحديد فترة التفويض بمدة ست سنوات لفترة واحدة فقط لم ينكر الا ظم ١٩٧١ فان من السابق لأوانه اتخاذ قرار جديد دون مزيد من الدراسة للمسائل المتعلقة بالموضوع وأنه في حالة جواز اعادة الانتخاب يجب أن تقتصر على فترة واحدة مدتها ٤ سنوات تلى فترة أولية مساوية لمدة ٤ سنوات دون اخلال بفترة السنوات الست الأولى للمدير العام الذي يشغل الوظيفة الآن .

٦١٦— وطى ذلك أوصى المجلس في ضوء الآراء المطروحة ، بمشروع القرار التالي الذي يتضمن تعديلات على الفقرتين ١ و ٣ من المادة ٧ من الدستور لكن يوافق عليه المؤتمر .

مشروع قرار محروم على المؤتمر

مدة تفويض المدير العام

ان المؤتمـر ،
اذ يستذكر قراره رقم ٧٥/٣^(٢) ،

وإذ يلاحظ أن جماعة العمل الخاصة بتشكيل واحتياجات كل من المجلس ولجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة

(١) CL 71/12, para. 19

(٢) CL 71/5, paras. 7-32.

(٣) قرار ٧٥/٣ ثالثاء فقرة ٩ .

الشُّوْمُون الدُّسْتُورِيَّة والقَانُونِيَّة ، التُّن قرر تشكيلها المجلس في دورته الثامنة والستين ، قد وجدت أن الأحكام الدُّسْتُورِيَّة للمنظَّمة بشأن مدة تفويض المدير العام تختلف اختلافاً جوهرياً عن القواعد والممارسات المعمول بها في المنظمات الأخرى التي تعتبر جزءاً من منظومة الأمم المتحدة ٠

واقتنياط من المؤتمر بأن أحكام دستور المنظَّمة التي تتناول هذا الموضوع يجب أن تكون أكثر تمشياً مع مثل هذه القواعد والممارسات ،

وإذ يعرب عن اتفاقه مع وجهة نظر المجلس بأنه سيكون من مصلحة المنظَّمة عدم منع الدول الأعضاء في المنظَّمة من اطلاع انتخاب المدير العام إذا كانت لديها رغبة بذلك ،

وإذ درس مشروع التعديلات على دستور المنظَّمة التي أوصى بها المجلس في دورته الحادية والسبعين ،
يوافق على التعديلات التالية على الفقرتين ١ و ٣ من المادة ٧ من الدستور (١)

"مادة ٧"

المدير العام

١- يكون للمنظمة مدير عام يعيده المؤتمر لمدة ست سنوات ، لا يجوز بعدها إعادة تعينه في المنصب ويجوز إعادة تعينه في المنصب ٠

٢- إذا خلا منصب المدير العام خلال فترة الخدمة المشار إليها آنفاً ، قبل انتهاء فترة خدمته ، يعين المؤتمر أياً في دوران عقده العادي الثالث أو في دورة خاصة تعقد وفقاً للنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة ، مديراً عاماً طبقاً لأحكام الفقرتين ١ و ٣ من هذه المادة . وتنتهي مدة شغل المنصب بالنسبة للمدير العام الذي يعيده في دورة العقاد خاصة للمؤتمر في نهاية العام الذي تعقد فيه ثالث دورة عادية للمؤتمر بعد تاريخ تعينه " ٠

٣- بالنسبة لاقتراحات التي درستها جماعة العمل بشأن ضرورة مباشرة مجلس المنظَّمة دوراً فعالاً في إجراءات ترشيح المدير العام واختياره وتعيينه ، لاحظ المجلس أن هذا هو الإجراء الذي تتبعه الأجهزة المماثلة في كثير من المنظمات العاملة في منظومة الأمم المتحدة . ومع ذلك رأى غالبية الأعضاء ضرورة أن يستمر المؤتمر في الاضطلاع بهذه المهمة حيث تمثل فيه كافة الدول الأعضاء . وشعر أعضاء آخرون بأنه مع الاحتفاظ بالسلطة النهائية للمؤتمر في هذا الموضوع ، فإن من المرغوب فيه النص بطريقة ما على اشتراك المجلس بفعالية في إجراءات الاختيار .

(١) المذكوف بين قوسين والأضافات تحتها خط .

— اعتماد النص الصيني للدستور (مادة ٢٦) (١)

٢١٨— لاحظ المجلس أنه في حين تنص المادة ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة على أن اللغات الصينية والعربية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية هي لغات "رسمية" للمنظمة تنص المادة ٢٦ من الدستور على أن نصوص الدستور باللغات الأربع الأخيرة هي فقط المتساوية في الحجية .

٢١٩— لاحظ المجلس أن الطبعة الصينية من النصوص الأساسية للمنظمة قد نشرتها الأمانة بالفعل ورأى أن النص الصيني للدستور يجب أن يكون متساوياً في الحجية مثل النصوص الأربع في المادة ٢٦ . لذا قرر المجلس، بمقتضى المادة ٣٠ من الدستور ، الاقتراح بتعديل المادة ٢٦ من الدستور بإضافة كلمة "الصينية" بعد كلمة "العربية" لكن تقرأ على النحو التالي :

"النصوص المعتمدة للدستور

النصوص العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية لهذا الدستور متساوية في الحجية" .

٢٢٠— طلب المجلس من المدير العام أن يبلغ الدول الأعضاء بهذا الاقتراح وفقاً للمادة ٤٠ من الدستور ، وذلك قبيل افتتاح الدورة التالية للمؤتمر بمائة وعشرين يوماً على الأقل . كذلك طلب المجلس من المدير العام أن يبعث لكافة الدول الأعضاء ، في نفس الوقت ، بالنسخة الصينية من الدستور لناحة الفرصة أمامها لدراستها قبل الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر .

وضع واستخدام اللغات في المنظمة (٢)

٢٢١— أخذ المجلس علمًا بأن المؤتمر الإقليمي الثالث عشر للمنظمة للشرق الأدنى (تونس ، أكتوبر ١٩٧٦) أوصى بتعديل المادة ٤ من اللائحة العامة للمنظمة^(٣) . وقامت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة البرنامج ولجنة المالية بدراسة التعديل المقترن على المادة ٤ من اللائحة العامة للمنظمة واقتراحات البرنامج والميزانية المقدمة من المدير العام بشأن استخدام اللغات وأدرجت ملاحظاتها عليها في تقارير كل منها^(٤) .

٢٢٢— فيما يتعلق بتعديل المادة ٤ من اللائحة العامة ، لاحظ المجلس أن هذه المادة تنص على الآتي :

"اللغات

اللغات العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية هي اللغات الرسمية للمنظمة ، واللغات الإنجلزية والفرنسية والأسبانية هي لغات العمل ، واللغة العربية لغة عمل لأغراض محدودة" .

وكانت توصية المؤتمر الإقليمي أن تنص المادة ٤ من اللائحة العامة على ما يلى :

"اللغات العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية هي لغات المنظمة" .

(١) CL 71/PV/10.

(٢) CL 71/4 (Report of the Thirty-Second Session of the Programme Committee and of the Thirty-Ninth Session of the Finance Committee) , CL 71/5 (Report of the Thirty-Fourth Session of the CCLM) , CL 71/PV/10 , CL 71/PV/17.

(٣) CL 71/20.

(٤) CL 71/4 paras. 2.186-2.189 and 3.136-3.138 , CL 71/5 , paras. 36-45.

٦٦٣— واستذكر المجلس أن الدراسة السابقة لموضوع وضع واستخدام اللغات التي قام بها المؤتمر والمجلس ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية عام ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، كانت قد أظهرت أن تعبيرات لغة "رسمية" أو "عمل" أو "لغة عمل لأغراض محددة" لا تتطابق على معنى محدد يمكن منه استخلاص الخدمات المحددة التي سوف يتم توفيرها في لغة من اللغات . لذا رأى المجلس أنه لا يوجد مبرر لاستمرار التمييز الوارد في المادة ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة باعتبار أنه تمييز غير ضروري وأنه قد يثير الالتباس .

٦٦٤— وافق المجلس على الرأي الذي انتهت إليه لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بأن تعديل المادة ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة الذي اقترحه المؤتمر الإقليمي كان مناسباً ومن ثم قرر أن يوصي المؤتمر بتعديل المادة ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة لكن تصبح "اللغات العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية هي لغات المنظمة" .

٦٦٥— وعند وضع هذه التوصية ، كان مفهوم المجلس أن هذا التعديل للمادة ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة لا ينطوي في حد ذاته على أي تغيير في استخدام المنظمة للغات وأنه يجب ألا تفسر هذه المادة على أنها تستبعد استخدام اللغات الأخرى غير تلك اللغات الخمس المشار إليها صراحة في ظروف خاصة وفي حدود استثناءات محددة تحدى واضحاً توافق عليها الأجهزة الرئيسية والمدير العام . وبصفة خاصة لن تتأثر بذلك القرارات التي اتخذها المؤتمر في دورته الرابعة عشرة بشأن إدخال اللغة الألمانية في الترجمة الفورية في دورات المؤتمر وفي المؤتمرات الإقليمية لأوروبا ، وفي دورته الخامسة عشرة حول توفير الترجمة الفورية البرتغالية في المؤتمرات الإقليمية لأمريكا اللاتينية . ورأى المجلس كذلك ضرورة استمرار الاتجاه العملى لاستخدام اللغات الذي أقره بالفعل المؤتمر والمجلس نفسه .

٦٦٦— لاحظ المجلس أنه إذا أقر المؤتمر التعديل الخاص بالمادة ٤١ من اللائحة العامة للمنظمة الذي أوصى به في الفقرة ٦٦٤ أعلاه ، فإن من اللازم إدخال بعض التعديلات على النصوص الأساسية . ولذا أوصى المجلس المؤتمر بالتعديلات التالية (١) :

اللائحة العامة للمنظمة

المادة ٤ فقرة ٢

"تنسلم الأمانة وثائق المؤتمر وتقاريره وقراراته ، وكذلك وثائق لجانه الرئيسية ولجانه الأخرى ، وتتولى ترجمتها إلى لغات العمل بالمؤتمرات وتوزيعها ، وتعتمد مضابط المداولات وبالجملة تقوم بكل ما يتطلبه المؤتمر أو أي من لجانه الرئيسية ولجانه الأخرى من أعمال " .

(١) تحدف العبارات الواردة بين قوسين — .

المبادىء والإجراءات التي يبلغى أن تحكم المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بمقتضى المادتين ١٤ و ١٥ من الدستور
(١) والمجالس واللجان المنشأة بمقتضى المادة ٦ من الدستور (الملحق ١١) بالقسم السابع من الجزء الثاني من التصوص الأساسية

" اللغات المعتمدة"

١٦— مالم يقر المؤتمر أو المجلس غير ذلك ، تحرر جميع المعاهدات والاتفاقيات ـ بلغات العمل الثلاث للمنظمة : ـ
ـ باللغات الأساسية والإنجليزية والفرنسية ، وهذه اللغات متساوية في الحجية ١١

المبادىء التوجيهية بالنسبة للاحتجاجات المبرمة بمقتضى المادة ١٥ من الدستور لنشاء معاهد دولية مختصة بمسائل الأغذية

والزراعة ـ الملحق ١١ بالقسم التاسع من الجزء الثاني من التصوص الأساسية ـ

" اللغات المعتمدة :

تحرر الاتفاقيات ـ بلغات العمل الثلاث للمنظمة وهي ـ ـ باللغات الأساسية والإنجليزية والفرنسية ولهذه
ـ اللغات نفس الحجية ، وذلك إذا قرر المؤتمر خلاف هذا ١٢

٢٦٢— بالنسبة للزيادة المقترحة في إمكانيات الترجمة العربية ، لا حظ المجلس أن هذه الزيادة سوف تتفق باحتياجات الدول الأعضاء الناطقة باللغة العربية لاسيما أنها ستتيح اصدار كافة وثائق المؤتمر والمجلس الهاامة بتلك اللغة . ويتبعين النظر الى تكاليف هذا التوسيع (١٩٧٦-١٩٧٧) دولاً راً بتكليف ٦٠٠ ١٩١٦) في ضوء عملية الخفض الأكبر في البرامج الشامل للمطبوعات والوثائق والترجمة لعام ١٩٢٦ . وببناء على ذلك أقر المجلس اقتراحات المدير العام .

٢٦٣— أحيط المجلس علما بأنه سوف يستمر العمل بالقاعدة المتبعة الآن في صياغة المحاضر الحرفية لجلسات المؤتمر والمجلس باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسابيع فقط .

تقرير جماعة العمل الخاصة بتشكيل واختصاصات كل من المجلس ولجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية

ـ والقانونية (٢)

ـ المؤتمرات الإقليمية

٢٦٤— لدى دراسة موضوع المؤتمرات الإقليمية ، وافق المجلس على أنه في المستقبل يجب أن تقوم هذه المؤتمرات بدور أكبر في صياغة السياسات الإقليمية بالنسبة للتعاون في مجالات التنمية الزراعية وانتاج الأغذية . فهذه المؤتمرات تتيح فرصة كبيرة للدول الأعضاء للتأثير في صياغة برامج المنظمة في كل اقليم من الأقاليم ، وذلك مع مراعاة سلطة المؤتمر العام للمنظمة .

(١) تحذف العبارات الواردة بين قوسين ـ ـ ـ ويضاف ما تحته خط .

CL 71/4, CL 71/4-Corr.1 (E only), CL 71/5 paras.4-35, CL 71/12, CL/PV/11, CL 61/PV/12. (٢)

٤٣٠ - رأى بعض الأعضاء أن المועتمرات الإقليمية يمكن أيضاً أن تثبت فعاليتها في إتاحة الفرصة للدول الأعضاء من خارجإقليم معين ، سواء كانت هذه الدول نامية أو متقدمة ، لكن تظل على صلة بالتطورات المشاكل القائمة في هذا الإقليم . وفي هذا المجال أشار هوهلا الأعضاء إلى أنه يجب تعكين كافة الدول الأعضاء التي تستطيع أن تساهم في حل المشاكل الفنية والاقتصادية لإقليم ما من حضور المועتمرات الإقليمية ، إذا شاءت ذلك ، سواء بصفة مراقب ، أو كأعضاء كامل العضوية إذا كان لذلك ما يبرره . وأشار بعض الأعضاء إلى أن الدول النامية تستطيع في الموعتمرات الإقليمية الملائمة أن تقيس جهازاً خاصاً يخصص كلية لمناقشة المسائل التي يغلب عليها ، في اعتقادهم ، طابع السياسة العامة .

٤٣١ - أعرب عدد كبير من أعضاء المجلس عن موافقتهم على رأي الأغلبية في جماعة العمل بأنه يجب أن يقتصر الاشتراك في كل موعتمر إقليمي على الدول الأعضاء التي تتبع في الواقع إلى هذا الإقليم مع جواز حضور الدول الأخرى بصفة مراقب بناءً على دعوة توجه لها .

٤٣٢ - أعرب المجلس عن اتفاقه في الرأي مع توصيات جماعة العمل بأنه ينبغي على الدول التي تتبع في الواقع إلى الإقليم المعنى أن تقرر خلال الموعتمرات الإقليمية التي ستعقد عام ١٩٧٨ مسألة اشتراك الدول الأعضاء في كل موعتمر من هذه الموعتمرات بما في ذلك الشكل الذي يجب أن يكون عليه اشتراك المراقبين ، وذلك مع مراعاة السمات الخاصة لكل إقليم وكذلك الوضع في منظمات الأمم المتحدة الأخرى بالنسبة لموعتمراتها الإقليمية وذلك حسبما يكون ملائماً .

٤٣٣ - أخذ المجلس بما بالطلب الذي وجهه أعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية إلى المدير العام بأنه يجب أن تقتصر دعوات الحضور كأعضاء كامل العضوية في الموعتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية على الدول التي يخدمها المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية وذلك اعتباراً من الموعتمر الإقليمي القادم ، على أن تدعى الدول الأخرى كمراقبين فقط .

لجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية

٤٣٤ - وافق المجلس على رأي جماعة العمل بضرورة أن تستمر هذه اللجان في العمل كهيئات استشارية للمجلس والمدير العام .

٤٣٥ - بخصوص لجنة البرنامج والمالية ، ثارت بعض المناقشات حول تحويلها من جهازين فنيين متخصصين إلى جهازين حكوميين دوليين ، على أن تظل المؤهلات الشخصية هي الاعتبار الرئيسي عند اختيار المرشحين .

٤٣٦ - أيدت غالبية الأعضاء أن يكون المرشحون من بين ممثلين الحكومات من ذوى المؤهلات المناسبة ، إلا أن بعض الأعضاء ناشدوا المجلس أن تستمر العضوية على أساس شخص بحت ، كما هو الحال حتى الآن ، حيث أنه يمكن للأعضاء أن يقدموا للمجلس ، بدون انتظار تعليمات من حكوماتهم أو أقاليمهم ، قدراً أكبر من المشورة . وشعر بعض الأعضاء الآخرين بأن من الأفضل زيادة عدد الأعضاء بواقع عضوين إضافيين بدلاً من أربعة .

٤٣٧ - وافق المجلس على التوصية التالية في ضوء كافة الآراء التي طرحت خلال المناقشة :

(١) يجب أن تكون لجنتنا البرنامج والمالية من ممثلين للدول الأعضاء على أن يكون من المفهوم أن الحكومات سوف تعلن ، قبيل الانتخابات ، أسماء ممثليها الذين سيجري تعينهم في حالة انتخابهم ، على أن يشفع بذلك بطلب توظيف يتضمن تفاصيل كاملة عن مؤهلات وخبرة ممثلיהם المحتملين الذي سيجري أيضاً انتخابهم على أساس جدارتهم الشخصية .

- (ب) يجب زيادة عدد أعضاء لجنة البرامج بمعدل أربعة بحيث يصل العدد الكامل للعضوية إلى ١١ عضواً بما في ذلك الرئيس .
- (ج) يجب زيادة عدد أعضاء لجنة المالية بمعدل أربعة بحيث يصل العدد الكامل للعضوية إلى ٩ أعضاء بما في ذلك الرئيس .
- (د) لن يكون هناك مناوبون في لجنتي البرامج والمالية .
- (هـ) يجب أن تستمر المنظمة في تحمل تكاليف السفر ونفقات المعيشة اليومية لحضور الأعضاء دورات لجانها المعنية .
- (و) يبدأ المجلس بانتخاب رئيس اللجانتين من بين المرشحين الذين اقترحتهم حكوماتهما .
- (ز) لدى انتخاب أعضاء اللجانتين يجب أن يضع المجلس في اعتباره مبدأ ضمان التوزيع الجغرافي العادل في اللجان . ولضمان هذا الأمر تجرى الانتخابات لهاتين اللجانتين على مرحلتين . تتم المرحلة الأولى لانتخاب ٨ أعضاء في لجنة البرنامج و ٦ أعضاء في لجنة المالية من أقاليم أفريقيا وأسيا والشرق الأقصى والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية . وتجرى المرحلة الثانية لانتخاب ٣ أعضاء في لجنة البرنامج و ٢ أعضاء في لجنة المالية من أقاليم أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ . وتعدل الأعداد المشار إليها بعاليه قبيل كل مرحلة لمراعاة الارتفاعات الإقليمية للرئيسيين المنتخبين .

٤٣٨— طلب المجلس من لجنة الشؤون الدستورية والقانونية إعداد التعديات التي يستلزم ادخالها على النصوص الأساسية لتنفيذ التوصيات الموضحة عليه وتقديم هذه التعديات إلى الدورة القادمة للمجلس .

٤٣٩— لم تؤيد قلة من الدول التغييرات المشار إليها طليه في لجنتي البرنامج والمالية .

٤٤٠— وافق المجلس على عدم اجراء أي تغيير في عضوية لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ووظائفها .

م الموضوعات الأخرى

٤٤١— وبخصوص الموضوعات الأخرى ، وافق المجلس على التوصيات التالية التي قد متها جماعة العمل :

(١) مهام لجنة العموم

يجببذل كل جهد ممكن لتجنب ضرورة قد لجنة العموم وذلك على أساس صنع القرار في المجلس سيسهل فيها العمل التحضيري الذي تقوم به الهيئات الفرعية التابعة له التي ينبغي من حيث المبدأ، أن تكون وحدة المسئولة عن تقديم التقارير له .

(ب) دور الأمانة والخدمات المتصلة بها ، وتنفيذ قرارات المجلس

يجب أن تستمر الترتيبات الحالية . وتقع هذه الموضوعات في نطاق مسؤولية المدير العام .

(ج) عدد دورات المجلس وطبيعتها

في الوقت الذي يوافق فيه المجلس من حيث المبدأ على النمط الحالى للدورات فانها يجب أن تكرر للموضوعات الجوهرية كما يجب أن يقتصر جدول أعمال دورة المجلس السابقة على المؤتمر على الاعداد لهذا المؤتمر . ويجب أن يرتبط عدد دورات المجلس ببرامج العمل واختصاصات الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس . كذلك فان الإجراءات القائمة مرضية ، ويجب أن تستمر ، إلا أنه يجب أن يظل جدول أعمال كافة دورات المجلس موجزاً على قدر المستطاع مع التأكيد بصورة خاصة على دمج بنود الموضوعات في المسائل الكبرى .

(د) عملية صنع القرار ، وطريقة تسجيلها ، ووسائل اعداد ومناقشة مشروعات التقارير

يجب أن تصبح دورات المجلس المقبلة قراراتها بأكبر قدر ممكن من الدقة والوضوح في نهاية مناقشتها لكل بند من البنود ويجب إبراز ذلك في التقرير .

(هـ) حجم الوثائق ونوعيتها

يجب أن يستمر المدير العام في خفض حجم وثائق دورات المجلس .

(١) ٢٤٢ - أخذ المجلس كذلك طما بالموضوعات الأخرى المنوطة بها في الفقرات من ٢٢ إلى ٢٥ من تقرير جماعة العمل وهي الموضوعات التي لم تدرس دراسة متعمقة من جانب هذه الجماعة .

(٢) طلب انضمام للعضوية من جمهورية سيشيل

٢٤٣ - أحيل المجلس طما بأن جمهورية سيشيل قد تقدمت بطلب للانضمام إلى عضوية المنظمة .

٢٤٤ - وريثما يبيت المؤتمر في هذا الطلب ، رخص المجلس للمدير العام عملاً بالمادة ١١-٢٥ من اللائحة العامة للمنظمة والفقرات بـ ١ ، بـ ٢ ، بـ ٥ من "بيان المبادئ الخاصة بمنح صفة مراقب للدول" في أن يدعوا جمهورية سيشيل للاشتراك بصفة مراقب في اجتماعات المجلس المناسبة وفي الاجتماعات الإقليمية والفنية التي تعقد هـ المنظمة وتكون ذات اهتمام لها .

(٣) توجيه الدعوة للدول غير الأعضاء لحضور اجتماعات المنظمة

٢٤٥ - أخذ المجلس طما بالدعوات التي أصدرها المدير العام بناءً على طلب الدول غير الأعضاء لحضور اجتماعات المنظمة بمقتضى الفقرة بـ ١ و بـ ٢ من "بيان المبادئ الخاصة بمنح صفة المراقب للدول" (٤)

(١) CL 71/12

(٢) CL 71/PV/1.

(٣) CL 71/LIM/2, CL 71/PV/16.

(٤) انظر النصوص الأساسية ، الجزء الثاني ، القسم الأول ، الصفحات ١٦٩-١٧٥ (النص العربي) .

مسائل أخرى

موعد انعقاد الدورة الثانية والسبعين للمجلس ومكان انعقادها (١)

٦٤— قرر المجلس أن يعقد دورته الثانية والسبعين في روما من الثلاثاء ٨ إلى الخميس ١٠ نوفمبر ١٩٧٧

CL 71/PV/16. (1)

الملحق (١)جدول أعمال الدورة الواحدة والسبعين للمجلس

أولاً : بند تمهيدى - اجراءات الجلسة

- ١- اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني
- ٢- انتخاب نائبين للرئيس وتعيين رئيس وأعضاء لجنة الصياغة
- ٣- بيان المدير العام

ثانياً : الوضع العالمى للأغذية والزراعة

- ٤- الوضع الراهن للأغذية في العالم
- ٥- استعراض المحتوى العام لتقرير "حالة الأغذية والزراعة" وهيلم وتوقيت وصدوره
- ٦- تقرير لجنة الأمان الغذائي العالمي (الدورة الثانية ، روما ، أبريل ١٩٧٧)
- ٧- تقرير لجنة مشكلات السلع (الدورة الحادية والخمسين ، روما ، مايو ١٩٧٧)

ثالثاً : شاط المنظمة وبرنامج الأغذية العالمى

- ٨- تقرير لجنة الغابات (الدورة الثالثة ، روما ، نوفمبر ١٩٧٦)
- ٩- تقرير لجنة مصايد الأسماك (الدورة الحادية عشرة ، روما ، أبريل ١٩٧٧)
- ١٠- تقرير لجنة الزراعة (الدورة الرابعة ، روما ، أبريل ١٩٧٧)
- ١١- اقتراحات لدعم أنشطة المنظمة الرامية إلى خفض خسائر الحصاد وما بعد الحصاد
- ١٢- اقتراح بإنشاء جائزة باسم "أ.ه. بورما"
- ١٣- برنامج الأغذية العالمى
- ١٤- العلاقات مع الوكالات الأخرى والمشاورات معها في المسائل ذات الأهمية المشتركة
- ١٥- الإعداد للدورة التاسعة عشرة لمؤتمر المنظمة

رابعاً : البرنامج والميزانية والشئون المالية والإدارية

- ١٦- موجز برنامج العمل والميزانية ١٩٧٨-١٩٧٩
- ١٧- هيكل "استعراض البرامج الميدانية" ومضمونه (ويشمل جزءاً عن التعاون الفنى بين البلاد النامية)
- ١٨- مسائل أخرى متصلة بالبرограм المالية والميزانية والشئون المالية والإدارية - أعمال الدورة الثانية والثلاثين لجنة البرنامج والدورة التاسعة والثلاثين لجنة المالية

خامساً : الشئون الدستورية والقانونية

- ١٩- تقرير لجنة الشئون الدستورية والقانونية (الدورة الرابعة والثلاثين ، روما ، مايو ١٩٧٧)
- ٢٠- تقرير جماعة العمل الخاصة بتشكيل وختصارات المجلس ، ولجنة البرنامج ، ولجنة المالية ، ولجنة الشئون الدستورية والقانونية

سادساً : م الموضوعات أخرى

٦١ - أية موضوعات أخرى

٦٢ - موعد انعقاد الدورة الثانية والسبعين للمجلس ومكان انعقادها

(1) ب

الملحق "ب"

قائمة المندوبين والمراقبين

LIST OF DELEGATES AND OBSERVERS

LISTE DES DELEGUES ET OBSERVATEURS

LISTA DE DELEGADOS Y OBSERVADORES

رئيس المجلس	:	Gonzalo Bula Hoyos
نائب أول للرئيس	:	Amin Abu Seneina - Sudan
نائب ثان للرئيس	:	Antti Nikkola - Finland
رئيس لجنة الصياغة	:	Ahmad Tejan Wadda - Gambia

أعضاً المجلس

MEMBERS OF THE COUNCILMEMBRES DU CONSEILMIEMBROS DEL CONSEJO

أسباباً

SPAIN - ESPAGNE - ESPAÑA

Representante	Francisco GOMEZ IRURETA Secretario General Ministerio de Agricultura	Madrid
Suplente	Guillermo ESCARDO PEINADOR Secretario General del Comité Nacional Español para la FAO	Madrid
Suplente	Rafael CAVESTANY Director Adjunto del Servicio Exterior Agrario Ministerio de Agricultura	Madrid
Suplente	Rafael CONTRERAS CORTES Agregado Agrónomo Embajada de España Representante Permanente de España ante la FAO	Roma
Asesor	Luis Fernando de SEGOVIA Director Ayuda Desarrollo Regional y Mundial Ministerio de Asuntos Exteriores	Madrid
Asesor	Miguel CORDOMI Primer Secretario Embajada de España	Roma

اسودور

ECUADOR - EQUATEUR

Representante	Hernán CUEVA EGUILUREN Ministro Consejero (Comercial) Embajada del Ecuador Representante Permanente Alterno del Ecuador ante la FAO	Roma
---------------	---	------

ب (٣)

الأرجنتين

ARGENTINA - ARGENTINE

Representante	Raúl A. CURA Subsecretario de Relaciones Económicas Internacionales	Buenos Aires
Suplente	Rolando José GHISANI Embajador de Argentina en Italia Representante Permanente de Argentina ante la FAO	Roma
Suplente	Juan Carlos VIGNAUD Ministro Plenipotenciario Director General de Relaciones Económicas Bilaterales	Buenos Aires
Asesor	Sra. Doña Ileana DI GIOVAN de SUAREZ Secretario de Embajada Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto	Buenos Aires

الأردن

JORDAN - JORDANIE - JORDANIA

عمان	مُندوب صلاح جمعة وزير الزراعة
عمان	مناوب سعد شموط مدير المشروعات - وزارة الزراعة البرازيل

BRAZIL - BRESIL - BRASIL

Representative	Bernardo de AZEVEDO BRITO Permanent Representative of Brazil to FAO	Rome
Adviser	Manoel Antonio da FONSECA COUTO GOMES PEREIRA Secretary Embassy of Brazil	

السودان

SUDAN - SOUDAN - SUDAN

الخرطوم	مندوب أمين أبو سعيدية وزير الزراعة والأغذية والثروة الطبيعية
الخرطوم	مناوب س. هاشم عبد المطلب مدير المراوي
روما	مناوب أمير عبدالله خليل مستشار - سفارة السودان والممثل الدائم لدى المنظمة

الخرطوم

محمد شهان الزين
رئيس مجلس الصحة الحيوانية
وزارة الزراعة والأغذية والثروة الطبيعية

مناوب

الخرطوم

س. سعد محمود الفقى
مصلحة وقاية النباتات
وزارة الزراعة والأغذية والثروة الطبيعية

مناوب

الصين

CHINA - CHINE

Representative

LI YUNG-KAI
Director
Bureau of Foreign Affairs
Ministry of Agriculture and Forestry

Peking

Alternate

CHIN FENG-CHU
Counsellor
Embassy of the People's
Republic of China
Permanent Representative of China to FAO

Rome

Alternate

JEN CHIH
Former Permanent Representative of
the People's Republic of China to FAO

Peking

Adviser

LI CHEN-HUAN
Third Secretary
Embassy of the People's Republic of China

Rome

Adviser

WAN SHOU-JU
Bureau of Foreign Affairs
Ministry of Agriculture and Forestry

Peking

الفيلبين

PHILIPPINES - FILIPINAS

Representative

Carlos J. VALDES
Ambassador of the Philippines in Italy
Permanent Representative of the
Philippines to FAO

Rome

Alternate

Fernando C. FLORES
Minister Counsellor
Embassy of the Republic of the Philippines
Alternate Permanent Representative
of the Philippines to FAO

Rome

Alternate

Horacio M. CARANDANG
Agricultural Attaché
Embassy of the Republic of the Philippines
Alternate Permanent Representative
of the Philippines to FAO

Rome

(٥) ب

المانيا الاتحادية

GERMANY, FEDERAL REPUBLIC OF - ALLEMAGNE, REPUBLIQUE FEDERALE D' -
ALEMANIA, REPUBLICA FEDERAL DE

Representative	Wolfgang A.F. GRABISCH Ministerialrat Federal Ministry of Food, Agriculture and Forestry	Bonn
Alternate	Gerhard LIEBER Counsellor (Agriculture) Embassy of the Federal Republic of Germany	Rome
Alternate	Gottfried ALBRECHT Vortragender Legationsrat Federal Ministry of Foreign Affairs	Bonn
Alternate	Gunther SCHMIEDEL Regierungsdirektor Federal Ministry of Food, Agriculture and Forestry	Bonn
Alternate	Peter WRANY Regierungsdirektor Federal Ministry of Finance	Bonn
Alternate	Christian WILL Oberregierungsrat Federal Ministry of Economic Cooperation	Bonn

المكسيك

MEXICO - MEXIQUE

Representante	Ismael QROZCO GUZMAN Representante Permanente Alterno de México ante la FAO	Roma
Suplente	Virgilio BLANCO DELGADO Agregado Agrícola Representante Permanente Alterno de México ante la FAO	Roma

المملكة المتحدة

UNITED KINGDOM - ROYAUME-UNI - REINO UNIDO

Representative	L.C.J. MARTIN Under-Secretary Ministry of Overseas Development	London
Alternate	G.W. THOM Assistant Secretary Ministry of Overseas Development	London
Alternante	A.A.W. LANDYMORE Permanent Representative of the United Kingdom to FAO	Rome
Alternate	A.J. PECKHAM Ministry of Overseas Development	London
Alternate	J.M. SCOULAR Ministry of Overseas Development	London
Adviser	Miss H.A. LIGHT British Embassy	Rome

(٦) ب

النیجر
NIGER

Représentant	Amadou CISSE Secrétaire général Ministère du développement rural	Niamey
Suppléant	Ibrahim NAJADA Directeur des eaux et forêts	Niamey
Adjoint	Assoumane BAOUA Directeur adjoint du Service de l'agriculture Ministère du développement rural	Niamey

الهند
INDIA - INDE

Representative	A. DAS Additional Secretary Ministry of Agriculture and Irrigation	New Delhi.
Alternate	RAMADHAR. Director of International Cooperation Ministry of Agriculture and Irrigation	New Delhi
Alternate	S.S. MAHDI Counsellor (Agriculture) Embassy of India	Rome

الولايات المتحدة الأمريكية

UNITED STATES OF AMERICA - ETATS-UNIS D'AMERIQUE - ESTADOS UNIDOS DE AMERICA

Representative	Charles R. FRANK, Jr. Deputy Assistant Secretary for Economic and Social Affairs Bureau of International Organization Affairs Department of State	Washington, D.C.
Alternate	Paul J. BYRNES Director Agency Directorate for Agriculture, Bureau of International Organization Affairs Department of State	Washington, D.C.
Alternate	Christopher A. NORRED, Jr. Counselor for FAO Affairs American Embassy	Rome
Alternate	Ralph W. PHILLIPS Executive Director International Organization Affairs Foreign Agricultural Service Department of Agriculture	Washington, D.C.
Adviser	David DAUGHERTY Agricultural Research Service Department of Agriculture Liaison Officer with AID Department of State	Washington, D.C.

(٧) ب

Adviser	Charles HIGGINSON First Secretary for FAO Affairs American Embassy	Rome
Adviser	Frederick C. McELDONNEY Food Policy Division Bureau of Economic and Business Affairs Department of State	Washington, D.C.
Adviser	Melvin L. SCHWEILER United Nations Relations Division Agency for International Development	Washington, D.C.

البابان
JAPAN - JAPON

Representative	Kenji ITANO Minister Embassy of Japan Permanent Representative of Japan to FAO	Rome
Alternate	Ryuichi TANABE First Secretary Embassy of Japan Alternate Permanent Representative of Japan to FAO	Rome
Alternate	Yoshinori MIYAMOTO First Secretary Embassy of Japan	Rome
Adviser	Yuban NARITA United Nations Bureau Specialized Agencies Division Ministry of Foreign Affairs	Tokyo

اليونان
GREECE - GRECE - GRECIA

Representative	George TZITZICOSTAS Assistant Minister of Agriculture	Athens
Alternate	Marcos ECONOMIDIS Director-General Economic and Commercial Affairs Ministry of Foreign Affairs	Athens
Alternate	Dimitrios FRANTZESKAKIS Director International Economic Organizations Ministry of Foreign Affairs	Athens
Alternate	Michel-Akis PAPAGEORGIOU Minister Plenipotentiary Permanent Representative of Greece to FAO	Rome

(A) ب

Adviser	Agathoclis PAPASSARANTOPOULOS Department of Agriculture Ministry of Agriculture	Athens
Adviser	Charalambos SARAFIS Department of Fisheries Ministry of Agriculture	Athens
Adviser	Nicolas EUSTATHIADIS Department of Forestry Ministry of Agriculture	Athens

اندونیسیا

INDONESIA - INDONÉSIE

Representative	Gunawan SATARI Assistant Minister of Agriculture	Djakarta
Alternate	H. Adjji Ismet HAKIM Permanent Representative of Indonesia to FAO	Rome
Alternate	Harigun HARDJOTANOJO Chief, Economics Section Embassy of Indonesia	Rome

ایطالیا

ITALY - ITALIE - ITALIA

Représentant	Ottorino Raimondo BORIN Ambassadeur Représentant permanent de l'Italie auprès de la FAO	Rome
Suppléant	Nardo OLIVETI Conseiller Représentant permanent adjoint de l'Italie auprès de la FAO	Rome
Suppléant	Paolo RIZZA Chef de Section Trésorerie générale Ministère du Trésor public	Rome
Suppléant	Giovanni ARMENTO Chef de Section Trésorerie générale Ministère du Trésor public	Rome
Adjoint	Mme Serenella LUCA Conseiller Ministère du Trésor public	Rome

(۹) ب

پاکستان
PAKISTAN

Representative	Irfan Ahmad IMTIAZI Secretary Ministry of Agriculture Cooperatives and Land Reforms	Islamabad
Alternate	Jamshed G. KHARAS Ambassador of Pakistan in Italy Permanent Representative of Pakistan to FAO	Rome
Associate	Muhammad Parvez MASUD Agricultural Counsellor Embassy of Pakistan Alternate Permanent Representative of Pakistan to FAO	Rome

پاناما

Representante	Sra. D ^a Mirla PANIZA de BELLAVITA Representante de Panamá ante el Consejo de la FAO	Tokio
Suplente.	Srta. Cidile Isabel DOMINGUEZ Embaixador Representante Permanente de Panamá ante la FAO	Roma
Suplente	Sra. D ^a Mayra IVANKOVICH de AROSEMENA Representante Permanente Alterno de Panamá ante la FAO	Roma

بنگلادیش

BANGLADESH

Representative	Aziz-ul HUQ President of the Council of Advisers Ministry of Agriculture	Dacca
Alternate	Fakhruddin AHMED Ambassador of Bangladesh in Italy Permanent Representative of Bangladesh to FAO	Rome
Alternate	Abdua SALAM Chief, Agriculture Division Planning Commission	Dacca
Alternate	Quazi Habibul HAQUE Economic and Commercial Counsellor Embassy of the People's Republic of Bangladesh Alternate Permanent Representative to FAO	Rome
Adviser	Tanvir AHMED Secretary to the Adviser for Agriculture Ministry of Agriculture	Dacca
Adviser	Syed Tanveer HUSSAIN Ministry of Agriculture	Dacca

بۇرۇندى

BURUNDI

Représentant	Joseph BUDARARA Directeur général de la planification agricole	Bujumbura
Suppléant	Charles BINOBANZI Directeur de cabinet Ministère de l'agriculture, de l'élevage et du développement rural	Bujumbura

تایلاند

THAILAND - THAILANDE - TAILANDIA

Representative	Vanrob ISARANKURA Secretary-General National FAO Committee Ministry of Agriculture and Cooperation	Bangkok
Alternate	Pairaj LAOWHAPHAN Counsellor (Agriculture) Royal Thai Embassy Permanent Representative of Thailand to FAO	Rome
Alternate	Choophong ANGPIROJ Commercial Attaché Royal Thai Embassy Alternate Permanent Representative of Thailand to FAO	Rome
Adviser	Surapong JAYANAMA Second Secretary Royal Thai Embassy	Rome

ترینیداد و توبگو

TRINIDAD AND TOBAGO - TRINITE-ET-TOBAGO - TRINIDAD Y TABAGO

Representative	Mrs. Annette AUGUSTE Chargé d'Affaires Permanent Mission of Trinidad and Tobago to the U.N. and Specialized Agencies in Europe	Geneva
Alternate	Arthur GRAY Second Secretary Permanent Mission of Trinidad and Tobago to the U.N. and Specialized Agencies in Europe	

(١١) ب

تشيكوسلوفاكيا

CZECHOSLOVAKIA - TCHECOSLOVAQUIE - CHECOSLOVAQUIA

Représentant	Emil CAKAJDA Premier Ministre adjoint de l'agriculture et de l'alimentation Président du Comité national tchécoslovaque pour la FAO	Prague
--------------	---	--------

Suppléant	Svatopluk STAMPACH Ministre plénipotentiaire Conseiller Représentant permanent de Tchécoslovaquie auprès de la FAO	Rome
-----------	--	------

تونس

TUNISIA - TUNISIE - TUNEZ

تونس	عز الدين شلبي مدير الديوان بوزارة الفلاحة	مدوب
روما	محسن بلحاج عسر مستشار - سفارة تونس والممثل الدائم لدى المنظمة	مناب
تونس	السيدة فاطمة العريبي كبيرة مهندسين وزارة الفلاحة	مناب

جابون

GABON

Représentant	Louis LAPEBY Inspecteur général de l'agriculture	Libreville
Suppléant	Théophile MINKOUE Premier Conseiller Ambassade de la République gabonaise Représentant permanent du Gabon auprès de la FAO	Rome

جامبيا

GAMBIA - GAMBIE

Representative	Ahmad Tejan WADDA Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary to the Government of Libya Permanent Representative of The Gambia to FAO	Tripoli
Alternate	Abdou JANHA Under-Secretary Ministry of Agriculture and Natural Resources	Banjul

رواندا

RWANDA

غینیا-بیساو

فرنسا
FRANCE - FRANCIA

Représentant	Louis VELAY Inspecteur général de l'agriculture	Paris
Suppléant	Jean-Louis TOFFIN Ambassadeur Représentant permanent de la France auprès de l'OAA	Rome
Suppléant	Gérard WEILL Secrétaire général du Comité interministériel de l'agriculture et de l'alimentation	Paris
Conseiller	Philippe GUERIN Sous-Directeur des Affaires européennes et multilatérales Ministère de l'Agriculture	Paris
Conseiller	Bernard MIYET Secrétaire des Affaires étrangères	Paris

فزویلا
VENEZUELA

Representante	Luis LA CORTE Embajador Representante Permanente de Venezuela ante la FAO	Roma
Suplente	Heliodoro L. CLAVERIE RODRIGUEZ Agregado Agrícola Embajada de Venezuela Representante Permanente Alterno de Venezuela ante la FAO	Roma

13-116

FINLAND = FINLANDE = FINLANDIA

Representative	Antti NIKKOLA Chief Bureau for International Affairs Ministry of Agriculture and Forestry	Helsinki
Alternate	Holger MAURIA Special Adviser Bureau for International Affairs Ministry of Agriculture and Forestry	Helsinki
Alternate	Heikki PUURUNEN Counsellor Embassy of Finland Permanent Representative of Finland to FAO	Rome
Adviser	Niilo HINTIKKA Head of Bureau National Board of Agriculture	Helsinki

كندا

CANADA

Representative	A. E. HANNAH Assistant Deputy-Minister Food Systems Branch Department of Agriculture	Ottawa
Alternate	Frank SHEFRIN Chairman Interdepartmental FAO Committee Department of Agriculture	Ottawa
Alternate	Jim CURRIE Counsellor Canadian Embassy Alternate Permanent Representative of Canada to FAO	Rome
Associate	J. DEVLIN Multilateral Programs Branch Canadian International Development Agency	Ottawa

كولومبيا

COLOMBIA - COLOMBIE

Representante	Doña Paulina de CASTRO MONSALVO Representante de Colombia ante el Consejo de la FAO	Barranquilla
Suplente	Jaime CASTRO Embajador de Colombia en Italia Representante Permanente de Colombia ante la FAO	Roma
Adjunto	Eduardo SAENZ Consejero Embajada de Colombia Representante Permanente Alterno de Colombia ante la FAO	Roma

لبنان

LEBANON - LIBAN - LIBANO

بيروت	الياس هراوى رئيس اللجنة البرلمانية للزراعة	مندوب
روما	ابراهيم مروش مستشار ، قائم بأعمال سفارة جمهورية لبنان والممثل الدائم لدى المنظمة	مناوب

ب (١٤)

ليبيا

LIBYA - LIBYE - LIBIA

طرابلس	نوري رحومه وكيل أمانة الزراعة والاصلاح الزراعي محمد بدر الدين مسعودى مستشار زراعي أمانة الزراعة والاصلاح الزراعي	مندوب
طرابلس	بشير مبروك سعيد مدير إدارة الاقتصاد الزراعي أمانة الزراعة والاصلاح الزراعي	مندوب
طرابلس	على الشهاوى خبير شؤون التغذية المكتب الاستشاري أمانة الزراعة والاصلاح الزراعي	مندوب
روما	أحمد عبد الهادى ملحق بسفارة الجماهيرية العربية الليبية والممثل الدائم لدى المنظمة	مندوب

مصر

EGYPT - EGYPTE - EGIPTO

القاهرة	حسن عبد الله وكيل الوزارة للعلاقات الخارجية وزارة الزراعة	مندوب
روما	فؤاد رضا مستشار الشؤون الزراعية سفارة جمهورية مصر العربية والممثل الدائم لدى المنظمة	مندوب

مالاوي

MALAWI

Representative	N.M. MWAUNGULU Minister Plenipotentiary Embassy of Malawi in the Federal Republic of Germany	Bonn
----------------	---	------

موريشنس

MAURITIUS - MAURICE - MAURICIO

Representative	Lutchun PURMESSUR Permanent Secretary Ministry of Agriculture, Natural Resources and the Environment	Port-Louis
Adviser	Francesco CAPONERA Consul General of Mauritius in Italy	Rome

نيوزيلاند

NEW ZEALAND - NOUVELLE-ZELANDE - NUEVA ZELANDIA

Representative	M.L. CAMERON Director-General Ministry of Agriculture and Fisheries	Wellington
Alternate	Miss A.J. PEARCE Counsellor Embassy of New Zealand Permanent Representative of New Zealand to FAO	Rome
Alternate	M.R. LEAR Second Secretary (Commercial) Embassy of New Zealand Alternate Permanent Representative to FAO	

هولندا

NETHERLANDS - PAYS-BAS - PAISES BAJOS

Representative	Gerrit de BAKKER Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Netherlands to FAO	Rome
Alternate	A. STOFFELS Cabinet Adviser in charge of International Matters Ministry of Agriculture and Fisheries	The Hague
Alternate	J. BERTELING Ministry of Foreign Affairs	The Hague
Associate	K.A. de JONG Associate Permanent Representative of the Netherlands to FAO	Rome
Associate	L. RITTERSHAUS Permanent Mission of the Netherlands to FAO	Rome
Special Adviser	L.H.J.B. van GORKOM Ambassador Director-General of International Cooperation Ministry of Foreign Affairs	The Hague

ب (١٦)

المراقبون من الدول الأعضاء التي ليست عضواً بالمجلس

OBSERVERS FROM MEMBER NATIONS NOT MEMBERS OF THE COUNCIL

OBSERVATEURS D'ETATS MEMBRES NE SONT PAS AU CONSEIL

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS QUE NO SON MIEMBROS DEL CONSEJO

أرجواي
URUGUAY

Roberto G. AMATO
Primer Secretario
Embajada del Uruguay
Representante Permanente Alterno del Uruguay ante la FAO

Roma

أستراليا

AUSTRALIA - AUSTRALIE

John L. SAULT
Counsellor (Agriculture)
Australian Embassy

Rome

Paul ALPEN
Counsellor
Australian Embassy

Rome

ישראל

ISRAEL

Felix Dan MAAS
Special Adviser to the Minister of Agriculture

Jerusalem

Eliyahu DOUEK
Counsellor (Economic Affairs)
Embassy of Israel
Permanent Representative of Israel to FAO

Rome

البرتغال
PORTUGAL

Gonçalo Aires de SANTA CLARA GOMES
Counsellor
Embassy of Portugal
Permanent Representative of Portugal to FAO

Rome

Joao J. PEREIRA REIS Jr.
Secretary-General
Portuguese National FAO Committee

Lisbon

Miss Maria Leonor MEIRELLES de SOUSA
Alternate Permanent Representative of Portugal to FAO

Rome

الجزائر
ALGERIA - ALGERIE - ARGELIA

روما

عبد العزيز بوجنان

وزير مفوض، مستشار السفارة
الممثل الدائم لدى المنظمة

الجزائر

عبد القادر طفار

سكرتير ثان، وزارة الخارجية

(١٧) ب

الدنمارك

DENMARK - DANEMARK - DINAMARCA

Mrs. Gertrud RIEMANN
Head of Section
Danish National FAO Committee

Copenhagen

C. Valentin HANSEN
Agricultural Counsellor
The Royal Danish Embassy
Permanent Representative of Denmark to FAO

Rome

السلفادور
EL SALVADOR

Joaquín GARCIA E.
Consejero
Embajada de El Salvador
Representante Permanente Alterno
de El Salvador ante la FAO

Roma

السنغال
SENEGAL

M. BABACAR N'DOYE
Conseiller
Représentant permanent suppléant du
Sénégal auprès de la FAO

Rome

السويد
SWEDEN - SUEDE - SUECIA

Stellan KRONVALL
Head of Division
Ministry of Agriculture

Stockholm

H. GRANQVIST
Counsellor
The Royal Swedish Embassy
Alternate Permanent Representative of Sweden to FAO

Rome

Åke ANDERSON
Agricultural Counsellor
The Royal Swedish Embassy
Alternate Permanent Representative of Sweden to FAO

Rome

الصومال

SOMALIA - SOMALIE

مقد يشيو

عثمان جمعة على
وزير مصايد الأسماك

مقد يشيو

سعيد علوى
مدير معهد البحوث الزراعية
وزارة الزراعة

مقد يشيو

محمد علي حسين
مدير إدارة الانتاج
وزارة الثروة الحيوانية والمراعي والغابات

مقد يشيو

حسن عبد القادر محمد
مدير مشروع مصايد الأسماك
وزارة مصايد الأسماك

ب (١٨)

العراق

IRAQ - IRAK

روما

سمير عدالحميد الشاكر
سفير ، الممثل الدائم لدى المنظمة

الكونغو

CONGO

Gérard GAMO-KUBA

Rome

Conseiller pour les affaires économiques

Ambassade de la République populaire du Congo

Représentant permanent du Congo auprès de la FAO

المجر

HUNGARY - HONGRIE - HUNGRIA

Gábor HIDVEGI

Rome

Counsellor

Embassy of the Hungarian People's Republic

Permanent Representative of Hungary to FAO

النرويج

NORWAY - NORVEGE - NORUEGA

Dag MORK ULNES

Rome

First Secretary

The Royal Norwegian Embassy

Permanent Representative of Norway to FAO

Per G. STAVNUM

Oslo

Counsellor

Ministry of Foreign Affairs

Arne LØCHEN

Oslo

Secretary General

National Nutrition Council

(FAO Committee)

النمسا

AUSTRIA - AUTRICHE

Hermann REDL

Vienna

Section Chief

Federal Ministry of Agriculture and Forestry

Chairman of the Austrian FAO Committee

Peter ROSENEMMER

Rome

Permanent Representative of Austria to FAO

ایران

IRAN

Bahman MANSURI

Rome

Agricultural Attaché

Alternate Permanent Representative of Iran to FAO

ایرلند

IRELAND - IRLANDE - IRLANDA

P. GRIFFIN

Dublin

Chairman

Irish National FAO Committee

(١٩) ب

بلجيكا
BELGIUM - BELGIQUE - BELGICA

Huyo BAEYENS
Ambassadeur
Représentant permanent de la Belgique
auprès de la FAO

Rome

André REGNIER
Représentant permanent adjoint de
la Belgique auprès de la FAO

Rome

بلغاريا

BULGARIE - BULGARIA

Lyuben DJILIANOV
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of Bulgaria to FAO

Rome

بورما

BURMA - BIRMANIE - BIRMANIA

U SHWE ZAN AUNG
Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary
Permanent Representative of Burma to FAO

Rome

U THAN HTUN AUNG
Second Secretary
Embassy of the Socialist Republic of the Union of Burma
Alternate Permanent Representative of Burma to FAO

Rome

بولندا

POLAND - POLOGNE - POLONIA

Czeslaw MUSZALSKI
Counsellor
Embassy of the Polish People's Republic
Alternate Permanent Representative of Poland to FAO

Rome

بولييفيا

BOLIVIA - BOLIVIE

Mario VARGAS JORDAN
Ministro Consejero
Representante Permanente Alterno de Bolivia ante la FAO

Roma

Enzo CERLINI
Secretario de la Delegación de Bolivia ante la FAO

Roma

پرو

PERU - PEROU

Benjamín SAMANEZ CONCHA
Embajador
Representante Permanente del Perú ante la FAO

Roma

بنين

BENIN

Ernest T. OROUNLA
Directeur général adjoint
Ministère du développement rural

Porto-Novo

ب (٤٠)

ترکی

TURKEY - TURQUIE - TURQUIA

Ismet BIRSEL
Counsellor
Turkish Embassy
Permanent Representative of Turkey to FAO

Rome

Burhanettin DORUK
Agricultural Counsellor
Turkish Embassy
Alternate Permanent Representative of Turkey to FAO

Rome

تنزانیہ

TANZANIA - TANZANIE

George S. MAGOMBE
Ambassador of the United Republic of Tanzania in Italy
Permanent Representative of Tanzania to FAO

Rome

F. Matanda MINJA
First Secretary
Embassy of the United Republic of Tanzania
Alternate Permanent Representative of Tanzania to FAO

Rome

H.L. LYIMO
Counsellor
Embassy of the United Republic of Tanzania

Washington, D.C.

جاہماں

JAMAICA - JAMAIQUE

Mrs. Joy WEBSTER
Second Secretary
Permanent Mission of Jamaica to the
United Nations and Specialized Agencies in Europe

Geneva

جواتیملا

GUATEMALA

Humberto VIZCAINO LEAL
EmbaJador de la Repùblica de Guatemala en Italia
Representante Permanente de Guatemala ante la FAO

Roma

Guillermo ESTRADA STRECKER
Consejero
Embajada de Guatemala
Representante Permanente Alterno de Guatemala ante la FAO

Roma

رومانیہ

ROMANIA - ROUMANIE - RUMANIA

Pompiliu CELAN
Conseiller
Ambassade de la République socialiste de Roumanie
Représentant permanent suppléant de la
Roumanie auprès de la FAO

Rome

Nicolae DIMITRIU
Secrétaire général du Comité national
roumain pour la FAO
Ministère de l'agriculture et de
l'industrie alimentaire

Bucarest

(٢١) ب

زاير

ZAIRE

Nga-Ma MAPELA Rome
Conseiller
Ambassade de la République du Zaïre
Représentant permanent adjoint du Zaïre auprès de la FAO

زامبيا
ZAMBIA - ZAMBIE

Benas E. PHIRI Rome
First Secretary
Embassy of the Republic of Zambia
Alternate Permanent Representative of Zambia to FAO

سری لانکا

SRI LANKA

S.M.L. MARIKAR Rome
Counsellor
Embassy of the Republic of Sri Lanka
Alternate Permanent Representative of Sri Lanka to FAO

سویسرا

SWITZERLAND - SUISSE - SUIZA

Theodor GLASER Rome
Conseiller agricole
Ambassade de Suisse
Représentant permanent de la Suisse auprès de la FAO

سیرالیون
SIERRA LEONE - SIERRA LEONA

Sahr Thomas MATTURI Rome
Ambassador of Sierra Leone in Italy
Permanent Representative of Sierra Leone to FAO

Mrs. Jerédine JARRET-THORPE Rome
Counsellor
Embassy of Sierra Leone
Alternate Permanent Representative of Sierra Leone to FAO

Claudius J. THOMAS Rome
First Secretary
Embassy of Sierra Leone

شیلی
CHILE - CHILI

Osvaldo LUCA ECHEVERRIA Roma
Embajador
Representante Permanente de Chile ante la FAO

Manuel ATRIA RAWLINS Roma
Primer Secretario
Representación Permanente de Chile ante la FAO
Representante Permanente Alterno de Chile ante la FAO

Samuel MATUS MATZKE Roma
Agregado
Representación Permanente de Chile ante la FAO
Representante Permanente Alterno de Chile ante la FAO

عُمان
OMAN

روما

أحمد سهيل اجهام
سكرتير ثالث بالسفارة
مناوب الممثل الدائم لدى المنظمة

غانا

GHANA

Horatio MENDS
Minister Counsellor (Agriculture)
Embassy of the Republic of Ghana
Permanent Representative of Ghana to FAO

Rome

Miss Salome DANSO
First Secretary (Agriculture)
Embassy of the Republic of Ghana

Rome

غينيا

GUINEA - GUINEE

Mory KEITA
Ambassadeur de Guinée en Italie
Représentant permanent de la Guinée auprès de la FAO

Rome

Bernard KOUNDIANO
Directeur général de l'Agriculture

Conakry

Jean Syrogianis CAMARA
Ministre Conseiller
Ambassade de la République de Guinée
pour l'Europe occidentale
Représentant permanent adjoint de la
Guinée auprès de la FAO

Rome

Cheick Moussa FOFANA
Attaché
Chargé des relations avec les
Organisations internationales
Ambassade de la République de Guinée
pour l'Europe occidentale

Rome

فيتنام
VIET NAM

HUYNH TIENG
Chargé d'Affaires de la
République socialiste du Viet Nam en Italie

Rome

NGUYEN VAN SINH
Premier Secrétaire
Ambassade de la République socialiste du Viet Nam en Italie

Rome

(٤٣) ب

كوب

CUBA

Pedro A. MORALES CARBALLO Roma
 Ministro Plenipotenciario
 Representante Permanente de Cuba ante la FAO

Ernesto DIAZ BUSTABAD Roma
 Tercer Secretario
 Representante Permanente Alterno de Cuba ante la FAO

Carlos ARIAS MARFIL Roma
 Tercer Secretario
 Representación Permanente de Cuba ante la FAO

كور

KOREA, REPUBLIC OF - COREE, REPUBLIQUE DE - COREA, REPUBLICA DE

KYUNG CHUL KIM Rome
 Counsellor
 Embassy of the Republic of Korea

BYUNG SUK LEE Rome
 Agricultural Attaché
 Embassy of the Republic of Korea
 Permanent Representative to FAO

كوسنار

COSTA RICA

Carlos di MOTTOLE BALESTRA Ginebra
 Embajador
 Representante Permanente de Costa Rica ante la FAO

كيني

KENYA

Alfred I. MACHAYO Rome
 Minister Plenipotentiary
 Permanent Representative of Kenya to FAO

ليبريا
 LIBERIA

Sumakai M. RICHARDS Rome
 Agricultural Attaché
 Embassy of the Republic of Liberia
 Alternate Permanent Representative of Liberia to FAO

مالطا
 MALTA - MALTE

Istvan MOSKOVITS Rome
 Counsellor (Agriculture)
 Embassy of Malta
 Permanent Representative of Malta to FAO

مدغشقر
 MADAGASCAR

Rakotoarivo, RALIBERA Rome
 Conseiller
 Ambassade de la République démocratique de Madagascar
 Représentant permanent adjoint de Madagascar
 auprès de la FAO

نيجيريا
NIGERIA

Jacob O. ALABI
Counsellor (Agriculture)
Deputy Permanent Representative of Nigeria to FAO

Rome

هندوراس
HONDURAS

José DE LA CRUZ HERNANDEZ R.
Embajador
Representante Permanente de Honduras ante la FAO

Roma

Alejandro BANEGRAS G.
Primer Secretario
Representante Permanente Alterno de
Honduras ante la FAO

Roma

يوغسلافيا

YUGOSLAVIA - YOUNGOSLAVIE

Vladimir DAMJANOVIC
Assistant to the President of the
Federal Committee for Agriculture
Secretary, Yugoslav Commission for Cooperation with FAO

Belgrade

Danilo VUJIĆIC
Counsellor
Embassy of the Socialist Federal Republic of Yugoslavia
Alternate Permanent Representative of
Yugoslavia to FAO

Rome

دولة الفاتيكان

HOLY SEE - SAINT-SIEGE - SANTA SEDE

S.E. Mgr. Agostino FERRARI-TONIOLO
Observateur permanent auprès de la FAO

Cité du Vatican

Giovanni RAINER
Membre de la Confédération nationale
des exploitants familiaux

Rome

ممثلو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

REPRESENTATIVES OF UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES
REPRESENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPECIALISEES
REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS
الأمم المتحدة
UNITED NATIONS
NATIONS UNIES
NACIONES UNIDAS

Santiago QUIJANO-CABALLERO
Director, External Relations and Inter-Agency Affairs
Office of the United Nations

Geneva
and
New York

Peter CASSON
Deputy Director
External Relations and Inter-Agency Affairs
Office of the United Nations

مجلس الأغذية العالمي
WORLD FOOD COUNCIL
CONSEIL MONDIAL DE L'ALIMENTATION
CONSEJO MUNDIAL DE LA ALIMENTACION

John A. HANNAH
Executive Director

Rome

Edward OMOTOSO
Secretary

Rome

Peter MARKOV
Senior Economist

Rome

A.A. MOURSI
Representative of the President

Cairo

الهيئة التحضيرية للصدق وفق الدليل للتنمية الزراعية
INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT PREPARATORY COMMISSION
FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE - COMMISSION PREPARATOIRE
FONDO INTERNACIONAL DE DESARROLLO AGRICOLA - COMISION PREPARATORIA

Sartaj AZIZ
Executive Secretary

Rome

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
CONFERENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DEVELOPPEMENT
CONFERENCIA DE LAS NACIONES UNIDAS SOBRE COMERCIO Y DESARROLLO

L. HULUGALLE
Special Projects Officer
Commodities Division

Geneva

برنامـج الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـبـيـئةـ

UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME
PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR L'ENVIRONNEMENT
PROGRAMA DE LAS NACIONES UNIDAS PARA EL MEDIO AMBIENTE

Jean FAUCHON
Director
Division of Ecosystems and Natural Resources

Nairobi

منظـمةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـصـنـاعـيـةـ

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR LE DEVELOPPEMENT INDUSTRIEL
ORGANIZACION DE LAS NACIONES UNIDAS PARA EL DESARROLLO INDUSTRIAL

Pablo CUEVAS CANCINO
Chief Interagency Programme
Coordination Section

Vienna

برـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـتنـميةـ

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME
PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR LE DEVELOPPEMENT
PROGRAMA DE LAS NACIONES UNIDAS PARA EL DESARROLLO

Anthony Bruce HARLAND
Director
Technical Advisory Division

New York

مـكـتبـ الـمـدـوبـ السـامـيـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـشـوـونـ الـلاـجـيـنـ
OFFICE OF THE UN HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES
HAUT-COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES POUR LES REFUGIES
ALTO COMISIONADO DE LAS NACIONES UNIDAS PARA LOS REFUGIADOS

Mrs. Antonella PRANDI
Assistant to Representative for Italy

Rome

برـنـامـجـ الـأـغـذـيـةـ الـعـالـمـ

WORLD FOOD PROGRAMME
PROGRAMME ALIMENTAIRE MONDIAL
PROGRAMA MUNDIAL DE ALIMENTOS

T.C.M. ROBINSON
Executive Director ad interim

Rome

F.M. USTÜN
Deputy Executive Director

Rome

J.S. MONGIA
Director, Division of External Relations
and General Services

Rome

E.E. LÜHE
Acting Director, Project Management Division

Rome

W.K. DAVIS
Acting Director, Resources Management Division

Rome

J. MOSCARELLA
Economic Adviser to WFP

Rome

W.N. FRALEIGH
Assistant to the Executive Director

Rome

M.Y. ZAKARIA
Chief, External Relations and General Affairs Branch

Rome

I.G.M. TAYLOR
External Relations Officer,
External Relations and General Affairs Branch

Rome

منظمة العمل الدولية
INTERNATIONAL LABOUR ORGANISATION
ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL
ORGANIZACION INTERNACIONAL DEL TRABAJO

Francesco D'ATTILIA

Rome

Director

ILO Branch Office **الوكالة الدولية للطاقة الذرية**

INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY
AGENCE INTERNATIONALE DE L'ENERGIE ATOMIQUE
ORGANISMO INTERNACIONAL DE ENERGIA ATOMICA

Maurice FRIED

Vienna

Director

Joint FAO/IAEA Division of Atomic Energy
in Food and Agriculture

المجموعة الاقتصادية الأوروبية
EUROPEAN ECONOMIC COMMUNITY
COMMUNAUTE ECONOMIQUE EUROPEENNE
COMUNIDAD ECONOMICA EUROPEA

Livio MARINUCCI

Bruxelles

Chef de Division

Direction générale de l'Agriculture

“Organisations internationales concernant
l’Agriculture”

Mme Jacqueline BENOIT

Bruxelles

Administrateur, Direction générale de l'Agriculture

“Organisations internationales concernant
l’Agriculture”

المراقبون من المنظمات الحكومية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

مصرف التنمية الأفريقي

AFRICAN DEVELOPMENT BANK

BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT

BANCO AFRICANO DE FOMENTO

Chauqui KERDOUDI-KOALI

Abidjan

Vice-President

M. NYAHE

Abidjan

Chef de Division

Département des Projets

ب (٢٨)

المبندوق العربي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية

ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT
FONDS ARABE POUR LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL
FONDO ARABE PARA EL DESARROLLO ECONOMICO Y SOCIAL

Ali KHALID TAHSIN
Senior Agricultural Specialist
Programmes Department

Safat
Kuwait

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

COUNCIL OF ARAB ECONOMIC UNITY
CONSEIL DE L'UNITE ECONOMIQUE ARABE
CONSEJO DE LA UNIDAD ECONOMICA ARABE

M. Amin JADDOA
Director of the Production Department

Cairo

المجلس الدولي للصناعات الزراعية والغذائية

INTERNATIONAL COMMISSION FOR AGRICULTURAL AND FOOD INDUSTRIES
COMMISSION INTERNATIONALE DES INDUSTRIES AGRICOLES ET ALIMENTAIRES
COMISION INTERNACIONAL DE LAS INDUSTRIAS AGRICOLAS Y ALIMENTARIAS

Rafael CONTRERAS CORTES
Agregado Agrónomo
Representante Permanente de España ante la FAO

Roma

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ORGANIZATION FOR ECONOMIC COOPERATION AND DEVELOPMENT
ORGANISATION DE COOPERATION ET DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUES
ORGANIZACION DE COOPERACION Y FOMENTO ECONOMICOS

Giuseppe VASTA
Consultant

Rome

منظمة الدول الأمريكية

ORGANIZATION OF AMERICAN STATES
ORGANISATION DES ETATS AMERICAINS
ORGANIZACION DE ESTADOS AMERICANOS

Francisco J. PRIETO
Economic Counsellor

Geneva

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS
OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES
OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

الاتحاد الأوروبي للإنتاج الحيواني

EUROPEAN ASSOCIATION FOR ANIMAL PRODUCTION
FEDERATION EUROPEENNE DE ZOOTECHNIE
FEDERACION EUROPEA DE ZOOTECNIA

Karl-Otto von SELLE
Secretary-General

Rome

الاتحاد الدولي للاقتصاديين الزراعيين

INTERNATIONAL ASSOCIATION OF AGRICULTURAL ECONOMISTS
ASSOCIATION INTERNATIONALE DES ECONOMISTES AGRONOMIQUES
ASOCIACION INTERNACIONAL DE ECONOMISTAS AGRICOLAS

Giuseppe BARBERO
Agricultural Economist

Rome

Ettore PONZO
Agricultural Economist

Mrs. Vanna GUALANDI
Agricultural Economist

Rome

الغرفة التجارية الدولية

INTERNATIONAL CHAMBER OF COMMERCE
CHAMBRE DE COMMERCE INTERNATIONALE
CAMARA DE COMERCIO INTERNACIONAL

Michele SPINELLI
Attaché, Bureau des Relations internationales
Confédération générale de l'agriculture italienne

Rome

المجلس الدولي للهندسة الزراعية

INTERNATIONAL COMMISSION OF AGRICULTURAL ENGINEERING
COMMISSION INTERNATIONALE DU GENIE RURAL
COMISION INTERNACIONAL DE INGENIERIA RURAL

Gino PRATELLI
Président de l'Association italienne de Génie rural

Bologna

الاتحاد الدولي لريف الكاثوليكي
INTERNATIONAL CATHOLIC RURAL ASSOCIATION
ASSOCIATION RURALE CATHOLIQUE INTERNATIONALE
ASOCIACION RURAL CATOLICA INTERNACIONAL

Filippo CORTESE
Principal Secretary

Rome

جمعية كاريتاس الدولي

INTERNATIONAL CONFERENCE OF CATHOLIC CHARITIES - CARITAS INTERNATIONALIS
CONFERENCE INTERNATIONALE DES CHARITES CATHOLIQUES
CONFERENCIA INTERNACIONAL CATOLICA DE CARIDAD

Mrs. Derna CERBELLA
Counsellor

Rome

Anastasio TRICARICO
In charge of International Relations

Rome

الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرة

INTERNATIONAL CONFEDERATION OF FREE TRADE UNIONS
CONFEDERATION INTERNATIONALE DES SYNDICATS LIBRES
CONFEDERACION INTERNACIONAL DE ORGANIZACIONES SINDICALES LIBRES

Umberto LAMAGNI
Permanent Representative to FAO

Rome

المجلس الدولي للاتحادات العلمية

INTERNATIONAL COUNCIL OF SCIENTIFIC UNIONS
CONSEIL INTERNATIONAL DES UNIONS SCIENTIFIQUES
CONSEJO INTERNACIONAL DE UNIONES CIENTIFICAS

Flaminio FIDANZA

المجلس النسائي الدولي

INTERNATIONAL COUNCIL OF WOMEN
CONSEIL INTERNATIONAL DES FEMMES
CONSEJO INTERNACIONAL DE MUJERES

Perugia

Mrs. Lena PASSERINI

Rome

Permanent Representative to FAO

الاتحاد الدولي للمُنتجِين الزراعيين

INTERNATIONAL FEDERATION OF AGRICULTURAL PRODUCERS
FEDERATION INTERNATIONALE DES PRODUCTEURS AGRICOLES
FEDERACION INTERNACIONAL DE PRODUCTORES AGRICOLAS

Mrs. Giuseppina PELA

Rome

Liaison Officer with FAO

الاتحاد الدولي للاقتصاد المنزلي

INTERNATIONAL FEDERATION FOR HOME ECONOMICS
FEDERATION INTERNATIONALE POUR L'ECONOMIE FAMILIALE
FEDERACION INTERNACIONAL DE ECONOMIA FAMILIAR

Ms. J. RUSSELL

Rome

Permanent Representative to FAO

الاتحاد الدولي لعمال المزارع الكبيرة والزراعة والمهن المتعلقة بها

INTERNATIONAL FEDERATION OF PLANTATION, AGRICULTURAL AND ALLIED WORKERS
FEDERATION INTERNATIONALE DES TRAVAILLEURS DES PLANTATIONS,
DE L'AGRICULTURE ET DES SECTEURS CONNEXES
FEDERACION INTERNACIONAL DE LOS TRABAJADORES DE LAS PLANTACIONES AGRICOLAS Y SIMILARES

Umberto LAMAGNI

Rome

Permanent Representative to FAO

الاتحاد الدولي لرعاية الطفولة

INTERNATIONAL UNION FOR CHILD WELFARE
UNION INTERNATIONALE DE LA PROTECTION DE L'ENFANCE
UNION INTERNACIONAL DE PROTECCION A LA INFANCIA

Elio ZAMBRANO

Rome

Permanent Representative to FAO

الاتحاد العالمي لمنظمات الأسرة

INTERNATIONAL UNION OF FAMILY ORGANIZATIONS
UNION INTERNATIONALE DES ORGANISMES FAMILIAUX
UNION INTERNACIONAL DE ORGANISMOS FAMILIARES

André DUFFAURE

Paris

Représentant permanent auprès de la FAO

ب (٣١)

الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية

INTERNATIONAL UNION FOR THE CONSERVATION OF NATURE AND NATURAL RESOURCES
UNION INTERNATIONALE POUR LA CONSERVATION DE LA NATURE ET DE SES RESSOURCES
UNION INTERNACIONAL PARA LA CONSERVACION DE LA NATURALEZA Y SUS RECURSOS

A. J. MENCE
Programme Officer

Morges
(Switzerland)

INTERNATIONAL UNION OF FOOD AND ALLIED WORKERS' ASSOCIATIONS
UNION INTERNATIONALE DES TRAVAILLEURS DES INDUSTRIES ALIMENTAIRES ET CONNEXES
UNION INTERNACIONAL DE ASOCIACIONES DE TRABAJADORES DE ALIMENTOS Y RAMOS AFINES

Umberto LAMAGNI

Permanent Representative to FAO

Rome

اتحاد جمعيات الصليب الأحمر

LEAGUE OF RED CROSS SOCIETIES
LIGUE DES SOCIETES DE LA CROIX ROUGE
LIGA DE SOCIEDADES DE LA CRUZ ROJA

Seve AXELL

Liaison Officer with FAO and WFP

Rome

الاتحاد العالمي لعمال صناعات الأغذية والدخان والفنادق والمهن المتعلقة بها

TRADE UNION INTERNATIONAL OF FOOD, TOBACCO, HOTEL AND ALLIED INDUSTRIES' WORKERS
UNION INTERNATIONALE DES SYNDICATS DES TRAVAILLEURS DES INDUSTRIES ALIMENTAIRES,
TABACS, HOTELS ET BRANCHES CONNEXES
UNION INTERNACIONAL DE SINDICATOS DE TRABAJADORES DE LAS INDUSTRIAS ALIMENTARIA,
TABACALERA, HOTELERA Y SIMILARES

Giuseppe CASADEI

Rome

اتحاد العمل الدولي

WORLD CONFEDERATION OF LABOUR
CONFEDERATION MONDIALE DU TRAVAIL
CONFEDERACION MUNDIAL DEL TRABAJO

Mrs. Anna BARONE

Permanent Representative to FAO

Rome

Domenico PULEJO

Rome

الاتحاد العالمي للنقابات العمال

WORLD FEDERATION OF TRADE UNIONS
FEDERATION SYNDICALE MONDIALE
FEDERACION SINDICAL MUNDIAL

Giuseppe CASADEI

Rome

Permanent Representative to FAO

الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية

WORLD UNION OF CATHOLIC WOMEN'S ORGANIZATIONS
UNION MONDIALE DES ORGANISATIONS FEMININES CATHOLIQUES
UNION MUNDIAL DE LAS ORGANIZACIONES FEMENINAS CATÓLICAS

Mrs. G. GARZERO

Rome

Permanent Representative to FAO

الاتحاد العالمي للبيطرين

WORLD VETERANS FEDERATION
FEDERATION MONDIALE DES ANCIENS COMBATTANTS
FEDERACION MUNDIAL DE VETERANOS DE GUERRA

الملحق "ج"قائمة الوثائق

CL 71/1	Provisional Agenda
CL 71/1(a)-Rev.1	Annotated Agenda
CL 71/2	World Food Situation in March 1977
CL 71/2-Corr.1	Corrigendum to CL 71/2
CL 71/3	موجز برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٧٩—١٩٧٨
CL 71/4	报 告 文 件 第 三 十 二 次 会 议 (٢٥ آب يل - ٦ ماي ١٩٧٧)
	报 告 文 件 第 三 十 三 次 会 议 (٢٥ آب يل - ٩ ماي ١٩٧٧)
CL 71/4-Corr.1 (E only)	Corrigendum to CL 71/4
CL 71/4-Corr.2 (F only)	Corrigendum to CL 71/4
CL 71/4-Corr.3	Corrigendum to CL 71/4
CL 71/5	Report of the Thirty-Fourth Session of the Committee on Constitutional and Legal Matters (CCLM) (2-5 May 1977)
CL 71/6	Report of the Fifty-First Session of the Committee on Commodity Problems (CCP) (2-6 May 1977)
CL 71/7	Report of the Eleventh Session of the Committee on Fisheries (COFI) (19-26 April 1977)
CL 71/8	Report of the Third Session of the Committee on Forestry (COFO) (22-27 November 1976)
CL 71/9	Report of the Fourth Session of the Committee on Agriculture (COAG) (20-28 April 1977)
CL 71/10	Report of the Second Session of the Committee on World Food Security (CFS) (13-19 April 1977)
CL 71/10-Corr.1	Corrigendum to CL 71/10
CL 71/11	Arrangements for the Nineteenth Session of the Conference
CL 71/12	Report of the Working Party on the Composition and Terms of Reference of the Council, the Programme Committee, the Finance Committee and the Committee on Constitutional and Legal Matters

CL 71/13	Institution of an A. H. Boerma Award
CL 71/14	UN Joint Inspection Unit Report on Fellowships in the United Nations System (JIU/REP/76/1)
CL 71/14-Sup.1	Supplement to CL 71/14
CL 71/15	UN Joint Inspection Unit Report on Country Programming as an Instrument for Coordination and Cooperation at the Country Level (JIU/REP/76/10)
CL 71/15-Sup.1	Supplement to CL 71/15
CL 71/16	UN Joint Inspection Unit Report Asia and the Pacific: A Report on the Technical Cooperation Provided by the United Nations Systems to the Regional and Sub-Regional Integration and Cooperation Movements (JIU/REP/76/9)
CL 71/17	Continuation of the Joint Inspection Unit
CL 71/17-Corr.1 (E only)	Corrigendum to CL 71/17
CL 71/17-Sup.1	Supplement to CL 71/17
CL 71/18	Second Annual Report of the World Food Programme
CL 71/19	Date for Nomination for Independent Chairman of the Council
CL 71/20	Status and Use of Languages in FAO
<u>CL 71/INF/Series</u>	
CL 71/INF/1	Provisional Timetable
CL 71/INF/2-Rev.1	Provisional list of Delegates and Observers
CL 71/INF/3	Provisional list of Documents
CL 71/INF/4	Information for Delegates and Observers
CL 71/INF/5	Opening Statement by Mr. Edouard Saouma Director-General to the Seventy-First Session of the FAO Council Rome, 6 June 1977
CL 71/INF/6	Implementation of Decisions taken by the Seventieth Council Session
CL 71/INF/7	Interim Progress Report on the Technical Cooperation Programme
CL 71/INF/7-Corr.1	Corrigendum to CL 71/INF/7
CL 71/INF/8-Rev.1	Draft Council Resolution on Technical Cooperation Amongst Developing Countries (Presented by the Latin American Group)

CL 71/INF/9	Statement by the Group of 77
CL 71/INF/10	Institutional Arrangements Relating to Nutrition
CL 71/INF/11	Further Developments in Relations with World Food Council
CL 71/INF/12	First Revised Timetable
CL 71/INF/13	Second Revised Timetable
CL 71/INF/14	Developments Regarding the <u>Ad Hoc</u> Committee on the Restructuring of the Economic and Social Sectors of the United Nations System

CL 71/LIM/Series

CL 71/LIM/1	Financial Position of the Organization
CL 71/LIM/2	Invitations to Non-Member Nations to Attend FAO Sessions

CL 71/OD/Series

CL 71/OD/1 to CL 71/OD/10	First to Tenth Orders of the Day
------------------------------	----------------------------------

CL 71/REP/Series

CL 71/REP/1 to CL 71/REP/7 CL 71/REP/7-Sup.1 CL 71/REP/8	Draft Report of Plenary
---	-------------------------

CL 71/PV/Series

CL 71/PV/1 to CL 71/PV/18	Verbatim Records of Plenary
------------------------------	-----------------------------

المحلق "د"بيان المدير العام في افتتاح الدورة

يسريني أن أرحب بكم في دورة المجلس الواحدة والسبعين واني أعتبر بما يقال من أبي أكرس لاستشارة الحكومات الأعضاء جزءاً كبيراً من وقتني يجاوز ما كان يكرسه أبي مدير عام فيما سبق .

ذلك لأنني أعتبر أن من أولى واجباتي تفهم مصالح الدول الأعضاء ، والعمل على تحقيقها . وغالباً ما يصعب التوفيق بين هذه المصالح ، نظراً لتضاربها بالرغم من كونها تتعلق كلها بالوضع العالمي . ان آلامنا وأجدادنا، وكذلك نحن قد طلبنا جميعاً من القلق الذي تخلقه الحروب ، والدمار الذي تخلفه ، سواء كانت حروبنا دبلومية أم أهلية . غير أن العالم ، نامياً كان أو متقدماً ، لم يعان قط من وضع كالذى يعيشه الآن .

ولقد سبق لي أن تناولت بالتحليل السمات التي تميز طبيعة هذا الوضع . ولا أود الآن أن أكرر المقارنة بين الأحصاءات الفاتمة المتعلقة بنصيب الفرد من الانتاج القومي ، أو بالدخل في الأرياف ، أو باستهلاك البروتين . ولكن ، لا يمكننا أن نتجاهل الواقع الذي تبين أن العالم يشكو من الكساد ويشكو في الوقت نفسه من التضخم ، وأن البلدان النامية تعاني من بطالة كثيرة أو جزئية مزمنة ومرتفعة ، كما أن غالبية البلدان المتقدمة تشكو من بطالة خطيرة ، وأن مشكلة صادرات البلدان النامية لم تجد حلولاً حتى الآن في حين أن هذه البلدان ترزح تحت عبء لا تطيق حمله هو عبء ديونها للبلدان الغنية ، وأن الهوة الآخذة في الاتساع بين الدول الغنية والفقيرة " غير مقبولة خلقياً ، ومهينة لكرامة الإنسان ، ومصدر توترات لا يمكن تحديد مداها . " ، كما قال رئيس مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية أخيراً .

وفي هذا المجال ، رأى بعض الدوائر أنه ورد في " موجز برنامج العمل والميزانية " العديد من الإشارات إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأنا لا أعتبر عن هذا ، فالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ليس شعاراً فارغاً ، يروق سعماه البعض ، وبخاصة الآذان الآخرين . انه أمر بالغ الأهمية دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها ، كما دعا إليه مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة . وقد اعترفت هذه القرارات بأن التقدم في مختلف توابع قطاع الأغذية والزراعة أمر أولى لبلوغ الأهداف الشاملة .

والحوار الذي نجريه هنا بشأن حل القضايا المتعلقة بـ"الأنماط الغذائية والزراعة" ، يعكس بعضها من مهام المنظمة ووظائفها الحيوية . ولكن الأهم هو البرامج العملية ، التي يمكن أن بدأها أو تكملها لتحقيق نتائج ملموسة على الصعيد القومي .

ومن أهم ما في هذا الحوار الدراسة التي تجريها منظمة الأمم المتحدة بأكملها للمتغيرات والتوقعات في قدر التنمية الثالث وما يليه . وسوف تساهم في هذا العمل التنظيمي بمساهمة أساسية هي دراستنا المظلوية: " الزراعة سلة ٢٠٠٠ " . وسوف تكون الأولوية في عملنا لهذه الدراسة ، وغيرها من الدراسات المفيدة . وأشدد على كلمة " المفيدة " ، اذ يجب الاقلاع عن العيل الى جعل البرنامج يتحول الى أداة للتخطيط في فراغ أو للتخطيط من أجل التخطيط . فالدول الأعضاء لا تحتاج الى هذا ولا ترغب فيه .

ان ما يفهمها ، أولاً ، هو ما تقوم به المنظمة من نشاطات ، كالنظام العالمي للإعلام والانذار المبكر ، وعمل لجنة الأمان الغذائي العالمي التي اجتمعت مؤخراً . ومهمها تكن توقعات المحاصيل وأمدادات الحبوب والمخزونات جيدة ، فيجب الانتساحل أو نتجاهل ما في الوضع من خطر كامن يهدد بقص الأغذية في السنتين المقبلة .

وقد أوصت لجنة الأمان الغذائي العالمي ببذل المزيد من الجهد لتحقيق الأمان الغذائي وأضافت انه اذا لم يزداد الانتاج في البلدان النامية ، فان اعتماد هذه الاختيارات على استيراد الحبوب وعلى المعونة الغذائية لن يستمر وحسب ، بل انه سيزداد في المستقبل .

كما درست لجنة مشكلات السلع مؤخراً خطورة الوضع الحالي للتجارة الزراعية ، وخيبة أمل البلدان النامية ازاء الاخفاق في احراز أي تقدم ملموس للتوصيل الى حلول مرضية .

ولم يكن من المستغرب ان تتبادر اراء اعضاء اللجنة حول اسباب هذا التقدم البطيء ، غير أنها توصلت الى اتفاق بشأن عدد من النقاط . وامل أن يقر المجلس توصيات اللجنة .

وتعلق الدول الاعضاء أهمية كبرى على أعمال اللجان الرئيسية الأخرى في منظمتنا ، كما تدل على ذلك نسبة حضورها واهتمامها بالاجتماعات الأخرى التي تقدّمتها لجنة مصايد الأسماك ولجنة الزراعة .

أقرت لجنة الغابات ، في دورتها الاخيره ، الاقتراح الرامي الى تركيز عمل المنظمة المتعلق بالغابات في مجالات قليلة ، وأبدت رأيها بشأن الاولويات في عناصر البرامج المعروضة الان عليكم . وقد تقدّمت لجنة مصايد الأسماك دورتها الحادية عشرة في أبريل ، وقد حضرها أكثر من ٢٠ دولة من الدول الاعضاء . وقد درست اللجنة بالتفصيل النتائج التي قد تطرأ على مصايد الأسماك من جراء التطورات الأخيرة في نظام البحار ، وأشارت الى الخطوط الكبيرة لعمل المنظمة في هذا المجال .

واختتمت لجنة الزراعة ، في أوائل شهر مايو ، دوره مثمرة ، ربما كانت أنجح دورة تقدّمتها منذ انشائها . وقد درست اللجنة تنفيذ البرنامج الحالي والقضايا المتوسطة والطويلة الأمد ، كما قيّمت البرنامج المقترن للمصلحتين الرئيستين في المنظمة لفترة السنتين المقبلة .

وبالاضافة الى ذلك ، طالبت اللجنة بعض المواضيع الخاصة ذات الأهمية الكبرى . وقد رأت أن موضوع تنمية المزارع الصغيرة يجب أن يشكل ركيزة عملية لمناقشة مثمرة أثناه المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية المزمع عقده في يونيو ١٩٧٩ .

ويمكن أن ينسم المؤتمر المذكور بأهمية بالغة في تحديد سياسات التقدم والعمل الاجتماعي والفنى الفعال على مستوى القاعدة . وعليها أن تحول دون تحول المؤتمر الى ندوة يتناول فيها الخطبات وعلماء الاجتماع . وابي عازم على بذل كل ما في وسعي ، بالتعاون مع زملائي في سائر الوكالات ، لجعل المؤتمر أداة للوصول الى نتائج سريعة وملوحة .

والموضوع الخاص الآخر الذي تطرق إليه لجنة الزراعة كان تخفيض خسائر الأغذية، وخاصة خسائر ما بعد الحصاد ، ليست جديدة بالطبع . وفي هذا المجال لا بد من التذكير بأن هذا الموضوع كان من الواجبات المهمة التي عالجها مؤتمر الأغذية العالمي ، وأن الجمعية العامة دعت ، في دورتها الاستثنائية السابعة، إلى وجوب تحقيق تخفيض نسبته ٥٠٪ من خسائر ما بعد الحصاد قبل نهاية ١٩٨٥، وأنتم طلبتم مني ، في شهر نوفمبر الماضي ، أن أقدم إليكم في هذه الدورة اقتراحاً لاشاء صندوق خاص باعتماد قدره ٢٠ مليون دولار .

ويسعدني أن تكون مقتراحاتي قد لاقت موافقة من جانب لجنة الزراعة وللجنة البرنامج اللتين أبديتا تعليقات ومقترنات هيئة . كما أن لجنة المالية أعربت عن ارتياحها لكون مقتراحاتي جاءت عملية وقليلة التكليف ، فوافقت على الصندوق المقترن ، وعلىأخذ مبلغ ١٠ ملايين دولار من المبالغ المتوفرة في الحساب الجاري المتعلق للبدء بأعمال الصندوق . واني متأكد من أن المجلس سوف يوافق على أن بدأ هذه الحملة الملحة بسرقة وشجاعة . واني واثق من أنها سوف تلقى دعاً اضافياً ومتزايداً من الحكومات الاعضاء ، إذ أن من الضروري شن حملة شعواء متواصلة، لسنوات عديدة، على جريمة اهدار الأغذية المتوفرة .

وربما كانت هناك برامج أخرى تتسم بالاولوية ، وخاصة تلك التي تتعلق بانتاج الأغذية والتي لا تزال تحتفل الصدارة . وبما كانت هناك حملات أخرى مشابهة يتوجب علينا اطلاقها في المستقبل . غير أنه لا شك في أن خفض ما يمكن خفضه من خسائر الأغذية سوف ينقذ العديد من الأرواح . ان خفض خسائر الأغذية التي يمكن تجنبها بسهولة سوف يكون أحد الانجازات الكبرى التي ستلتخر بها منظمتنا خلال العشر سنوات المقبلة .

وقبل انتقالى الى موجز برنامج العمل والميزانية ، أود الاشارة الى بعض القضايا المهمة الأخرى ، ومنها تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية المعروض عليكم .

والتفير المذكور سوف يمكنكم من تحمل مسؤولياتكم في اعداد التعديلات الدستورية اللازمة لتنفيذ القرارات التي قد تتخذ بشأن بعض القضايا الهامة ، بما في ذلك تشكيل المجلس ذاته ، ثم عرضها على المؤتمر .

وهذه القضايا قليلة ، لكنها واضحة . ومنها بالطبع ، ما يثير الجدل أكثر من غيرها . ومثال على ذلك ، اجاز بالقول أن أكثر القضايا اثاراً للجدل ، هي قضية تعديل تشكيل لجنتي البرنامج والمالية .

وكان بودى أن أبدأ وجهة نظرى حول هذه القضايا ، لو لم تكن هذه الأخيرة تتسم بأهمية يسودها الطابع السياسي بالنسبة للدول الاعضاء . لذلك ، لن أتوسع بالكلام الآن ، ولكنى سوف أتابع مناقشاتكم عن كثب .

وأنتقل الآن الى بعض الملاحظات حول التطورات الأخيرة التي طرأت على منظمة الأمم المتحدة ، والتي تهتم منظمتنا .

ففيما يخص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ليس لدى ما أقوله سوى أننا ننتظر بفارغ الصبر أن يأتي الوقت الذى يبدأ فيه سيرته ، ومن ثم أن يخطو خطوات جبارة نحو تحقيق أهدافه المعلنة . وبالناظار ذلك ، فإننا نعمل ما بوسعنا لدعم الهيئة الخضراء والمادة الموقته . وقد طلب هنا زيادة مساهمتها المالية بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ دولار ، فلبيانا هذا الطلب فوراً ، مع تأمين بعض التسهيلات الأخرى . كما تستمر علاقاتنا الوثيقة والودية مع سعادنة السفير عبد المحسن السديري .

وبالطبع ، فإن موارد الصندوق لن تكون كافية لتلبية جميع الحاجات . لذلك ، يسعدني أبلغكم أنني عند ما التقيت بالسيد ماكينا ، لبعض أسباب خلت في مناسبة ودية ، أبلغني عن أمله في زيادة اعتمادات الصرف الدولي المخصصة للزراعة ، وعن رغبته في التوسيع بالبرنامج التعاوني بين المصرف والمطحنة . وقد رحبت طبعاً بهذه الرغبة وأثنيت عليهما ، إذ أتي أعتبرها شهادة بقيمة الخدمات التي يمكن أن تؤديها ، وبصحة وفعالية الإجراءات التي تتخذها لصالح الدول الأعضاء في منظمتنا .

ومن جهة أخرى فإن علاقاتنا مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية هي الأخرى وثيقة ، وخاصة في الميدان حيث يوجدى الموظفون العيدانيون ، وهم كثرة بالرغم من انقص عدد هم ، رسالتهم بأمانة بالتعاون مع نظرائهم . كما أن علاقاتنا مع الممثلين المقيمين للبرنامج طيبة وفعالة بصورة عامة ، وهو ما لا حظته شخصياً أنتا زيارتي للدول الأعضاء . وسوف أبذل كل جهد ممكن لكي تستمر هذه العلاقات على النحو المذكور ، إذ أن ذلك في صالح البلدان النامية التي تقدم هي أغلبية الموارد للتنمية . فالاعمال الهامة والجاه الكبرى للتساق والتسيق هي في الميدان على الصعيد القطري ، وليس في المقر العام في نيويورك أو في روما أو جنيف .

ولن يغيب ذلك عن ذهني ، حتى عند ما ترتفع حدة النقاش بين المنظمات حول السياسات الواجب اعتمادها . والنقاش لا مفر منه ، إذ أن مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، صديقي العزيز براد فورد مورس ، سيضطر إلى تحدي بعض الأفكار وإطارات التعاون السائدة في الأمم المتحدة ، في محاولة النشطة لتجديد قوة البرنامج وتحقيق نحو معقول بالأرقام الحقيقة . وقد ظهر ذلك جلياً في المناوشات الأخيرة في المجلس الاستشاري المشترك بين الوكالات ، وسوف تناقشون بعض هذه المواضيع المدرجة على جدول أعمالكم في الأيام القليلة المقبلة .

ومما لا شك فيه أن دور البرنامج ووظائفه في المستقبل سوف تشغله الآذان هنا وفي نيويورك لمدة غير قصيرة . لكن هناك قضية ملحة تجدر معالجتها فوراً ، لأنها قضية تسديد نفقات الوكالة المطروحة أمام مجلس إدارة البرنامج الذي يعقد في الأسبوع المقبل . وهي بحاجة إلى توجيهها حازم وواضح من مجلسم الكريم في الأيام القليلة المقبلة لا قد منه إلى مجلس برنامج الأمم المتحدة للتنمية . والتوصيل إلى نتيجة مرضية أمر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لمستقبلنا كعافدين لمشاريع " البرنامج " بل أيضاً بالنسبة لمستقبل برنامجنا العادي ذاته .

والنقطة الأساسية التي أود أن أركز عليها في هذه المرحلة ، هي أننا لم نكن مفردين أنتا مناقشتنا الأخيرة " مع البرنامج " ، فقد شاركتنا في الرأي وكالات كبيرة أخرى ، كما شاركتنا الأمم المتحدة والمصرف الدولي ، ولكن يجب الاعتراف مع هذا بأن وجهات النظر تباعدت في بعض المواضيع .

ولم نكن متدينين لا عنابرارات أحادية ، بل لا هتماماً الواعي بعملية التنمية . إن جميع المنظمات مؤلفة ، من ممثلين للحكومات الأعضاء ذاتها ، وتشمل جميع قطاعات التنمية . ولكن صحة منظومة الأمم المتحدة وقيمتها الموكدة بالتجربة تكمن على تلوع تخصصاتها ، ولا مركزية مبادراتها ، ومرورتها في التجاوب مع الاحتياجات .
ونعترف بالوكالات بالحاجة إلى بعض التبديل في أصول العمل المتبع في منظومة الأمم المتحدة . فالمنظومة يجب تحسينها بغية تأمين تعاون دولي أكثر فعالية ، واستعمال أفضل للموارد المخصصة لغايات اجتماعية .

لذلك فان علينا أن نواجه التحديات المطروحة أمامنا الآن مواجهة ايجابية . فهذه التحديات لها تواجيه سليمة، ومنها أن الوكالات المتخصصة تشجع وأصبحت تصر لا على المشاركة الحقيقة ضمن المنظومة فحسب بل انه عمدت أيضا إلى مراجعة أفكارها ، واتخاذ المبادرات الجديدة ، وأداء دورها الضروري الخاص بها كوكالات للتنمية قائمة بذاتها .

وقد لعبت هذه النظرة الايجابية تجاه المستقبل دورا في تشكيل مقترنات بشأن " موجز برنامج العمل والميزانية " . فهذه الوثيقة مختصرة ودقيقة، وتخلو، من التفاصيل التي ستتجدد فيها في النص النهائي الذي سيصدر في شهر سبتمبر . ومع ذلك رأت لجتنا البرنامج والمالي أن هذه الوثيقة كافية لاعمال المجلس في هذه الدورة ، كما أنها تقدمنا بعدد من الملاحظات المفيدة للغاية . ولذلك فاني لست في حاجة الى تداول محتويات الوثيقة كلها ولكنني سأقتصر على التركيز على بعض النقاط .

في شهر نوفمبر الماضي عرضت عليكم الاطار المالي الذي أتوى أن اقترحه لمستوى الميزانية .

وقد لاقى هذا الاطار استجابة طيبة لديكم في نوفمبر الماضي ، وقد سرت عليه في اعداد مقترنات بشأن التغييرات البرامجية . وأنا أقدم اليكم الان ما يمثل في رأيي، الحد الأدنى اللازم والممكن تحقيقه في هذا المنعطف . ومن بين القضايا التي ستكون لها أهمية في المستقبل ، الاقتراح الخاص بالشأن حساب متعلق على غرار الحساب الأول ، وان كانت لجنة المالية ترى أن تسميته بالحساب الاحتياطي أكثر واقعية .

ويسري أن لجنة المالية وافقت على هذا الاتجاه بتائيدها لفكرة الشأن حساب الاحتياطي جديد ، وهو حساب متواضع جدا بالقياس بما هو موجود في المنظمات الأخرى لحماية برامجها المعتمدة بل وللتتوسيع فيها .

وفي ضوء الاطار المالي ، أود الان أن أشير ببعض الكلمات الى الجوانب المهمة في البرنامج نفسه . فالركائز التي يذهب طبعها البرنامج الذي اقترحته للفترة ١٩٢٩—١٩٣٠ هي ما وافقتم عليه بالنيابة عن المؤتمر في شهر يونيو الماضي ، أي التركيز على العمل الملموس على المستوى القطري ، وعلى الاستثمار ، وتعيين ممثلين للمنظمة ، والشأن برنامج التعاون الفي . والقرارات التي اتخذتموها في ذلك الحين والتي توصلتم اليها بعد مناقشة متمحقة لاقت موافقة كاملة ومحمسة من المؤتمر الاقليمية التي أصدرت سلسلة من " الاعلانات " اعترفت فيها بأهمية هذه السياسات لتحقيق أغراض النظام الاقتصادي الدولي الجديد ولتحقيق الافتاء الذاتي بين بلاد العالم الثالث . وقد وضع قرارات ١٩٣٦ المنظمة على مسار جديد أتابعه الان بعنوان وخلاص .

كما كان عليّ أيضا أن أراغي عددا من الاحتياجات البرامجية الخاصة ، من بينها برامج المحاصيل وأسراحت التربة لوزومها والتقاويم والخواص ومصايد الأسماك وشتى تواحي التنمية الريفية بما في ذلك المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، والتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ولا تقتصي كل هذه البرامج اضافة كبيرة في الموارد . بعض النشطة قد تكون ذات أولوية ولكنها لا تقتصي أموالا اضافية في حين أن البعض الآخر يمكن الاستفادة به بتحويل الموارد من النشطة مخلفة الأولوية . كما قد تكون هناك نشطة تحتاج إلى مزيد من الأموال ولكنها لا تدخل بالضرورة ضمن الأولويات القصوى . فعلى سبيل المثال ورثت عصرنا الأخير أوضاعا في خاص في شغل الوظائف وصلت نسبة

٤٥% بشأن الوظائف الجديدة خلال فترة ١٩٧٦-١٩٧٧ وكان من اللازم استبقاً، ثم خفضت هذه النسبة في الميزانية الجارية، ولكن يجب اعادة تطبيق هذا العنصر الآن ببهد أن المبلغ المطلوب وهو ١١ مليون دولار سيعتبر، وفقاً لما رأته لجنة المالية من قبل، جزءاً من الزيادة البرامجية الجديدة.

وكان على أن أراعي ظاماً جديداً ذا طبيعة مختلفة، هو ازدياد الطلبات للمشاركة في الانشطة التي تتم على مستوى المنظمة بأكملها، وبعض هذه الانشطة مهم من الناحية السياسية في حين أن البعض الآخر يتميز بطابع بيروقراطي أو نظري، ولكن الأهم من ذلك كله، أن تكون قادرین على الاستجابة المناسبة لاحتياجات البلدان النامية التي تأمل أن ترحب بها عن قرب في خصوصية المنظمة.

ومع ذلك فقد تضمنت مقترحاتي خفضاً ملحوظاً في عدد الموظفين المهنيين في المقر وزبادة في نسبة الانفاق الميداني، وفي ذلك دليل على اعتزامي اعادة تشكيل المنظمة وفقاً لرغباتكم، والواقع أنه، نتيجة لقرارات شهر يوليو الماضي، دخلت المنظمة دوراً جديداً من حياتها، وانتهت أسلوبها واقعياً وعملياً في تناول المشكلات وأكانت مرئية للعمل بطريقة تقدّرها الحكومات الأعضاء، وبفهمها عامة الناس.

كما أن الحكومات الأعضاء تجاوبت بدورها مع ذلك، فتغيرت الظروف تغيراً كبيراً بالنسبة للمنظمة منذ العام الماضي، ويدل هذا التجاوب على أن البلاد الأعضاء أدركت أن المنظمة لا تزيد من البروغرافية في المقر الرئيسي بل إنها توزع قواها وقواتها في مراكز الصراع الحقيقي من أجل التقدم في الميدان بل في ميدان المعركة ضد الجوع، ولنبدأ أولاً بقضية تمثيل المنظمة.

بعد أن وافقتم على مقترحاتي في شهر يوليو الماضي، وصل ٤٧ طلباً رسمياً من الحكومات الأعضاء لاشاء مكاتب المنظمة، هذا بالإضافة إلى أن ١٢ حكومة أخرى أعربت عن اهتمامها بالموضوع، وقد انتهينا الآن من إرسال ١٥ بعثة للفوضي، وهناك عدد أكبر من البعثات في مرحلة العمل أو في مرحلة الاعداد، وأبرمت ١٢ اتفاقية، وعما قريب سيببدأ أول ستة ممثلين عليهم.

هذا وقد بدأت الآن عملية تصفية الترتيبات الحالية بشأن نظام كبار المستشارين الزراعيين / الممثلين القطريين، وذلك بتناعد البعض، ولكن أيضاً بالتدريج في احلال نظام للتمثيل محل نظام آخر، ومن المتوقع أن تحدث أكبر التغييرات خلال الفترة المالية القادمة، وهي تغييرات تقوم بها بالتشاور الكامل مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والدول الأعضاء المعنية، وأى عائق قد تظهر بشأن استمرارية التمثيل القطري لن تكون من جانبنا، بل إن الاحتمال الأكبر هو أن تظهر هذه العوائق نتيجة للضغوط المالية على برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو نقص المرونة في ترتيباته الإدارية، ولكن أود أن أؤكد لكم أنني سأواصل العمل على نحو وثيق مع مدير البرنامج المذكور بخصوص هذا الموضوع.

ولم يطرق الآن إلى استجابة الدول الأعضاء لبرنامج التعاون الفني، فهذا البرنامج وافق عليه دون معارضة في شهر يوليو الماضي، ولكن قد تكون هناك دولة أو دولتان ترغبان في تصفية فورية لهذا الجهاز الحيوي الجديد الذي تخدم به المنظمة الدول الأعضاء، وبصراحة فإني طجز عن فهم الأسباب التي تدعو إلى مثل هذا الطلب، فهو لا يمكن أن تكون أسباباً مذهبية لانه من الصعب حقاً أن نفهم لماذا تطبق المذهبية هنا ولا تطبق على ذلك القدر الصغير غير المنظم من المعرفة الفنية التي كانت تقدم في الماضي أو على كميات المعرفة الكبيرة نفسها المتأحة في بعض الوكالات المتخصصة الأخرى.

وفي هذا الصدد ، قال مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، عن حق ، في وثيقة هي الآن معروضة على مجلس إدارة هذا البرنامج " في وكالات عديدة ، أصبح التعاون الفني ، سواء التعاون الممول من الميزانية العادلة أو من مصادر خارج الميزانية ، وظيفة من الوظائف الأساسية للوكالات " .

واعتقد أنكم شاطرولي الرأي في أن طلب تصفية برنامج التعاون الفني الآن هو طلب لا تنقصه الدوافع والمبررات فحسب بل انه أيضا لا ينطوي ولا يتمشى ، وبطريقة مخيبة للامل ، مع احتياجات ومشاعر الغالبية العظمى للدول الأعضاء في منظمتنا سواء أكانوا دولاً نامية أو دولاً متقدمة اللهم .

ولدى أي حال فهو طلب لا يستطيع قبوله ولا أعتقد أنكم ستتوافقون عليه . فبرنامج التعاون الفني هو جزء لا يتجزأ من السياسات الجديدة التي وافق عليها المجلس في شهر يوليو ، وهو جزء من الاتجاه الجديد الذي أخذت به المنظمة من أجل العمل الفعلي الملحوظ على المستوى القطري .

ومع ذلك فإني أعتقد أنه ليس من المناسب أن أفتتح في الوقت الحالي زيادة كبيرة في برنامج التعاون الفني ، فهي زيادة سابقة لأوانها في هذه المرحلة التي لم يتم فيها سوى قلة من المشروعات فحسب .

ولكني أستطيع أن أقدم لكم تقريراً عن التزامات هذا البرنامج حتى الآن ، فالرغم من أن البداية كانت بطيئة بالضرورة ، وفي ضوء اهتمامي المتعمد بتنشئي المشروعات مع المعايير المعتمدة ، فقد أثبت البرنامج فائدته لخمسين بلداً من مختلف الأقاليم ، وأثبتت ذلك في شكل ٨.٦ مليون تبلغ تكاليفها نحو ٥٤ مليون دولار .

ومن هذا المبلغ ، التزم بذبحه مليون ونصف مليون من الدولارات لحالات الطوارئ ، ونصف مليون دولار لبعثات وأعمال الدعم المباشر للاستثمار ، وحوالى مليونين للمشروعات صغيرة النطاق ولسد الفجوات ، ٢٦ مليوناً للتدريب .

ولا شك أن المجالات التي تخطط لها هذه المخصصات عريضة جداً ، وهو أمر كان متوقعاً . ولكن هناك بعض نقاط التركيز الواضحة ، مثلما انتاج النقاوى وتربية الأراضي والمياه ، ووقاية البيانات ، والصحة الحيوانية ، وتدريب المرشدين الزراعيين . واعتقد أنكم تتفقون معي على أن هذه المجالات تتتفق وأولويات البرنامج العادي التي حدّدها في الدورات السابقة .

ويصل معدل الالتزام في الوقت الحالي إلى ما يزيد عن مليون دولار في الشهر . ومن المؤكد أننا سنتلق خلال الفترة المالية القادمة طلبات من بلاد عديدة أخرى غير تلك التي تقدمت بطلبات حتى الآن . وما من شك في أنه سيكون من بينها أعضاء جدد في المنظمة التي تقوم فيها حاجة كبيرة إلى مساعدات مباشرة قصيرة الأجل من كافة الأنواع وسيسpear العمل على قواعد أكثر رسوخاً . ولدى أية حال سيكون في الامكان عدّد أن أقدم لكم بتقييم مناسب لهذه المرحلة الأولى .

وريثما يتم ذلك ، أعتقد أن هناك مبررات خلال الفترة المالية القادمة تدعى إلى تخصيص مبالغ أكبر لحالات الطوارئ والاستمرار في توجيهه أكبر شطر من الموارد لمشروعات العمل السريع إذ أن المنظمة لديها الاعداد المناسب والقدرة على الاضطلاع بذلك دون أى ازدحام في العمل مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو النشاطات الأخرى ، ودون اضرار بأى منها .

بل على العكس فان اعتقادى الراسخ هو أن من المقاصد الأساسية لبرنامج التعاون الفي مواصلة العمل على سد الثغرات وتشجيع تدفق الاستثمار والمعونة من مؤسسات التمويل وغيرها من المصادر . فالبرنامج يعمل وسوف يستمر في العمل بالتشاور التام مع الدول الأعضاء والممثلين المقيمين للمنظمة ولبرنامج الأمم المتحدة للتنمية على المستوى القطري . وسيكون هناك تنسيق كامل على المستوى القطري ، كما سبق أن كررت مارا .

وعلى هذا الأساس ، فاني أوصيكم ، دون تحفظ ، بمقترحاتي بشأن برنامج التعاون الفي خلال فترة ١٩٧٩-١٩٧٨ ، وهي مقترحات محافظة بعض الشيء ، كما ترون ، حتى بافتراض أن المؤتمر سوف يوافق على ترحيل أي مبالغ لا تقابلها التزامات في نهاية عام ١٩٧٧ .

ويخالف الجني شعور موكل بأن الدول الأعضاء في هذا المجلس وفي المؤتمر نفسه ترغب في أن أسير قدماً خلال الفترة المالية القادمة في تنفيذ هذه السياسات الجديدة . في برنامج التعاون الفي ، ومشروع تعيين ممثلين قطريين ، والحملة المقترحة لخفض خسائر الأغذية ، وسائل الأولويات الواردة في موجز برنامج العمل لميزانية ، من شأنها كلها تأمين قدرة المنظمة على تقديم مساهمة ذات شأن في مواجهة مشكلات التنمية الأغذية والزراعة .

فبدون مواجهة مشكلة الأغذية العالمية مواجهة مستمرة وناجحة ، سيضيع السعي من أجل تحقيق العدالة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة . واي أقول لهؤلاء الذين ينتقدون التركيز على زيادة الانتاج أو على التعاون الفي ، ان المنظمة لا تستطيع ولا يجب أن تكون مجرد محفل للنقاش النظري . فبدون تقدم الانتاج نقدم ما أكيداً لن تكون هناك تلبية ريفية : وستبقى المنظمة عذراً مكاناً خالياً لأصحاب النظريات .

واي على يقين من أننا عندما نتحدث عن التنمية ، وخاصة التنمية الريفية ، علينا أن نتذكر أن التنمية في حد ذاتها لا معنى لها ، وأنها ليست بدليلاً للعمل الأكيد المستمر للوفاء بالاحتياجات الأساسية للقراء والمعدمين في الريف . فالواجب يقتضي الاعتراف بأن التقدم التكنولوجي وارتفاع الانتاج لن يستمر أبداً الأبدين كما أنه ، وهذا هو الأهم ، لن يعود بالتفع على من هم في أشد الحاجة ما لم يخضع للسياسات الاجتماعية السليمة والعادلة .

ان احتياجات عصرينا واحتياجات الأجيال المقبلة واضحة بصورة مؤلمة للجميع . فالدول جميعها ، كغيرها ، وصفيرها ، تناقش القضايا الكبرى قضايا الشروة والمديونية ، والمقاييس والتجارة ، والطاقة والتلوث ، وتشعر إزاءها بالتردد .

ولكن احتياجات المناطق الريفية ومشاكلها في الجزء الأكبر من العالم تبقى في الظل ، كما جرت العادة من قبل . وذلك ما يجب ألا نسمح به . فعليينا أن نثبت ، بالاهتمام وبعد النظر ، أن مشكلة الأغذية العالمية ليست مجرد موضوع يكتفى ببحثه في مؤتمر عالمي واحد ، أو مجرد سبب لنشاء أجهزة بيروقراطية جديدة أو محافل جديدة للنقاش . فيجب أن تكون قادرین على طرح سياسات سلية وتقديم مساعدة فنية وتكنولوجية فعالة لمن هم في حاجة إليها .

فكل منكم يعلم بطريقته للتغلب على الصعوبات الكثيرة التي تعوق بلوغ هذه الأهداف . وكل منكم لديه شيء يمكن أن يقدمه ، للآخرين وللعالم أجمع . وأنتم تساندون هذه المنظمة رغم صعوبة العضوية في ملظمة متعددة الجنسيات تضم في عضويتها حكومات تختلف فيما تؤمن به من عقائد وما تسير عليه من قيم وما تحوز من موارد .

فتك هي الاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية الموجودة بين أعضاء المنظمات الدولية، ولذلك فليس من المستغرب أن يكون طريق الاتفاق والتعاون محفوفاً بالعقبات والمخاطر . ومع ذلك فابي أعتقد في الأهمية الكامنة لمنظومة الأمم المتحدة وفي قوتها . وعلينا أن ننسى بالحكمة والشجاعة وألا تأخذ الخلافات المذهبية والجرأة والمنهجية التي تشغلنا اليوم على أنها قضايا الغد .

وأهم من ذلك أبى أؤمن اياماً عميقاً وشدیداً برسالة المنظمة التي لا تزال رسالة صالحة وملحة . وابي أؤمن بقدرتها على التعاون الدولي البناء وعلى العمل الملموس . كما أؤمن بأن المنظمة تستطيع أن تصمد للآفاق الصعبة التي تنتج عن الكساد والتضخم في العالم ، وأنها تستطيع أن تتصدى بطريقة ايجابية للتحدي الذي تشيره الجهد المبذولة لا عادة تشكيل مركز برنامج الأمم المتحدة للتنمية أو لا عادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة بأسرها ، وأنها تستطيع أن تجعل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حقيقة ناجحة بل وأيضاً النظر إلى أي بعد من الفترة الحالية حين تنتهي موارد هذا الصندوق ، وأنها تستطيع أن توافق برامج التعاون الناجح مع المصرف الدولي في الجهود المبذولة لزيادة اقراضه للزراعة ، وأخيراً وقبل كل شيء فإن المنظمة تستطيع أن تثبت أنها ذات فائدة ملموسة وبشرة للدول الأعضاء .

وابي أعتقد أن المنظمة تستطيع الوصول إلى كل ذلك اذا توفرت لقيادتها الشجاعة والافتخار اللازمين .

السيد الرئيس ، السادة الأعضاء المؤمنين أبى أتعهد بأن أقدم لهذه الرسالة كل ايمانى وعزى ، ولهم هذا لا أتحفظ في أن أطلب ملكم الثقة والتأييد .

الملحق "هـ"

الاشتراكات المستحقة حتى ١٠ يونيو ١٩٧٧

(باستثناء أقساط المتأخرات استحقاق ١٩٧٨ والسنوات التالية)

الاشتراكات الجارية والمتأخرات

الدول الأعضاء	مستحق الدفع في ١٩٧٦ وما قبلها	مستحق الدفع في ١٩٧٧	الاجمال
	بالدولار	في ١٩٧٧	الاجمال
أثيوبيا	—	١٣٥٢١	١٣٥٢١
أرجواي	—	٥٥٤٣٩	٥٥٤٣٩
اسبابانيا	—	٩٣٩٢٦٨	٩٣٩٢٦٨
استراليا	—	٦٨٠٥٦٣	٦٨٠٥٦٣
اسرائيل	٩٥٨٩٧	٢٢٠٢٩٣	٣١٦١٩٠
أفغانستان	٢٢٨٩١	١٦٣١٨	٣٩٤٠٩
اكوادور	—	٩٤٩٠	٩٤٩٠
الارجنتين	—	٧٦٢٦٩٨	٧٦٢٦٩٨
ألابايا	١٤٤٠٤	١٦٣١٨	٣٠٥٣٠
البحرين	—	١٣٩٠٢	١٣٩٠٢
البرازيل	—	٧٥٨٥٤٦	٧٥٨٥٤٦
السلفادور	—	١٣٥٢١	١٣٥٢١
السغال	١١٤٥٤	١٦٣١٨	٤٧٧٧٤
السودان	—	١١٦٠٢	١١٦٠٢
الصومال	—	١١٠٩٥	١١٠٩٥
الصين	—	٣٢٠٢١٣٨	٣٢٠٢١٣٨
الفيليبين	—	٧٥٩٦٨	٧٥٩٦٨
الكونغو (١)	٣٤١٤٠	١٦٣١٨	٥٠٤٥٨
المانيا الاتحادية	—	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
المجر	—	٣٨٦٢٢٠	٣٨٦٢٢٠
المكسيك	—	٨٠١٢٤٣	٨٠١٢٤٣
المملكة المتحدة	—	٥٢٧٨٢٥٦	٥٢٧٨٢٥٦
الليجر	—	١٠٢	١٠٢
الهند	—	١٠٥٢٧٣٤	١٠٥٢٧٣٤
الولايات المتحدة الامريكية	—	٩٣٧٣٠٠	٩٣٧٣٠٠

<u>الاجمالى</u>	<u>مستحق الدفع في ١٩٢٧</u>	<u>مستحق الدفع في ١٩٢٦ وما قبلها</u>	<u>الدول الاعضاء</u>
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		
٦٩٥٠٣٨١	٦٩٥٠٣٨١	—	اليابان
٤٠١٠٥	١٦٣١٨	٤٣٧٨٧	اليمن
٣٧٧٢٤٣	٣٣٤٥١٩	٤٢٧٢٤	اليونان
٦٢٠٩٢	١٦٣١٨	٥٠٧٧٤	امبراطورية افريقيا الوسطى (١)
١٥٨٤٨٥	١٥٨٤٨٥	—	اندونيسيا
١٣٠٥٢	١٣٠٥٢	—	أوغندا
٤٥٣٥٠١	٤٠٣٩٧٥	٤٨٥٢٦	ایران
٣٣٠٩١٠	٣٣٠٩١٠	—	ایطاليا
٦٢٠١٩	٦٢٦٣٨	٣٨٨٨١	باراجواي (ب)
١٣٠٧١	١٣٠٧١	—	باربادوس
١٠٩٤٤٨	١٠٩٤٤٨	—	باكستان
١٣٠٧١	١٣٠٧١	—	باتاما
١٤٢٦٠١	١٤٢٦٠١	—	بلغاريا
٢٠٢١	٢٠٢١	—	بوتسوانا
٦٧٠٣٥	٦٧٠٣٥	—	بورما
١٢٩٠٠	١٦٣١٨	١٥٨٧	بوروندي
١١٥٢١٩٦	١١٥٢١٩٦	—	بولندا
١٩٢١٩	١٦٣١٨	٤٩٠١	بوليفيا
٦٣١٢٤	٦٣١٢٤	—	بيرو
٣٢٣١٦٢	٣٠١٨٨٣	٣١٤٧٩	تركيا
١٦٦٥٢	١٦٦٥٢	—	شاد
٤٠٩٨٢٢	٤٠٩٨٢٢	—	تشيكوسلوفاكيا
٣٢٠	٣٢٠	—	تنزانيا
١٤٢٣٨	١٤٢٣٨	—	توجو
١٣٢٢١	١٣٢٢١	—	تونس
١٣٠٥٢	١٣٠٥٢	—	جامايكا
١٣٠٧١	١٣٠٧١	—	جامبيا

الدول الأعضاء	مستحق الدفع في ١٩٧٦ وما قبلها	مستحق الدفع في ١٩٧٧	الإجمالي
جيرونا	١٨٩٦٨	١٦٣١٨	٣٥٣٨٦
جمهورية الدومينican (ب)	٤٤١١٢	٤٦٢٥٣	٧٠٣٦٥
جمهورية بيستان	—	١٣٥١٢	١٣٥١٢
جمهورية فيتنام الاشتراكية	٤١٠٣	١٦٣١٨	٢٠٤٢١
جمهورية ملغوليا الشعبية	—	١٤٣٠٣	١٤٣٠٣
رواندا	—	١٣٥٢١	١٣٥٢١
رومانيا	—	٢٤٩٥١٧	٢٤٩٥١٧
زائير	—	١٢٠٥٣	١٢٠٥٣
زامبيا	—	١٣٥٢١	١٣٥٢١
ساحل العاج	—	١٣٥٢١	١٣٥٢١
سوازيلاند	—	١٣٩٠٧	١٣٩٠٧
سوربا	—	١٢٢٢١	١٢٢٢١
سيبيراليون	٢١٧٢٧	١٦٣١٨	٣٨٠٤٥
شيلي	—	١٢٠٨٤٩	١٢٠٨٤٩
عمان	—	١٣٩٠٧	١٣٩٠٧
غانا	—	١١٨٠٠	١١٨٠٠
غيانا	—	١٣٥٢١	١٣٥٢١
غيانا	—	١٣٢٤٣	١٣٢٤٣
فرنسا	—	٢٣٣١٩٥	٢٣٣١٩٥
فنزويلا	—	٢٨٣٣٨٦	٢٨٣٣٨٦
قبرص	—	١٣٥٢١	١٣٥٢١
قطر	—	١٣٩٠٧	١٣٩٠٧
كاب فيردي	٢٦٥٦	١٦٣١٨	١٨٩٦٨
كمبوديا الديمقراطية (١)	٣٩٠٤٣	١٦٣١٨	٥٥٣٤١
لوكادا	—	٢٥٦٠٠	٢٥٦٠٠
كوريا	—	٤٠٢١١	٤٠٢١١
كوسตารيكا	—	٥٤١٢	٥٤١٢
كولومبيا	—	٨٤٦٧٨	٨٤٦٧٨

الدول الأعضاء	مستحق الدفع في ١٩٧٦ وما قبلها	مستحق الدفع في ١٩٧٧	الاجمالى
كينيا لارو ^(١)	—	١٣٩٥٩	١٣٩٥٩ بالدولار
لبنان	٤٠١٠٥	١٦٣١٨	٥٦٤٢٣
لوكسمبورج	—	٢٢١٥٣	٢٢١٥٣
ليبيا	—	٤٤	٤٤
ليبيريا	—	١٠٨٠٨٣	١٠٨٠٨٣
مالديف	—	٩٠١	٩٠١
مالطا ^(١)	١٣١٨٦	١٣٩٠٧	١٣٩٠٧
موريتانيا	٣١٠٠٨	١٦٣١٨	٢٨٥٠٤
نيبال	—	١٣٥٧١	١٣٥٧١
نيجيريا	٤٠٤٧٠	١٠٦٠٦٧	١٤٦٣٢٧
نيكاراجوا	١٣٥٧١	١٦٣١٨	٣٩٨٨٩
نيوزيلندا ^(ب)	—	٢٥٣٧٨٢	٢٥٣٧٨٢
هايتي ^(ب)	٢٤٢٩٧	٢١٣٤٦	٤٥٦٤٣
هندوراس	١٣٥٧١	١٦٣١٨	٣٩٨٨٩
يوغسلافيا ^ـ	—	٣٠٩١٢٤	٣٠٩١٢٤
	٦٩٤٦٣٤	٣٩٩٠٦٣٧٧	٤٠٦٠١٠١

(أ) دول أعضاء عليها اشتراكات متأخرة لمدة تزيد على سنتين تقويميتين وعرضة لفقدان حقها في التصويت أثناء الدورة الـ١٩ للمؤتمر العام .

(ب) دول أعضاء عليها اشتراكات متأخرة يستحق سدادها طبقاً لقرارات المؤتمرات ٧٥/٣٩ (جمهورية الدومينican) و ٢١/٢٥ (هايتي) ، و ٢١/٢٦ (باراجواي) .

الملحق "و"

نسب الاشتراكات لفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

الدول الأعضاء	الاشتراك المقترن لفترة ١٩٢٩-١٩٢٨ (١)	الاشتراك الفعلى لفترة ١٩٢٦-١٩٢٦ (٢)
أثيوبيا	٠٣٠	٠٣٠
ارجواى	٠٥٠	٠٨٠
اسبانيا	١٨٩	١٦٢
استراليا	١٨٨	١٨٣
اسرائيل	٠٣٠	٠٣٧
أفغانستان	٠٣٠	٠٣٠
اكوادور	٠٤٠	٠٤٠
الإنجلترين	١٠٣	١٠٦
الأردن	٠٣٠	٠٣٠
الامارات العربية المتحدة	٠١٠	٠٢٠
ألابايا	٠٣٠	٠٣٠
البحرين	٠٣٠	٠٣٠
البرازيل	١٦٩	٠٩٨
البرتغال	٠٥٠	٠١٩
الباهاما	٠٣٠	٠٣٠
الجزائر	٠١٢	٠١٠
الدانمارك	٠٧٨	٠٦٠
السلفادور	٠٣٠	٠٣٠
السنغال	٠٣٠	٠٣٠
السودان	٠٣٠	٠٣٠
السويد	١٤٨	١٦٦
الصومال	٠٣٠	٠٣٠
الصين	٦٨٠	٧٠١
العراق	٠١٢	٦٠٦

(١) مأخذ مباشرة من جدول الاشتراكات المعمولية في الامم المتحدة خلال ١٩٧٧ .

(٢) مأمور مباشرة من جدول الاسترادات المعولبه في الأمم المتحدة خلال ١٩٧٤ - ١٩٧٦ .

الدول الأعضاء	الاشتراك المقترن لفترة (١) ١٩٧٨ - ١٩٧٩	الاشتراك الفعلى لفترة (٢) ١٩٧٦ - ١٩٧٧
العربية السعودية	٣٠	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الفيليبين	١٢	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الكامبورو	٣٠	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الكونغو	٢٠	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الكويت	٠	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المانيا الاتحادية	٩٥٧	٩٠٤
المجر	٤٢	٤٢٠
المغرب	٦	٥٨٠
المكسيك	٩٦	١١٠
المملكة المتحدة	٤٩	٦٢٦
النرويج	٥٣	٥٥٠
المسـا	٧٨	٢١٠
النيـجـر	٢٠	٥٢٠
الهـنـد	٨٧	١٥٣
الولايات المتحدة الـأـمـريـكـيـة	٥٠٠	٥٠٠
اليـابـان	١٠٧١	١١٩
اليـمـن	٢٠	٢٠٢
اليـمـنـ الدـيمـقـراـطـيـة	٢٠	٢٠٢
اليـونـان	٤٨	٤١٠
أمـبرـاطـوريـةـ اـفـرـيقـياـ الـوـسـطـيـ	٢٠	٢٠٢
أنـدـوليـسيـا	١٧	٢٤٠
أـوـغـلـدـا	٢٠	٢٠٢
ايـران	٥٢	٢٥٠
ايـرـلـنـدـهـ	١٩	١٩٠
ايـسـلـنـدـهـ	٢٠	٢٠٢
ايـطـالـيـا	٤٠٨	٤٥٩

(١) مـأـخـوذـ مـباـشـرـةـ مـنـ جـدـولـ الاـشـتـراكـاتـ المـعـمـولـ بـهـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ خـلـالـ ١٩٧٧ـ

(٢) مـأـخـوذـ مـباـشـرـةـ مـنـ جـدـولـ الاـشـتـراكـاتـ المـعـمـولـ بـهـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ خـلـالـ ١٩٧٤ـ ١٩٧٦ـ

الدول الأعضاء	الاشتراك المقترن لفترة ١٩٧٩ - ١٩٧٨ (١)	الاشتراك الفعلى لفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٦ (٢)
بابوا غينيا الجديدة	٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
باراجواي	٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
باربادوس	٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
باكستان	٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
باناما	٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
بلجيكا	١٣٢	١٣٤
بلغاريا	٠٦١	٠٨١
بنجلاديش	٠٥٠	٠١٠
بوتسوانا	٠٣٥	٠٣٥
بورما	٠٣٥	٠٣٤
بوروندي	٠٣٥	٠٣٥
بولندا	١٢٣	١٦١
بوليفيا	٠٣٥	٠٣٥
بيرو	٠٧٠	٠٩٠
نيبال	٠١٢	٠١٤
تركيا	٠٣٧	٠٣٧
ترنيداد وتوباغو	٠٢٠	٠٢٠
تشاد	٠٢٠	٠٢٠
تشيكوسلوفاكيا	١٠٨	١٣١
تنزانيا	٠٢٠	٠٢٠
توجو	٠٢٠	٠٢٠
تونس	٠٢٠	٠٢٠
جابون	٠٢٠	٠٢٠
جامايكا	٠٢٠	٠٢٠
جامبيا	٠٢٠	٠٢٠
جرانادا	٠٢٠	٠٢٠
جمهورية الدومينican	٠٢٠	٠٢٠

(١) مأخذ مباشرة من جدول الاشتراكات المعمول به في الامم المتحدة خلال ١٩٧٧ .

(٢) مأخذ مباشرة من جدول الاشتراكات المعمول به في الامم المتحدة خلال ١٩٧٦ - ١٩٧٤ .

الدول الأعضاء	الاشتراك المقترن لفترة (١) ١٩٢٩ - ١٩٢٨	الاشتراك الفعلى لفترة (٢) ١٩٧٦ - ١٩٧٧
جمهورية بيـان	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
جمهوريـة فيـتنـام الاـشـراـكـية (٣)	٠٠٠٢	٠٠٠٢
جمهوريـة مـنـغـولـيا الشـعـبـيـة	٠٠٠٢	٠٠٠٢
جـواـتـيمـالـا	٠٠٠٢	٠٠٠٢
روـانـدا	٠٠٠٢	٠٠٠٢
روـمـانـيا	٠٣٨	٠٣٨
رـائـير	٠٣٥	٠٣٥
زاـمـبـيا	٠٣٥	٠٣٥
سـاحـلـالـعـاجـ	٠٣٥	٠٣٥
سرـىـلاـنـكا	٠٣٤	٠٣٤
سوـازـيلـانـدـ	٠٣٤	٠٣٤
سوـرـيـا	٠٣٤	٠٣٤
سوـرـيـانـاـمـ	٠٣٤	٠٣٤
سوـيـسـراـ	١٠٤	١١٩
سيـرـاليـونـىـ	٠٣٦	٠٣٦
شـيلـىـ	٠١٨	٠١١
عنـاـنـ	٠٣٦	٠٣٦
غاـاـ	٠٣٥	٠٣٥
غيـاـ	٠٣٥	٠٣٥
غيـيـساـ	٠٣٦	٠٣٦
غيـيـاـبـيـساـوـ	٠٣٦	٠٣٦
فرـسـاـ	٧٤٧	٧٠٠
فنـزـويـلـاـ	٠٤١	٠٤٩

(١) مـأـخـوذـ مـهـاـشـرـةـ مـنـ جـدـولـ الاـشـتـراكـاتـ المـعـمـولـ بـهـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ خـالـلـ ١٩٧٧ـ

(٢) مـأـخـوذـ مـهـاـشـرـةـ مـنـ جـدـولـ الاـشـتـراكـاتـ المـعـمـولـ بـهـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ خـالـلـ ١٩٧٦ـ١٩٧٤ـ

(٣) أوصـتـ لـجـنةـ الاـشـتـراكـاتـ التـابـعـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ دـوـرـتـهاـ السـادـسـةـ وـالـثـالـثـيـنـ فـنـ ١٣ـ ماـيـوـ إـلـىـ ١١ـ يـوـنـيوـ ١٩٧٦ـ

بـتـحـدـيدـ نـصـيـبـ اـشـتـراكـ جـمـهـورـيـةـ فيـتنـامـ الـجـلـوبـيـةـ وـجـمـهـورـيـةـ فيـتنـامـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ بـلـسـبـقـ ٠٣٦ـ %ـ وـهـتـىـ تـتـهـيـ اللـجـةـ

الـمـذـكـورـةـ مـنـ الاـسـتـعـارـضـ الـمـقـرـرـ اـجـراـوـهـ فـيـ ١٩٢٩ـ فـيـبـدـ وـمـنـ الـمـلـائـمـ تـطـبـيقـ النـسـبـةـ الـمـذـكـورـةـ فـيـ تـحـدـيدـ نـصـيـبـ

اـشـتـراكـ جـمـهـورـيـةـ فيـتنـامـ الاـشـراكـيـةـ

الدول الأعضاء	الاشتراك المقترن لفترة ١٩٢٩ - ١٩٢٨ (١)	الاشتراك المقترن لفترة ١٩٢٦ - ١٩٢٦ (٢)	نسبة مئوية
فنلندا	٠٥١	٠٥٣	
فولتا العليا	٠٥٢	٠٥٢	
فيجي	٠٥٠	٠٥٢	
قبرص	٠٥٢	٠٥٢	
قطر	٠٥٠	٠٥٢	
كاب فيردي	٠٥٢	٠٥٢	
كمبوديا الديمقراطية	٣٦٦	٤٠٥	
كندا	٠٦٠	٠١٤	
كوبا	٠٦٠	٠١٤	
كوريا	٠٦٠	٠١٤	
كوسตารيكا	٠٦٠	٠٢٠	
كولومبيا	٠٦٤	٠٣٠	
كينيا	٠٦٠	٠٣٠	
لاؤ	٠٦٠	٠٤٠	
لبنان	٠٤٠	٠٤٠	
لوكسemborg	٠٥٠	٠٥٠	
ليبيا	٠٦٠	٠١٤	
ليبيريا	٠٦٠	٠٣٠	
ليسوتو	٠٦٠	٠٣٠	
مالديف	٠٦٠	٠٣٠	
مالطا	٠٦٠	٠٣٠	
مالسي	٠٦٠	٠٣٠	
ماليزيا	٠١١	٠٠٩	
مدغشقر	٠٦٠	٠٣٠	
مصر	٠١٠	٠١٥	

(١) مأخوذ مباشرة من جدول الاشتراكات المعمول به في الأمم المتحدة خلال ١٩٧٧ .

(٢) مأخوذ مباشرة من جدول الاشتراكات المعمول به في الأمم المتحدة خلال ١٩٧٤ - ١٩٧٦ .

الدول الأعضاء	الاشتراك المقترن لفترة <u>(١) ١٩٧٩ - ١٩٧٨</u>	الاشتراك المقترن لفترة <u>(٢) ١٩٧٦ - ١٩٧٧</u>	الاشتراك الفعلى لفترة <u>١٩٧٦ - ١٩٧٧</u>
ملاوى	٧٥٠	٣٠٠	٣٠٠
مورينايما	٧٥٠	٣٠٠	٣٠٠
موريشس	٣٣٠	٣٠٠	٣٠٠
ليبال	٣٣٠	٣٠٠	٣٠٠
ليجيريما	٣٣٠	٣٠٠	٣٠٠
ليكاراجوا	٣٣٠	٣٠٠	٣٠٠
ليوزيلدا	٣٣٠	٣٠٠	٣٠٠
هايستى	٥٥٣	٣٠٠	٣٠٠
هندوراس	٣٣٠	٣٠٠	٣٠٠
هولندا	٣٣٠	٣٠٠	٣٠٠
يوغسلافيا	٣٣٠	٣٠٠	٣٠٠

- (١) مأخذ من جدول الاشتراكات المعمول به في الأمم المتحدة خلال ١٩٧٧
- (٢) مأخذ من جدول الاشتراكات المعمول به في الأمم المتحدة ١٩٧٦ - ١٩٧٤